جـامعـة يحي فارس بالمـديـة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية

وعلوم التسيير

الموضـــــــوع:

أثر الضريبة في تحليل الهيكل المالي للمؤسسة

دراسة حالة مطاحن قصر البخاري

خلال الفترة 2017-2019

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر في العلوم التجارية تخصص مالية المؤسسة

من إعـداد الطالبتيـن:

سميحة سليمي

سارة ضيف الله

تحت إشراف الدكتور:

مُحَمَّد برابح

السنة الدراسية : 2020/2019

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿حَسْبُنَا اللَّهُ سَيُؤْتِينَا اللَّهُ مِن فَضْلِهِ وَرَسُولُهُ إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاغِبُونَ (59)﴾

سورة التوبة: الآية (59)

شكر وعرفان

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام

قال(ص) من لايشكر الناس لا يشكر الله»

أول من يشكر ويحمد آناء الليل وأطراف النهار هوا لمولى العزيز القدير الذي أغرقنا بنعمه التي لاتعد ولا تحصى.

لله الحمد كله والشكر كله أن وفقنا وألهمنا الصبر على المشاق التي واجهتنا لانجاز هذا العمل المتواضع .

فجزيل الشكر نقدمه إلى الأستاذ المشرف الدكتور برابح محمد على إشرافه لهذا العمل وعلى كل مجهوداته القيمة وتوصياته .

والشكر موصول لأعضاء لجنة المناقشة الموقرين .

كما نتقدم بخالص شكرنا وتقديرنا إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل .

اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك

إهداء

تتسابق الكلمات وتتزاحم العبارات لتنظم عقد الشكر الذي لايستحقه بعد الله إلا أنتم

إلى من كان لكما قدم السبق في رتب العلم والتعلم

إلى من كللكماالله بالهيبة والوقار

إلى من بذلوا ولم ينتظروا العطاء

إليك أبي ،إليك أمي

أسأل الله لكما الشفاء شفاءا عاجلا غير اجل وأسأله من فضله العظيم أن يطيل عمركما ويرزقكما وافر الصحة والعافية.

إلى من غادرونا إلى دار الفناء ذهبوا و دون وداع إلى أعز من فارقت جدتايا الحبيبتان

اللهم ارحمهما وأنزل على قبرهما الضياء والنور وجازهما بالإحسان إحسانا وبالسيئات مغفرة ورضوانا واجعلهما في منزلة الشهداء والصديقين والأبرار.

إلى من أشد بهم أزري كما قال الله تعالى سنشد عضدك بأخيك»

إخوتي الكرام : أمحمد، كمال، يونس حفظكم الله وجعلكم قرة عيني والدينا.

إلى الحبل الذي لا ينقطع إلى من تقاسمني أحزاني و أفراحي إلى أعظم هدية لي في الحياة

أختي العزيزة :نعيمة حفظك الله لي ورعاك .

إلى زوجات إخوتي الكريمات :فتيحة ،مليكة.

إلى أغلى رفيقات دربي: سمية،فاطمة الزهراء،كريمة ،أم الخير.

إلى من تقاسمت معها هذا العمل :سارة

إلى كل عمال وعاملات المعهد الوطني لتحسين المستوى في التجهيز بقصر البخاري.

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع

سميحة

إهداء

الحمد لله نستعينه ونستغفره ونتوب إليه ونحمده حمدا كثيرا، الذي أعانني ووفقني في إتمام

هذا العمل البسيط الذي أقدمه كعربون وفاء ومحبة إلى من أقول فيهم

أكبر وأنا عندها صغيرة، أشيب وأنا عندها طفلة، أنت الوحيدة التي نزفت من أجلي دموعك، كم ودعت النوم يوم مرضت، حملتني بين الضلوع أيام الآلام و الأوجاع، وضعتني مع أهاتك وزفراتك وضممتني بقبلاتك وبسامتك، لا تنامين أبدا حتى يزور النوم جفني، لا ترتاحين حتى يحل السرور علي، إذا ابتسمت ضحكت ولا تدرين ما السبب، إذا حزنت بكيتي ولا تعلمين ما خبر إليك أمي الحبيبة شفاك الله.

وإلى الذي ألبسني ثوب العلم، والذي كان السند الذي أستند عليه وأعيش بحرمته وعطاءه الأب العزيز.

إلى كل إخوتي الذين أعانوني بكل ما توفر لهم :باية، صحراوي، يمينه وزوجها قويدر، محجوب وزوجته فتيحة، خديجة وزوجها محجوب، زوجة بلال أمينة.

وإلى أولاد إخوتي :بلال، سمير، أنفال، ابتسام، مريم، نسرين، محمد أيوب، محمد،

أمينة، منار، جواد، رؤية، مهدي، وإلى ابنة أختي التي اعتبرها ابنتي:"فاطمة الزهراء دولا"

وإلى صاحبة الفضل ورفيقة الدرب التي ساعدتني كثيرا في هذا العمل إشراق، وأحمد.

وإلى كل صديقاتي: شفيقة، شرين، إيمان، أمينة، حكيمة.

وإلى صاحبة الفضل الكبير التي ساعدتني في إنجاز هذه المذكرة: سميحة

سـارة

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى التعرف على مدى تـأثير عنصر الضريبة في تحليل الهيكل المالي للمؤسسة

لذا قمنا بتقديم مفاهيم عامة حول الضريبة، تصنيفها، طرق تقديرها وكيفية تحصيلها، لنتطرق فيما بعد لدراسة الهيكل المالي للمؤسسة عن طريق إبراز أهم النظريات المفسرة له و التعرف على مختلف مصادر التمويل الداخلية والخارجية ومدى تأثرها بالعامل الضريبي.

للنصل في الجانب التطبيقي إلى تحليل الهيكل المالي لمطاحن قصر البخاري والتطرق إلى مختلف الضرائب والرسوم التي تخضع لها، حيث اتضح من خلال الدراسة بأن المؤسسة تتأثر بمجموع الضرائب ولكنه ليس بالحجم الذي يؤثر ويتحكم في السياسة التمويلية .

الكلمات المفتاحية :الضرائب والرسوم، التمويل، الهيكل التمويلي،، الأثر الجبائي.

Résumé:

This research aims at exploring the exent to which impôt élément can influence the financial structure analysis of corporation ,in light of this objective ,we have touched upon the overall concept of impôt ,its classification ,methods of estimation and the ways of attaining it,Moreover ,we have studied the financial structure of the corporation through the most important theories priori to it ,Furthermore,we have looked throught the different external and internal funding sources And the extent to which it is affected by the impôt factor.

Through the practice part,we have archieved the financial structure analysis mils of ksar el boukhari,additionally,we have revolved around the different impôt and taxes charging it,Through the study,it has been made clear that the corporation is affected by the totality of the impôt ,but still not to the exent that might impact and control the funding policy.

Key Words:impôt and Taxes,funding,the funding structure,tributes effect .

فهرس المحتويات

العنـــوان	رقم الصفحة
شكر وتقدير.....	
إهداء.....	
مستخلص.....	
فهرس المحتويات.....	**II–I**
قائمة الاشكال ،الجداول ،الملاحق والمختصرات.....	**VI–III**
مقدمة.....	**أ–هـ**
الفصل الأول: الإطـار المفـاهيمي للضريبة	
تمهيد	**02**
المبحث الاول:مـاهية الضـريبة	**03**
المطلب الأول:مفهوم الضريبة.....	**03**
المطلب الثاني: مبادئ الضريبة وأهدافـها	**06**
المطلب الثالث:التصنيفات المختلفة للضرائب.....	**10**
المبحث الثاني :الإعفاءات والتخفيضات المرتبطة بالضرائب وكيفية تحصيلها	**17**
المطلب الأول:الإعفاءات والتخفيضات المرتبطة بالضرائب.....	**17**
المطلب الثاني: تحديد الوعاء الضريبي	**21**
المطلب الثالث: تحصيل الضريبة	**27**
خلاصة الفصل	**32**
الفصل الثاني: تحليل الهيكل المالي للمؤسسة	
تمهيد	**34**
المبحث الأول: مـاهية الهيكل المالي للمؤسسة	**35**
المطلب الأول:ماهية الهيكل المالي ومناهجه.....	**35**
المطلب الثاني: محددات الهيكل المـالي	**37**
المطلب الثالث: مكونات الهيكل المالي	**43**
المبحث الثاني:النظريات المفسرة للهيكل المالي	**56**
المطلب الأول: النظرية التقليدية للهيكل المالي	**56**

المطلب الثاني: نظرية انعدام الهيكل التمويلي الأمثل.....	**58**
المطلب الثالث: النظرية الحديثة المفسرة للهيكل المالي	**65**
خلاصة الفصل	**69**
الفصل الثالث: دراسة أثر الضريبة على الهيكل المالي لمؤسسة مطاحن قصر البخاري	
تمهيد.....	**71**
المبحث الأول:تقديم عـام لمؤسسة مطاحن قصر البخاري	**72**
المطلب الأول: لمحة تاريخية عن المؤسسة	**72**
المطلب الثاني:الهيكل التنظيمي للمؤسسة	**73**
المبحث الثاني: تحليل الهيكل المالي وتـأثير الضريبة على مطاحن قصر البخاري.....	**78**
المطلب الأول: تحليل الهيكل المالي لمؤسسة مطاحن قصر البخاري.....	**78**
المطلب الثاني:.. تـأثير الضرائب على الهيكل المالي لمطاحن قصر البخاري.....	**81**
خلاصة الفصل	**85**
خاتمة.....	**88**
قائمة المراجع.....	**93**
الملاحق	**109**

قائمة
الجداول، الأشكال، الملاحق والمختصرات

أ–قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
(1،1)	جدول تصاعدي افتراضي بالشرائح لضريبة الدخل.	14
(2،1)	مقارنة بين مؤسستين متماثلتين في جميع البيانات المالية ماعدا الهيكل المالي، تحليل(M&M).	62
(2،2)	ملخص المنظوران الأساسيان لإمكانية وجود هيكل مالي أمثل للمؤسسة.	64
(3، 1)	قدرة التمويل الذاتي لمؤسسة مطاحن قصر البخاري خلال سنوات(2017،2018،2019).	78
(3، 2)	قيم الأموال الخاصة لمطاحن قصر البخاري للفترة(2017،2018،2019).	79
(3،3)	التمويل الذاتي في وجود الضرائب خلال الفترة (2017،2018،2019)	79
(3، 4)	الأموال الخاصة في وجود الضرائب للفترة (2017،2018،2019)	80
(3، 5)	النتيجة الجبائية للفترة (2017،2018،2019)	82
(3، 6)	الضريبة على أرباح الشركاتIBS للفترة 2017،2018،2019)	82
(3، 7)	مجموع الضرائب واجبة الدفع لمصلحة الضرائب سنة 2019	83

ب–قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
(1، 2)	الهيكل المالي الأمثل حسب المنظور الكلاسيكي.	57
(2، 2)	استقلالية تكلفة رأس المال في الهيكل المالي.	61
(2، 3)	دالة تكلفة رأس المال المتناقص.	64
(1، 3)	الهيكل التنظيمي لمؤسسة مطاحن قصر البخاري.	73

ج–قائمة الملاحق:

رقم الملحق	العنوان	الصفحة
01	ميزانية الأصول لسنة 2017	95
02	ميزانية الخصوم لسنة 2017.	96
03	جدول حسابات النتائج لسنة 2017	97
04	الميزانية الجبائية لسنة 2017.	98
05	ميزانية الأصول لسنة 2018	99
06	ميزانية الخصوم لسنة 2018.	100
07	جدول حسابات النتائج لسنة 2018.	101
08	الميزانية الجبائية لسنة 2018.	102
09	ميزانية الأصول لسنة 2019.	103
10	ميزانية الخصوم لسنة 2019.	104
11	جدول حسابات النتائج لسنة 2019.	105
12	الميزانية الجبائية لسنة 2019.	106
13	الرسم على النشاط المهني و الضريبة على الدخل الإجمالي لشهر نوفمبر سنة 2019.	107
14	الرسم على القيمة المضافة لشهر نوفمبر سنة2019.	108
15	مجموع الضرائب واجبة الدفع لشهر نوفمبر سنة 2019.	109

د–قائمة المختصرات:

الرمز	المصطلح باللغة الاجنبية	المصطلح باللغة العربية
IBS	Impôt sur Bénéfice de société.	الضريبة على أرباح الشركات .
IRG	Impôt sur Revenu Global .	الضريبة على الدخل الإجمالي .
TAP	Taxe sur l'activité Professionnelle.	الرسم على النشاط المهني.
TVA	Taxe sur la valeur ajoutée.	الرسم على القيمة المضافة.

مقدمة

تعتبر المؤسسة الإقتصادية الأساس الذي يقوم عليه الاقتصاد الوطني لأي دولة ، حيث أن تطور هذا الأخير مرتبط بقدرة المؤسسة على تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة و لأجل ذلك تلجأ المؤسسة إلى البحث عن مصادر التمويل الملائمة و التي تعتبر من مهام الوظيفة المالية .

لكن الصعوبة التي تواجه المسير المالي في المؤسسة ليست في مصادر التمويل التي تتميز بالتنوع و التعدد وفي الأحيان بالتعقيد،بل في كيفية صياغة الهيكل المالي المناسب للمؤسسة ،الذي يمكنه من تحقيق الهدف النهائي و هو تعظيم قيمة المؤسسة .

لقد استحوذ الهيكل التمويلي للمؤسسة على اهتمام العدد بدلا من الباحثين في مجال الإدارة المالية، حيث وجدوا أن هناك عدة عوامل تؤثر في تشكيله و تؤثر عليه ،ومن بين هذه العوامل الضرائب و الرسوم أو الجباية بشكل عام .

فالضرائب تمثل أهم مصادر الإيرادات العامة للدولة ،فهي أداة ضبط اقتصادية ، تتدخل بواسطتها الدولة لتحقيق أهداف مالية واقتصادية واجتماعية محددة.

وبما أن المؤسسات الاقتصادية تهدف إلى تحقيق الربح فهي بذلك تخضع للضرائب بمختلف أنواعها حيث تسعى إلى تمويل خزينة الدولة بفضل تلك الضرائب المفروضة .

على اعتبار أن زيادة حجم الضرائب على المؤسسة ،يمكن أن يخفض من إيراداتها ، وبالتالي أموالها الخاصة مما يحتم عليها محاولة البحث عن طرق تمويل خارجية ،تتمثل في الاستدانة في شكل قروض.

فوجود هذين النمطين الأساسيين للتمويل (الأموال الخاصة والقروض) يطرح أمام مسيري المؤسسة إشكالية الاختيار والمفاضلة بين مختلف مصادر التمويل حسب مساهمة كل منها في الهيكل المالي حسب حسب الأرباح المحققة منها وحسب دورها في تدنية تكلفة الأموال الإجمالية للمؤسسة وتعظيم قيمتها .

ومن أجل معرفة مدى تأثير الضريبة في تحليل الهيكل المالي للمؤسسة أخذنا نموذج للدراسة متمثل في مطاحن قصر البخاري للفترة2017، 2018، 2019 .

أولا– إشكالية البحث:

من خلال ما سبق فإن الإشكالية التي نسعى لمعالجتها من خلال هذه الدراسة تتمثل في الإجابة على السؤال التالي:

كيف يمكن للضريبة أن تؤثر في تحليل الهيكل المالي للمؤسسة ؟.

ثانيا–الأسئلة الفرعية:

في ضوء ما تقدم يمكن صياغة معالم الإشكالية في صورة الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي مختلف مصادر التمويل المتاحة أمام المؤسسة الإقتصادية ؟
- ما هو الهيكل المالي وما هي أهم النظريات المفسرة له ؟
- فيما تكمن أهم العوامل المؤثرة على الهيكل المالي ؟
- هل تؤثر الضريبة على الهيكل المالي لمؤسسة مطاحن قصر البخاري ؟

ثالثا–فرضيات البحث:

لمعالجة الإشكالية التي تم طرحها، اعتمدنا على بعض الفرضيات التي نراها أقرب للإجابات المحتملة:

- تؤدي الضريبة إلى نقص إمكانيات تمويل المؤسسة لمشاريعها من خلال موادها الذاتية وبالتالي لجوئها إلى الاقتراض .
- لا تختلف النظريات التي تناولت الهيكل المالي .
- الضريبة تؤثر على الهيكل التمويلي لمؤسسة مطاحن قصر البخاري
- **رابعا–أهمية البحث:**

تنبع أهمية البحث من خلال ما يلي:

- التعرف على أثر السياسة الضريبية على المؤسسة الإقتصادية.
- مدى استخدام المصادر التمويلية المتاحة بأفضل الشروط وبأقل تكاليف ممكنة،للوصول إلى الهدف النهائي وهو تعظيم قيمة المؤسسة .

- **خامسا–أهداف البحث:**

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- محاولة الإحاطة بمختلف الجوانب النظرية والتطبيقية لأثر الضريبة على الهيكل المالي للمؤسسة.
- محاولة تحسيس المسيرين بضرورة إعطاء أهمية للتسيير الجبائي ضمن وظائف التسيير المالي للمؤسسة.
- التعرف على ما إذا كان الهيكل التمويلي لمؤسسة مطاحن قصر البخاري يتأثر بالعامل الجبائي.

سادسا– حدود الدراسة :

بهدف إسقاط الدراسة النظرية على الجانب التطبيقي كنا بصدد حصر الدراسة ضمن حدود متعلقة بالإطار المكاني والزماني وذلك على النحو :

1–**الحدود المكانية** :تتمثل في مؤسسة مطاحن قصر البخاري .

1–**الحدود الزمانية** :حددت بثلاث سنوات متتالية من 2017 **إلى**2019.

سابعا –أسباب اختيار البحث:

توجد اسباب عدة دفعتنا الى اختيار هذا البحث يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- بحكم تخصصنا في مالية المؤسسة و ميلنا لدراسة المواضيع المتعلقة بتمويل المؤسسة .
- بغية توضيح العلاقة بين العامل الجبائي و الهيكل المالي للمؤسسة .
- لما هذا الموضوع من أهمية كبرى في مجال الجباية و المالية .

ثامنا–منهج البحث:

حتى نستطيع الإلمام بجوانب الموضوع والإجابة على صحة الفرضيات المطروحة ، اعتمدنا على المنهج الوصفي الذي من خلاله تم التعرض إلى مختلف المفاهيم النظرية للضريبة وتأثيرها على الهيكل المالي للمؤسسة،والمنهج التحليلي الذي استخدمنا فيه مختلف القوانين التطبيقية للضريبة بالإضافة إلى التحليل والتعليق على الجداول والأشكال .

تاسعا – لدراسات السابقة:

الدراسة الأولى :عبد القادر بوعزة التأثير الجبائي على اختيار مصادر تمويل المؤسسة ،دراسة حالة مجمع صيدال ،مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجيستير ، المدرسة العليا للتجارة جامعة الجزائر 2014 و ركزت هذه الدراسة على كيفية توصل المؤسسة إلى هيكل تمويلي أمثل مع تحمل أقل تكلفة ضريبية ممكنة ، و توصل الباحث إلى أن مجموع الضرائب التي يتحملها مجمع صيدال لم تكن ذات القيمة الكبيرة و المعتبرة و التي يمكنها من التأثير على القرارات التمويلية .

الدراسة الثانية : زاوش خولة أثر الضريبة على أرباح الشركات على الهيكل المالي للمؤسسة ،مذكرة مكملة علوم التسيير لنيل شهادة الماستر جامعة بوضياف 2011- 2015 ، حيث تناولت هذه الدراسة أثر الضريبة على أرباح الشركات على الهيكل المالي للمؤسسة ،كما تطرقت إلى عرض الأطروحات التي حاولت معرفة التأثير الضريبي على الهيكل المالي ،كما توصلت إلى أن للضريبة على أرباح الشركات تأثير على القرارات التمويلية للمؤسسة بعد دراستها الميدانية لمؤسسة حضنة حليب و ذلك من خلال الإمتيازات و التخفيضات الجبائية الممنوحة من طرف الدولة للمؤسسات .

يعتبر بحثنا حلقة تكمل سلسلة البحوث السابقة و محطة جديدة تستند إليها البحوث اللاحقة .

عاشرا–هيكل الدراسة:

بناءا على طبيعة المشكلة محل الدراسة، وفقا للهدف منها واستنادا على فرضياتها، فان الدراسة المقترحة تكون وفقا لخطة منطقية يتم تقسيمها إلى ثلاث فصول ،

الفصل الأول خصص لدراسة المفاهيم الأساسية للضريبة عن طريق مبحثين ، فالأول متعلق بمفاهيم عامة حول الضرائب بينما الثاني متعلق بالإعفاءات والتخفيضات المرتبطة بالضريبة وكيفية تحصيلها .

أما **الفصل الثاني** تمركز حول تحليل الهيكل المالي و تطرق المبحث الأول منه إلى ماهية الهيكل المالي و مكوناته أما المبحث الثاني فتطرق إلى مختلف النظريات المفسرة للهيكل المالي .

و **الفصل الثالث** يشمل الجانب التطبيقي للدراسة والمتمثل في دراسة الأثر الذي تلعبه الضرائب في تحليل الهيكل المالي لمؤسسة مطاحن قصر البخاري وذلك بغية ربطه بالجانب النظري .

احدى عشر– صعوبات الدراسة :

نشير في الأخير إلى بعض الصعوبات التي واجهتنا أثناء القيام بهذه الدراسة :

1- قلة المراجع المتمثلة في الجانب الجبائي.

2- في الجانب التطبيقي واجهتنا بعض العراقيل الخاصة بصعوبة التنقل إلى المؤسسة محل الدراسة نظرا للظروف التي مرت بها الجزائر و المتمثلة في جائحة كورونا .

الفصل الأول:
الإطار المفاهيمي للضريبة

تمهيـد:

تشكل الضرائب الجوهر الأساسي لأي تشريع مالي، خصوصا لما تمثله من أداة لتنظيم المسار المالي في الدولة ، فهي إحدى أهم مصادر الإيرادات العامة للدولة الحديثة ،إضافة إلى دورها في تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية عديدة تختلف باختلاف النظام الإقتصادي السائد، ونظرا للأهمية التي تتصف بها الضريبة في مختلف المجالات الجبائية،ولكثرة ماتثيره من مسائل تستحق الدراسة أصبح الحديث عن هذا الموضوع علما قائما في كل أقطار العالم والذي هو موضوع بحثنا.

ومن هذا المنطلق سوف نتطرق في هذا الفصل إلى الإطار المفاهيمي للضريبة، من خلال التركيز على الجوانب التالية :

المبحث الأول : ماهية الضريبة.

المبحث الثاني: الإعفاءات والتخفيضات المرتبطة بالضريبة وكيفية تحصيلها.

المبحث الأول: ماهية الضريبة

تعتبر الضريبة دورا هاما في تمويل الخزينة العامة للدولة ووسيلة لتدخل الدولة في النشاط الإقتصادي وذلك باعتبارها من أهم مصادر إيرادات الدولة التي تعتمد عليها الدولة لتغطية نفقاتها العامة من أجل تحقيق أغراض السياسة المالية.

ولهذا الغرض يجدر بنا التطرق إلى كل من تعريف الضريبة وخصائصها ومبادئها وأهدافها وأهم أنواعها .

المطلب الأول: مفهوم الضريبة

قدمت عدة تعاريف ومفاهيم للضريبة ، من أبرزها مايلي :

1- تعريف الضريبة

لم يستخدم الفقهاء المسلمون لفظة الضريبة لأنه مصطلح حديث إلا أنهم قالوا أن الدولة إذا احتاجت لسد نفقاتها فلها ان تأخذ من أموال المسلمين الأغنياء وهذا المأخوذ ورد تعريفه عند الإمام الغزالي(وهي ما يوظفه الإمام على الأغنياء لما يراه كافيا عند خلو بيت المال من المال).[1]

وعرفها "قاسطون جيز" الذي يقول (إن الضريبة هي الأداء المالي الإجباري الذي يدفعه الملزم بها بصفة نهائية وبدون مقابل لتحقيق النفقات العمومية . [2]

كما عرف" ميل" الضريبة بأنها (استقطاع نقدي تفرضه السلطات العامة على الأشخاص الطبيعيين والإعتباريين وفقا لقدراتهم التكليفية بطريقة نهائية وبلا مقابل بقصد تغطية الأعباء العامة ولتحقيق تدخل الدولة .

كما عرفها أيضا أساتذة الفكر المالي بأنها (فريضة نقدية تقتطعها الدولة أو من ينوب عنها من أشخاص القانون العام من أموال الأفراد جبرا وبصفة نهائية وبدون مقابل وتستخدمها لتغطية نفقاتها والوفاء بمقتضيات وأهداف السياسة المالية العامة للدولة). [1]

[1] د/ باسم الجميلي ،**سياسة التصنيع في ضوء مقاصد الشريعة**،دار الكتب العلمية ،بيروت ،لبنان 1971،ص192.

[2] حسين الصغير ،**دروس في المالية العامة والمحاسبة العمومية**، دار المحمدية العامة،1999،ص9.

من خلال هذه التعاريف يبرز تطور وتباين الضريبة بأغراضها المختلفة ويمكن تعريفها بأنها (اقتطاع إلزامي ونهائي يتحمله المكلف ويقوم بدفعه بدون مقابل وفقا لمقدرته المالية)

2– خصائص الضريبة :

يتضح من التعاريف السابقة أن الضرائب تشمل على الخصائص التالية :

1– الضريبة اقتطاع نقدي :

أي أن الضرائب تدفع نقدا لصالح الدولة وليس عينا ولا تقبل الضريبة العينية في العصر الحديث،عكس ما كان عليه سابقا،حيث كان الأفراد يقدمون جزءا من محاصيلهم الزراعية او بالعمل لأيام معدودة لصالح الدولة إلا أن نظام الضريبة العينية لم يكن عادلا عند فرض الضريبة على الناتج الإجمالي دون النظر إلى تكاليف الإنتاج المكلف. [2]

2– الضريبة فريضة إجبارية :

إن الضريبة شكل من أشكال إبراز وإظهار سيادة الدولة وأن الفرد لا يملك الحرية في دفع الضريبة ،بل هو مجبر على دفعها للدولة ،فهذه الأخيرة هي المسؤولة عن فرض الضريبة وتحصيلها. [3]

3 الضريبة فريضة دون مقابل :

حيث لا يتوقع المكلف بها أن يحصل على مقابل كمنفعة أو غريها من الدولة ، في سبيل أداء الضريبة حيث أن المقابل يكون جماعيا بما ينسجم مع الفكر المالي الحديث المتجه نحو فكرة التضامن الاجتماعي ,في توزيع عبئ الضريبة حسب المقدرة التكليفية للملزم باعتبارها عضوا في مجتمع منظم هو الدولة.

4– الضريبة تهدف إلى تحقيق النفع العام :

حيث كانت الضريبة هامة لتوفير المال لتغطية النفقات العامة مما تطلب ان يكون في فرضها شرطان أساسيان :

–الحصيلة : أي تهدف الدولة من جراء فرضها للضريبة إلى تحصيل إيراد يكفي لتغطية نفقاتها.

---

[1] أ .د / غازي عناية ، **المالية العامة والتشريع الضريبي** ، دار البيارق ،عمان ـالاردن ،1998 ،ص72.

[2] أحمد زهير شامية ،خالد الخطيب ،**المالية العامة** ،دار الزهرة للنشر والتوزيع، 1997، ص148.

[3] د /عادل فليح العلي،**المالية العامة والتشريع المالي الضريبي** ط 2،دار حامد للنشر و التوزيع، عمان–الأردن، 2007 ص91.

-الحياد : أي أنها لاتؤثر على النشاط الاقتصادي بشكل سلبي.

وقد أصبحت الضريبة أداة لتحقيق أهداف المجتمع الإقتصادية و الإجتماعية والسياسية.

5 –الضريبة فريضة تحددها الدولة:

فالضريبة تفرضها الحكومة أو من ينوب عنها أو من يمثلها من الأفراد والهيئات العامة كالوزارات والدوائر والمصالح الحكومة كأجهزة التحصيل الضريبي وتقتضي الحكومة أن تورد حصائل الضرائب إلى خزينة الدولة.

6 –تفرض الضريبة وفقا لمقدرة المكلفين :

أي أن الضريبة تفرض على كل شخص قادر على الدفع تبعا لمقدرته المالية فهي طريق لتقسيم الأعباء العامة بين الأفراد وفق قدرتهم التكليفية وهذا ما نادى به " ادام سميث" بقاعدة العدالة أي أن يسهم كل أعضاء المجتمع في تحمل جزء من أعباء الدولة تبعا لقدرتهم النسبية على الدفع.

7 –الضريبة نهائية:

أي أنها غير مستردة ولا تحق المطالبة بها،فهي تدفع بصفة نهائية لا ردة فيها. [1]

[1] محسن حسن المعموري ،**مبادئ علم الاقتصاد**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2019، ص151.

المطلب الثاني : مبادئ الضريبة وأهدافها

أولا المبادئ العامة للضريبة :

يقصد بالمبادئ العامة التي تحكم الضريبة مجموع القواعد والأسس التي يتعين على المشرع إتباعها ومراعاتها عند وضع أسس نظام ضريبي في الدولة ولا بد على هذه الأخيرة احترام هذه المبادئ عند فرض الضريبة ولا يحق لها الخروج عن إطارها وإلا اعتبر ذلك تعسفا من جانب الدولة في استعمال حقها في فرض الضرائب .

وتتلخص هذه القواعد فيما يلي :

1 قاعدة العدالة :

مضمون هذه القاعدة انه عند فرض الضرائب يجب مراعاة تحقيق العدالة في توزيع الأعباء العامة على إفراد المجتمع كل حسب قدرته.

فلقد اعتبر علماء المالية معيار العدالة الضريبية يعني تساوي المنفعة التى يحصل عليها الممول من نشاط حكومته مع مقدار ما يدفعه من ضريبة غير أن " ادم سميث" بين قاعدة العدالة في قوله (أن يساهم رعايا الدولة في النفقات الحكومية بحسب مقدرتهم النسبية)أي نسبة الدخل الذي يتمتع به الممول في ظل حماية حكومته .[1]

وعلى عكس رأي ادم سميث ،يرى "جون باتيست ساي" أن الضريبة التصاعدية هي أكثر الضرائب اقترابا من العدالة ،وأن الضريبة النسبية تكون عبئا على الفقير منها على الغني .

وفي إطار العدالة والمساواة بين أفراد المجتمع في تحمل عبىء الضريبة يجب الحديث على مبدأين هامين هما : [2]

[1] د/ غازي عناية ،مرجع سبق ذكره، ص 94.

[2] حمي سيد أحمد ،**التحفيزات الجبائية في تشريعات الإستثمار** ،مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، 2015-2016، ص4.

أ – مبدأ الشمولية الشخصية للضريبة :

حسب هذا المبدأ فالضريبة تفرض على كافة المواطنين الخاضعين لسيادة الدولة أو التابعين لها سياسيا أو اقتصاديا ،فالتزام الأشخاص بالضريبة بموجب هذا المبدأ، لا يقتصر على مواطني الدولة المقيمين بها بل يمتد لتمس المقيمين بالخارج ، وإذا كانت لهم أملاك داخل إقليم الدولة وفقا لمبدأ التبعية السياسية كما يشمل أيضا المقيمين في إقليم الدولة من الأجانب استنادا إلى مبدأ التبعية الاقتصادية .

ب – مبدأ الشمولية المالية للضريبة :

ويقصد به أن تفرض الضريبة على كافة الأموال والعناصر المادية سواء كان مدخولا أو ثروات فيما عدا ما نص عليه القانون الضريبي على استثنائه بشكل صحيح كالأراضي البور أو المناطق الحرة من اجل تحقيق أغراض اقتصادية معينة.

2 –قاعدة اليقين :

أي أن تكون الضريبة يقينية وليست عشوائية, ومحددة بصورة قاطعة دون أي غموض أو إبهام بالنسبة للمكلف وإدارة الضرائب من حيث الفترة وحجم دفعها،والهدف من ذلك هو أن يكون المكلف متيقنا من مدى التزامه بأدائها بصورة واضحة إلى جانب معرفته بحقوقه نحو إدارة الضرائب والدفاع عنها.[1]

3 –الملائمة في الدفع :

ويتعلق هذا المعيار بميعاد التحصيل وطريقته وإجراءاته،أي أن التحصيل يكون مع ميعاد تحقيق الإيراد الفعلي فلا يجب أن يطالب الفرد بدفع الضريبة إلا بعد حصوله على الثروة أو الدخل الخاضع لها فالمؤسسة الاقتصادية لا تدفع الضريبة إلا بعد حصولها على أرباح ، وبالتالي يجب اختيار الأوقات المناسبة لفرض الضريبة والتي تتلائم مع ظروف المكلفين .

[1] محمد عباس محرزي ،**اقتصاديات الجباية والضرائب** ط 3 ،دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ،بوزريعة ـاالجزائر 2003،ص24.

4 – قاعدة الاقتصاد في النفقة :

قاعدة الاقتصاد كانت موجودة كذلك في الضرائب الإسلامية ،حيث أن الضرائب الإسلامية لم تكن تكلف الدولة إلا الشيء القليل لجبايتها ، ويبدو ذلك واضحا إذا ماقمنا بالمقارنة مع ما جرى عليه العمل اليوم في بعض الدول من استعمال العديد من المراجعين والمدققين والمحصلين مما يكلف الدولة نفقات قد تتجاوز حصيلة الضريبة ذاتها،ومراعاة هذه القاعدة يضمن للضريبة فعاليتها كمورد هام تعتمد عليه الدولة دون ضياع جزء منه من أجل الحصول عليه.

ثانيا :أهداف الضريبة

الفكر التقليدي يذهب إلى أن الضريبة يجب أن يقتصر فرضها أساسا من أجل الحصول على الإيرادات المالية اللازمة لتمويل النفقات العامة .

أما الفكر الحديث على الرغم من أنه لا ينكر صحة المبادئ التي نادى بها التقليديون ولا ينكر أن الضريبة يجب أن تحقق للدولة أكبر قدر ممكن من الإيرادات ، إلا أنه لا يسلم بحياد الضريبة ، نظرا لما لها من تأثير في البنيان الإقتصادي و الإجتماعي .

وهذا نجد أن الفكر المالي الحديث أضاف إلى جانب الغرض المالي غرضا آخر هو تحقيق أهداف الدولة من حيث الإصلاح الإجتماعي و التوجيه الإقتصادي ومن ثم أصبحت السياسة الضريبية تلعب دورا هاما في إطار كل من السياسة المالية والاقتصادية والاجتماعية وأصبحت للضريبة أهداف رئيسة تتمثل في :

1– الهدف المالي :

تهدف الضريبة للوصول إلى تحقيق الموازنة بين الإيرادات و النفقات العامة للدولة ،فالهدف من فرض الضريبة هو توفير الموارد المالية بشكل يضمن الوفاء بالالتزامات اتجاه الأفراد وهذا بواسطة تمويل الاستثمارات الحكومية و تمويل الخدمات العامة فأساس فرض الضريبة و المحدد لها هو قيام الدولة بالإنفاق من أجل تحقيق المنفعة العامة.[1]

[1] عادل فليحي علي، **المالية العامة والتشريع المالي الضريبي**،دار حامد،عمان 2003،ص92.

2 – الأهداف الاقتصادي :

تعتبر الضريبة أداة سياسة مالية في يد الدولة بهدف الوصول إلى حالة الاستقرار الاقتصادي و ذلك عن طريق :

– معالجة العجز في ميزان المدفوعات : من خلال فرض ضرائب مرتفعة على الواردات و إعفاء الصادرات كليا أو جزئيا،

– تحقيق التوازن : من خلال إعفاء أو تخفيض الضرائب المستحقة على المؤسسات العاملة أو الأشخاص العاملة في المناطق النائية (مثل مناطق الجنوب)،

– إستعمال حصيلة المفروضة على أصحاب الدخول المرتفعة لتمويل النفقات العمومية مما يعمل على زيادة الاستهلاك و بالتالي رفع الطلب الكلي و هذا من أجل تحقيق التشغيل الكامل ،

– تشجيع الاستثمار و توجيهه مع العلم أن الميل الاستثمار يتوقف من ناحية على سعر الفائدة السائد في السوق و من ناحية أخرى على الكفاية الحدية على رأس المال ،

و تؤثر الضرائب على الميل للاستثمار من خلال تأثيرها على الكفاية الحدية

لرأس المال ،أي من خلال تأثيرها على معدل الأرباح [1]

3 – الأهداف الاجتماعية :

تحقيق العدالة في توزيع الدخول و الثروات بقصد تقليل الفوارق بين الطبقات و كذلك تشجيع استهلاك السلع المرغوب فيها اجتماعيا و الحد من استهلاك السلع الضارة بالمجتمع و بالصحة العمومية .

[1] مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 12، المجلد 1،2015،ص328.

المطلب الثالث : التصنيفات المختلفة للضرائب

تعددت تصنيفات الضرائب على النحو التالي:

1 – **التصنيف على أساس متحمل العبء :**

حسب هذا المعيار نميز بين نوعين من الضرائب مباشرة و غير المباشرة .

1 - 1 **الضرائب المباشرة :**

تعتبر الضريبة مباشرة إذا كان المكلف بها قانون هو نفسه من يتحمل العبء الضريبي بصفة نهائية حيث لا يمكن التخلص منها أو نقل عبئها لشخص آخر .

مزاياها :

– هي الأقرب إلى تحقيق العدالة الإجتماعية ذلك أنها تفرض على أساس مقدرة المكلفين على الدفع ،كما أن المشروع يراعي عند فرضها مختلف الإعتبارات الشخصية للمكلف ،

– الثبات النسبي لحصيلتها و عدم التأثر بالتغيرات الإقتصادية ، وبهذا فهي أكثر ملائمة للاعتماد عليها كمصدر أساسي لإيرادات الخزينة .[1]

عيوبها :

– الضرائب المباشرة ليس لها صفة العمومية بالنسبة لجميع أفراد المجتمع

– إن الممول يعتبر الضريبة عبئ مالي و هذا ما يدفعه للتهرب من دفعها .

الضرائب غير المباشرة :

تكون الضريبة غير مباشرة إذا كان المكلف يستطيع نقل عبئها إلى شخص آخر مثل الرسم على القيمة المضافة التي ينتقل عبئها حتى تصل إلى المستهلك النهائي الذي يتحمل عبئها .

مزاياها :

– عدم شعور المكلف بدفع الضريبة لأنها متضمنة في أسعار السلع،

[1] رتيبة بوهالي، **محاضرات في جباية المؤسسة**،مطبوعات جامعية، جامعة محمد الصديق بن يحي، 2016-2017،ص14.

- تعتبر موارد مستقل بالنسبة للخزينة ،

2 - التصنيف على أساس المادة الخاضعة للضريبة و مدى امتداد مجال التطبيق

تعني بها أساس أو محل فرض الضريبة ، وقد يكون موضوعها تصرفا أو نشاط شخص و نميز بين :

2 – 1 الضريبة الوحيدة :

عرف نظام الضريبة الموحدة خلال القرنين 17 و 18 م و كان الطبيعيون أو من نادوا بهذا النظام باعتبار أن الأرض هي المصدر الوحيد للثروة فكان أرباب العمل و الملاك يشغلونها ثم محاصيلها فتفرض عليهم ضرائب دون سواهم و كان عبئها كبير غير أنهم ينقلونه إلى المستهلك عند شرائهم للمنتجات في شكل ضريبة غير مباشرة ، وما يعاب على الضريبة الوحيدة أنها لا تتوافق مع الأوضاع الإقتصادية المعاصرة و من هنا كان لزاما على الدولة التوسع في فرض الضرائب و تنوعها لإثراء خزينتها بمداخيل ضريبة أوسع لتغطية نفقاتها العامة .[1]

2 – 2 الضريبة المتعددة :

لم تعد دول العالم تعمل بنظام الضريبة الوحيدة نظرا لعيوبها و بالمقابل تبنت نظام الضريبة المتعددة الذي يحقق توزيع العبئ الضريبي على الأفراد و بالتالي تخفيف من التهرب الضريبي

و تعدد الضرائب يعني أن تطرح الدولة ضرائب متنوعة على الأشخاص و العقارات و الأموال .

2 – 3 ضرائب على الأشخاص :

إن الضرائب على الأشخاص هي تلك التي تصيب الشخص بذاته مقابل وجوده على أرض الدولة و تمتاز بوفرتها و سهولة جبايتها و تحديد سعرها .

[1] محمد عباس محرزي، مرجع سبق ذكره، ص187.

2 – 4 ضرائب على الأموال :

تصيب ما يملكه الشخص و تمتاز بعدالتها لأنها تفرض على حجم الأموال التي يملكها المكلف ،و يعاب عليها صعوبة حصر أموال الشخص لاحتساب الضريبة مما يسهل التهرب منها .

3– التصنيف على أساس الواقعة المنشأة للضريبة :

3–1 الضريبة على الدخل :

الدخل : إنه ثروة قابلة للتقويم النقدي يحصل عليها الممول بصفة دورية من مصدر قابل للبقاء يمكنه من إشباع حاجاته باستهلاكه فقد يستمر الفرد في العمل وحده أو من رأس ماله .

مثل : الفرد قد يملك قطعة أرض أو مباني ، أو أسهم أو سندات ، وكذلك قد يزاول عملا تجاريا أو صناعيا أو بشكل وظيفة أو يعمل أعمال حرة .

يجب التفرقة في المعالجة الضريبة بين مصادر الدخل المختلفة ،نظرا لاختلاف طبيعة كل مصدر منها : فمثلا الدخل الناتج عن العمل يخضع لسعر ضريبة منخفض ، أما الدخل الناتج عن رأس مال يخضع لسعر ضريبة مرتفع .

ومن مزايا الضريبة على الدخل أنها تمتاز بالبساطة و السهولة في تحديد السعر الضريبي ، و أنها أقل نفقة بالنسبة لإدارة الضرائب و ذلك لسهولة الحصول على المعلومات عن المكلف بالضريبة ،و كذلك أنها أقرب لبناء العدالة و فيما يخص تحديد الحد الأدنى المعفى من الضريبة فهو أكثر ملائمة .[1]

3–2 الضريبة على الاستهلاك:

الاستهلاك أو ما يطلق عليه بالنفقات الجارية و هو بديل الدخل كقاعدة للضرائب ،حيث نجد أن النظم الضريبة قد أخضعت الدخل للضريبة و نجد في نفس الوقت يخضع الإنفاق أو الإستهلاك للضرائب ،حيث تفرض الضرائب على الدخل بمناسبة الحصول عليها ،و تفرض الضرائب على الاستهلاك بمناسبة إنفاق الفرد لدخله .

[1] رمضاني لعلا، **أثر التحفيزات الجبائية على الاستثمار في ظل الاصلاحات الاقتصادية**، حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، سنة 2001-2002، ص13.

ويلاحظ في السنوات الأخيرة الاهتمامات المتجددة في قاعدة الاستهلاك أي أن الاستهلاك هو تقسيم مثالي للقدرة على الدفع ،ونادى بعض المفكرين بإحلال الإنفاق الشخصي محل الدخل كوعاء للضريبة .

و يمكن تقسيم ضرائب الاستهلاك على النحو التالي :

أ – ضريبة خاصة : تقتصر فرض ضريبة الاستهلاك في هذه الحالة على مجموعة معينة من السلع و بعض الخدمات ،مثل الضريبة على استهلاك البنزين ، السجائر ، السينما ، الملاهي ، المنسوجات .

ب– ضريبة عامة : تخضع في هذه الحالة جميع السلع في حالة بيعها أو تناولها ، وتكون ضريبة عامة على المبيعات متتالية أي ضريبة تراكمية ، حيث نفرض عند كل مرحلة من تداول السلع.[1]

3–3 الضرائب على رأس المال:

يقصد برأس المال من وجهة نظر الضريبة مجموع الأموال العقارية و المنقولة المادية و المعنوية و يقصد برأس المال المادي كل المنقولات و العقارات مثل : المباني ، الأراضي الزراعية أما المال المعنوي يتمثل في حق الملكية للأسهم و السندات .

4– التصنيف على أساس المعدل و السعر:

حسب هذا المعيار نميز بين الضرائب التالية :

4–1 ضريبة نسبية :

هي تلك الضرائب التي يبقى سعرها ثابت ،رغم تغير المادة الخاضعة للضريبة ومن أمثلة ذلك في الجزائر الضريبة على أرباح الشركات IBS

أين تفرض بمعدل ثابت 30% ، وتزداد حصيلة الضريبة في الضريبة النسبية بنفس الزيادة بقيمة المادة الخاضعة للضريبة (علاقة طردية)

4–2 الضريبة التصاعدية :

يقصد بها تلك الضرائب التي تفرض بأسعار مختلفة تبعا لاختلاف قيمة المادة الخاضعة للضريبة ومن أهم أشكالها :

[1] رمضاني لعلا، مرجع سبق ذكره، ص ص 14-15.

–الضريبة التصاعدية الإجمالية : تتخلص في فكرة بسيطة تكمن في تقسيم المادة الخاضعة للضريبة إلى عدة طبقات تبدأ كل منها من صفر وتنقص عند حد معين يزداد كلما انتقلنا إلى آخر .

–الضريبة التصاعدية بالشرائح : وفقا لهذا النظام تقسم المادة الخاضعة للضرائب إلى شرائح يخضع كل منها لسعر معين يرتفع كلما انتقلنا إلى شريحة أعلى ،ومن ثم يقسم الدخل ليشمل إلى شرائح أعلى و النهاية يخضع الدخل إلى أسعار بقدر ما يحتوي من شرائح ،كما أن التصاعد بالشرائح أكثر استعمالا من الناحية العلمية .

مثال : نفرض أن الشخص مُحَّد حقق دخل خاضع للضريبة بقيمة 69.500 أما علي فدخله 70.500 دج

– أحسب الضريبة واجبة الدفع من طرف المكلفين وفق التصاعدية الإجمالية و الشرائح وقارن بين النتائج.

الحل : لا يحتاج الفرق بين الطرفين يفترض جدول تصاعدي بالشرائح كما يوضحه الجدول التالي :

جدول (1–1): جدول تصاعدي افتراضي بالشرائح لضريبة الدخل

قسط الدخل الخاضع للضريبة	معدل الضريبة
من 0 إلى 10.000 دج	%0
من 10.001دج إلى 20000 دج	%10
من 20.001 دج إلى 50.000 دج	%20
من 50.001 دج إلى 70.000 دج	%30
من 70.001 إلى 100.000 دج	%40

المصدر: **رتيبة بوهالي**، مرجع سبق ذكره، **ص17**.

*** حساب الضريبة واجبة الدفع من طرف المكلفين وفق الضريبة التصاعدية الإجمالية :**

بالنسبة لمحمد : دخله يقابل الشريحة ذات معدل الضريبة 30% أما علي 40 %

وعليه IRG لمحمد 69.500 ×30% = 20.850 دج

IRG لعلي 70.500 × 40 = 28.200 دج

يلاحظ الفرق بين الدخلين = 1000 دج مقابل فرق في الضريبة 7350 دج فهي غير عادلة

*** حساب الضريبة واجبة الدفع من طرف المكلفين وفق الضريبة التصاعدية بالشرائح .**

IRG لـ : مُحَمَّد

قسط الدفع الخاضع للضريبة	معدل الضريبة %	طول الشريحة	قيمة الضريبة
من 0 إلى 10000 دج	% 0	10.000	0
من10.001 دج إلى 20.000 دج	% 10	10.000	1000
من 20.001 دج إلى 50.000 دج	% 20	30.000	6000
من 50.0001 إلى 69.500 دج	% 30	19.500	5850
المجمـــــــــوع			12.850 دج

المصدر: رتيبة بوهالي، مرجع سبق ذكره، **ص17**.

IRG لعلي : 13.200 التي تم الحصول عليها وفق الجدول التالي :

قسط الدفع الخاضع للضريبة	معدل الضريبة %	طول الشريحة	قيمة الضريبة
من 0 إلى 10000 دج	% 0	10.000	0
من10.001 دج إلى 20.000 دج	% 10	10.000	1000
من 20.001 دج إلى 50.000 دج	% 20	30.000	6000
من 50.0001 إلى 70.000دج	% 30	20.000	6000
من 70.0001 إلى 70.500دج	% 40	500	200
المجمـــــوع			13.200

يلاحظ أن الفرق بين الدخلين = 1000 دج مقابل فرق في الضريبة = 350 دج فهي أكثر عدالة

4–2 الضريبة التوزيعية : هي تلك الضريبة التي لا يحدد المشرع معدلها مسبقا و لكنه يقوم بتحديد حصيلتها الإجمالية ، وفي مرحلة ثانية يوم بتوزيع هذه الحصيلة على المكلفين بها بمساعدة الأجهزة الإدارية في المناطق المختلفة بحسب ما يملكه كل فرد من المادة الخاضعة للضريبة و حينئذ يمكن معرفة معدل الضريبة .[1]

4–3 الضريبة القياسية : أو كما يفضل تسميتها ب " الضريبة التقليدية "

هي تلك التي يحدد المشروع معدلها مقدما دون أن يحدد حصيلتها الإجمالية بصورة قاطعة تاركا أمر تحديدها للظروف الاقتصادية .

ويتم تحديد الضريبة القياسية بفرض معدل معين يتناسب مع قيمة المادة الخاضعة للضريبة ،أما في صورة نسبة مئوية على إجمالي وعاء الضريبة و إما في صورة مبلغ معين يتم تحصيله على كل عنصر من عناصر المادة الخاضعة للضريبة ،و بذلك فإن المكلف بها يعلم مقدما مقدار الضريبة الواجبة دفعها .

المبحث الثاني: الإعفاءات والتخفيضات المرتبطة بالضريبة وكيفية تحصيلها

[1] مُحَّد عباس محرزي ،مرجع سبق ذكره ،ص 187

تطرقنا في هذا المبحث إلى ثلاث مطالب حيث يهدف المطلب الأول لدراسة الإعفاءات والتخفيضات الضريبية وفي المطلب الثاني إلى كيفية تحديد الوعاء الضريبي وفي المطلب الثالث إلى تحصيل الضريبة.

المطلب الأول: الإعفاءات والتخفيضات المرتبطة بالضريبة

يهدف هذا المطلب إلى دراسة الامتيازات الجبائية والإعفاءات والتخفيضات الضريبية.

أولا– مفهوم الامتيازات الجبائية :

تعرف الامتيازات الجبائية على أنها : تلك التسهيلات والرخص والضمانات المقدمة في شكل إجراءات ذات طابع تحفيزي والذي تتخذه الدولة لصالح فئة من الأعوان الاقتصاديين لغرض توجيه نشاطاتهم نحو القطاعات والمناطق المراد تشجيعها وفق السياسة العامة التي تنتهجها الدولة.

ويعرفها بعض المختصين على أنها:"مجموعة من الإجراءات والتدابير ذات طابع ضريبي التي تمنحها الدولة لصالح المستثمرين سواء كانوا محليين أو أجانب من اجل تحفيز أصحاب رؤوس الأموال على الاستثمار داخل الوطن من جهة ولتشجيع الاستثمار في بعض القطاعات والمناطق التي تسعى الدولة جاهدة لتنميتها.

–إجراء اختياري : أي أن للأعوان الاقتصاديين حرية الاختيار بين الاستجابة والرفض لم تحتويه برامج الامتياز والتحفيز.

–إجراء هادف: فمثل هذه الإجراءات ليست بالتلقائية ، فالمغزى من استعمالها هو توجيه الأعوان الاقتصاديين الى النشاطات والقطاعات التي بحاجة الى تطوير.

–إجراء مقياس: باعتبار الامتيازات الجبائية موجهة الى فئة معينة من المكلفين بالضريبة والتي عليها احترام بعض المقاييس التي يحددها المشرع كتحديد نوعية النشاط ومكان إقامته والايطار القانوني والتنظيمي للمستفيد، حيث يعتبر شرط ضروري للاستفادة من المزايا .

–الوسيلة : والتي تستخدم لتشجيع وتوجيه الأعوان الاقتصاديين إلى القطاعات والأنشطة المنتجة ذات الأولوية وهي تمنح تسهيلات وإعفاءات.

ثانيا– أهداف الامتيازات الجبائية:

يهدف الامتياز الجبائي والذي تعني به جميع الدول تقريبا إلى تسوية وتنظيم القانون الجبائي بشكل يكفل التوازن للمصالح المتقابلة قدر الإمكان، وذلك من اجل تحسين عدالة النظام الجبائي من خلال مراعاة الأنشطة الاقتصادية للدولة، إضافة على أنها تساعد في معالجة مشاكل التهرب الضريبي، كما أنها تهدف كذلك إلى:

- ✓ زيادة تنافسية المؤسسات المحلية في الخارجية
- ✓ تحقيق توازن الاستثمارات في جميع القطاعات
- ✓ توفير مناخ ملائم ومشجع لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة
- ✓ تحقيق العبء الضريبي كي تتمكن المؤسسات الاقتصادية من القدرة على التمويل الذاتي وتراكم رؤوس الأموال لديها.
- ✓ تدعيم الهيكل الإنتاجي وتحسين الإنتاجية من خلال زيادة مردودية عوامل الإنتاج، وبالتالي تخفيض تكلفة الاستثمار مما يمنح فرصة لمنافسة المنتجات الأجنبية والعمل على تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات.
- ✓ توسيع في إطار التشغيل من خلال توفير موارد تسمح للأعوان الاقتصاديين بإعادة استثماراتها في شكل فروع إنتاجية أخرى أو إنشاء مؤسسات جديدة[1].

ثالثا– أشكال الامتيازات الجبائية :

1- **الإعفاءات والتخفيضات الجبائية:** تعد الإعفاءات الجبائية والتخفيضات استثناء من النظام الضريبي العام بحيث تعمل على تخفيض الأعباء الجبائية عن المشروعات من اجل تحفيزها في إطار القطاعات الاقتصادية.

* **الإعفاءات الجبائية:** تمثل الإعفاءات الجبائية إحدى أدوات السياسة الجبائية وتعرف بأنها:" من فرض الضريبة بشكل تعزز فيه فاعلية الاقتصاد وتضمن توزيعا عادلا للدخل، وهي إسقاط لحق الدولة على بعض ممولين لمبلغ الضرائب الواجب سدادها مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف محددة، وهذا ما يساعد

[1] المجلة العلمية لجامعة الجزائر، المجلد 6، العدد 11جانفي 2018، ص ص 8-10.

الممول على زيادة دخله الصافي بعد الضريبة، ويكون ذلك حسب أهمية النشاط ، حجمه، موقعه الجغرافي، ونطاقه وتتراوح مدة الاعفاء من سنة الى خمس سنوات.

* **التخفيضات الجبائية:** ويقصد بها "إخضاع المكلفين على معدلات اقتطاع اقل من المعدلات السائدة أو تقليص الوعاء الخاضع للضريبة مقابل التزاماتهم ببعض الشروط والمقاييس المحددة ضمن القوانين حيث تصنف التخفضات الجبائية الى:

- ✓ **التخفيضات الخاصة بالوعاء:** وهي عبارة عن إجراءات ضريبية تسمح بتخفيض بعض أجزاء الدخل عن طريق خصومات يتم إجراءها على المادة الخاضعة للضريبة، يمكن ان تسند هذه الخصومات إلى نفقات حقيقية او جزافية حسب مبلغ يحدده التشريع الضريبي، وهذا مايسمح للمكلف بتحقيق وفر ضريبي ناجم عن تغير المعدل الحدي نحو الانخفاض من جهة وتقليص حجم المادة الخاضعة للضريبة وذلك عندما يكون المعدل تصاعديا او تناسبيا.
- ✓ **تخفيضات الضريبة الخاصة بالمعدل:** ويعني إخضاع المكلف بالضريبة إلى معدلات ضريبية اقل من المعدلات العادية المستخدمة في النظام الجبائي، كالمعدل المفروض على الأرباح المعاد استثمارها بدلا من المعدل العادي على ارباح الشركات.

2- **العفو الضريبي:** تعمل العقوبات الضريبية المرتفعة أحيانا على عدم القدرة على تنفيذها مما قد يؤدي الى فقدان مصداقية التشريعات الحكومية، ويعرف العفو الضريبي عموما على انه:"برامج تمنح فرصة جديدة للموالين لدفع الضرائب الماضية دون أن يكونوا موضوعا للعقاب.

ومن أهداف العفو الضريبي :

-زيادة الحصيلة الضريبية للدولة : تسعى الحكومات الى زيادة الحصيلة الضريبية لها من خلال جمع حصائل كانت خارج سيطرة النظام الجبائي وهذا من خلال إزالة مبلغ العقوبات عن عاتق الممولين.

والمشكل الذي يطرح نفسه هنا هو كيفية قياس مدى تحقق هذا الهدف اذ من الصعب تقدير المبالغ العائدة من العفو الضريبي خلال فترة العفو وهذا في المدى القصير إما في المدى الطويل فان هذه الزيادة يمكن أن تتحقق بتوسيع الوعاء الضريبي، لكون الممولين المستفيدين من العفو بإمكانهم جذب ممولين كانوا خارج دائرة الامتثال الضريبي.

-دعم النمو الاقتصادي: يهدف العفو الضريبي الى جذب رؤوس الأموال إلى الاقتصاد قصد رفع معدل النمو، ويكون ذلك بإعادة إدماج رؤوس الأموال العاملة في دائرة الاقتصاد الرسمي من جهة وعودة الأموال المهاجرة إلى الخارج من جهة أخرى.

3- **تأجيل الضريبة:** وهي عبارة عن مبالغ لا تدخل في حساب المادة الخاضعة للضريبة، وإنما ستدخل في المادة الخاضعة للضريبة في الفترات اللاحقة، وان تأجيل تحصيل الضريبة في فترة ما من شأنه أن تدعم عائدات المبيعات والتي يمكن أن ينتج عنها أرباح، وهذا الامتياز يمنح من اجل تفادي بعض الظواهر مثل التهرب الضريبي كذلك تهدف من خلاله إلى تشجيع بعض القطاعات ومنح فرصة للمشروعات التي لاتتلقى إعفاءات أو تخفيضات في تلك الفترة.

4- **القرض الضريبي:** يمثل القرض الضريبي حق قابل للتحصيل على ضريبة أخرى، فهو عبارة عن امتياز ضريبي يتعلق بفئة من المكلفين الذين يتمتعون بشروط خاصة ويتمثل في تخفيض مبلغ الضريبة المدفوع آخذا بعين الاعتبار القواعد الضريبية السارية المفعول فيعمل القرض الضريبي على التخفيض من قيمة الضريبة المستحقة بحيث لايمس قيمة المادة الخاضعة للضريبة ولكنه يؤدي إلى تحقيق وفر ضريبي لايتغير تبعا لسلم الاقتطاع الضريبي.

5- **ترحيل الخسائر ونظام الامتلاك:** يحق للمكلف ترحيل خسائر التشغيلية المعدة لإغراض الضريبة بحيث لاتكون ناتجة عن نشاط غير خاضع للضريبة او التي يتكبدها خلال فترة الإعفاء الضريبي، أي ترحل إلى السنوات الضريبية التي تلي سنة الخسائر وكذلك بتخفيض أرباح السنوات التالية إلى أن يتم استرداد كامل الخسائر المتراكمة دون التقيد بمدة محدودة على ان يكون الحد الأقصى المسموح بحسمه في كل سنة ضريبية نسبة من الربح السنوي وفق لقرار المكلف وعادة تكون 25 %.

وتشكل هذه التقنية وسيلة لامتصاص الآثار الناجمة عن تحقيق خسائر خلال سنة معينة وهذا بتحميلها على السنوات اللاحقة كي لا يؤدي ذلك إلى تآكل رأسمال المؤسسة.

6- **المعدلات التميزية:** ويقصد بها تصميم جدول لأسعار الضريبة يحتوي على عدد من المعدلات ترتبط بنتائج محددة لعمليات المشروع حيث ترتبط هذه المعدلات عكسيا مع حجم مشروع أومدى مساهمته في التنمية الاقتصادية، فتزداد المعدلات تدريجيا كلما انخفضت نتائج عمليات الاستثمار[1].

المطلب الثاني: تحديد الوعاء الضريبي

يهدف هذا المطلب الى دراسة كيفية تحديد الضريبة حيث أن عملية التحديد تستند الى تقنيات كمية وأخرى كيفية فهذه الكيفيات يجب أن تعتمد على مقاييس موضوعية تستوفي العدالة أكثر من أي شيء آخر.

أولا: مفهوم الوعاء الضريبي

ويمكن تعريفه لغة واصطلاحها بحيث[2]:

- **لغة:**

يعرف الوعاء من ناحية اللغوية هو ذلك الوعاء الذي يحفظ فيه الزاد او الشيء وبالتالي فإن وعاء الضريبة هو الوعاء الذي يحفظ فيه دخل الخاضع للضريبة بشكلها العام.أي قبل إجراء اي استقطاع عليها. أما المطرح فهو الموضع او المكان الذي يطرح من الشيء ومطرح الضريبة.

وكذلك فإن مفهوم الوعاء أوسع من مفهوم المطرح إذ يشمل الوعاء فضلا عن المطرح الشوائب او الاستقطاعات (كالنفقات والإعفاءات العامة الشخصية) بينما المطرح هو ماتطرح عليه الضريبة فقط .

- **اصطلاحا :**

يقصد بوعاء الضريبة هو المادة الخاضعة للضريبة أو المحل الذي يتحصل عبء الضريبة ويعرف بأنه الشيء او الموضوع الذي تفرض عليه الضريبة .

عموما يمكن تعريف وعاء ضريبة الدخل إنه المبالغ التي تقوم الإدارة التنفيذية للضرائب (السلطة الضريبية) بتحديد الضريبة المستحقة الدفع عنها ، أو أنه المال الذي يحصل عليه الشخص سواء كان طبيعيا أو معنويا طبقا لأوضاع نص عليها القانون الضريبي بعد خصم التكاليف والإعفاءات التي يقررها القانون وكذلك يقصد

---

[1] د. سعيد عبد العزيز عثمان، أ.شكري رجب العشماوي، **إقتصاديات الضرائب (سياسات–نظم اقتصادية معاصرة)، الدار الجامعية،الإسكندرية ،2007**،ص ص 295-297.

[2] عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، **وعاء ضريبة الدخل في التشريع الضريبي**، الطبعة8 ، 2008، ص ص 20 -21.

بالوعاء الضريبي الموضوع الذي تفرض عليه الضريبة أي المادة التي تفرض عيه الضريبة فإذا ما تقرر اقتطاع جزء من القدرة الشرائية في صورة ضريبية تعين تحديد الشكل المكون للمادة التي تفرض عليها الضريبة وهو مايعبر عنه باختيار أساس فرض الضريبة أو أصل الضريبة, ويمكن تعريف أيضا بأنه المادة والمال أو الشخص الخاضع للضريبة مع ضرورة توفر العنصر الزمني لهذا الوعاء، وذلك حسب الأنظمة المحددة لذلك وعلى هذا الأساس أن نفرض الضريبة على الدخل أو على رأس مال أو الدخل رأس مال معا، أو فيما إذا فرضت على الأفراد رأسا بغض النظر على دخولهم أو ثرواتهم .

ثانيا تحديد الوعاء الضريبي:

- ✓ **تحديد كمي لوعاء الضريبة:**

يتوقف حجم الحصيلة الضريبية على طريقة تحديد الوعاء الضريبي او تقدير قيمة دخل الخاضع للضريبة وهناك طرق مختلفة لتقدير قيمة المادة الخاضعة للضريبة وتتمثل في استخدام عدة أسس:

أ- **طريقة المظاهر الخارجية :**

تتمثل هذه الطريقة في اعتماد الإدارة الضريبية عند تحديد الضريبة على بعض المظاهر الخارجية التي تتعلق بالمكلف بالضريبة والتي يكون من السهل على إدارة الضريبة تقديرها على سبيل مثال ذلك تقدير دخل مكلف على أساس القيمة الإيجارية لمنزله او عدد النوافذ والأبواب أو عدد العمال أو الآلات المستخدمة وعدد السيارات التي يمتلكها وغيرها من مظاهر أخرى .

وقد كانت هذه الطريقة مستخدمة في التشريع الضريبي الفرنسي في القرن التاسع عشر حتى عام 1925 حيث كانت تفرض الضريبة على الدخل على أساس مظاهر خارجية معينة تتمثل في عدد الأبواب ونوافذ منزل المكلف بالضريبة استنادا إلى أن منزل المكلف الغني أكثر أبواب ونوافذ من منزل المكلف بالضريبة الفقير ويبدو واضحا أن هذه طريقة تتسم بالبساطة وقلة النفقات كما لا تلزم المكلف بالضريبة تقديم أية وثائق ,إلا أنها طريقة غير منضبطة بشأن تحديد وعاء الضريبة ولاتناسب المجتمعات الحديثة والمتقدمة .ولذلك فلا يمكن الاستناد عليها لتقدير وعاء الضريبة .فهناك بعض الدخول التي لا توجد بها أي مظاهر خارجية تدل عليها ،أو أن تكون تلك المظاهر مخالفة للحقيقة ،كما أن هذه الطريقة لا تأخذ بعين اعتبار الظروف الشخصية المكلف بالضريبة وإنما قد يحقق المكلف خسارة معينة كل سنة ، ومع ذلك يلتزم بدفع الضريبة على أساس المظاهر

الخارجية أي أن هذه الطريقة لا تحقق العدالة الضريبة ولذلك فإن هذه الطريقة لا تطبق إلا نادرا وبصورة تكميلية للتأكد من صحة التقدير[1].

ب- طريقة التقدير الجزافي:

تقوم هذه الطريقة على أساس تحديد دخل المكلفين تحديدا جزافيا استنادا إلى بعض المؤشرات مثل القيمة الإيجارية إذا يعد مؤشرا أو دليلا لتحديد دخل صاحب العقار ورقم أعماله الذي يعد دليلا لمعرفة ربح تاجر وعدد ساعات عمل الطبيب يعد دليلا على دخله نفس شيء الحال بالنسبة لأصحاب المهن الحرة

وإما يضع القانون تلك الدلائل وتسمى بالجزاف القانوني، حيث تحدد إدارة الضرائب وعاء الضريبة بصورة جزافية بالاستثناء إلى قرائن معينة ينص عليها المشرع مثل :أن يعتبر دخل الفلاح مساويا للقيمة الإيجارية للأرض الفلاحية التي يستغلها .

وإما أن تحدد هذه القرائن بصورة إتفاقية بين الإدارة الضريبية والمكلف بالضريبة وغالبا ما يتم ذلك عن طريق مناقشة لمكلف والاتفاق معه على رقم معين يمثل مقدار دخله، وتسمى هذه الطريق بالجزاف الإتفاقي وتتشابه طريقة التقديم الجزافي مع طريقة المظاهر الخارجية حيث أن كلا منهما لاتعتمد على الحقائق في تقدير الوعاء الضريبي ومن ثم فإنهما يفتقدان الدقة والانضباط بشأن تحديد المادة الخاضعة للضريبة وإن كانت طريقة التقدير الجزافي تعد أكثر دقة لكونها تعتمد على قرائن موضوعية تعبر صورة اصدق عن مقدار الدخل الحقيقي .

ويلجأ المشرع الضريبي استخدام تلك الطريقة بعض الحالات ويحصرها على حالات خاصة مثل المكلفين بالضريبة الذين لا يملكون دفاتر محاسبة منتظمة وصادقة,وفي حالة ما إذا كانت تلك الدفاتر تخالف الحقيقة ، ومرد ذلك إلى أنها لا تؤدي غلى فرض الضريبة على الدخل الحقيقي بالإضافة إلى إمكانية تطرق الإدارة في تقدير الدخل الخاضع للضريبة[2].

[1] حميدة بوزيدة، **طريقة المظاهر الخاريجية**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات، 2007، ص ص31-32.

[2] د.منصور البدوي ، محمد البابلي، **في محاسبة الضريبة**،الاسكندرية،2006 ص271

ج–طريقة التقدير المباشر:

تمثل تلك الطريقة لتقدير المادة الخاضعة للضريبة تحديد أكثر انضباطا ودقة من طرق سالفة الذكر إذ أنها تستند مباشرة إلى معرفة المادة الخاضعة للضريبة وتتم ضده المعرفة بصورتين :إما بالتصريح وإما عن طريق التقدير المباشر بواسطة الإدارة الضريبية [1].

I. **التصريح:** ويتمثل التصريح في شكلين أساسين التصريح المكلف بالضريبة وتصريح الغير .

1– التصريح المكلف بالضريبة :

مضمون هذه الطريقة أن يقوم المكلف بالضريبة بنفسه تقديم التصريح في الموعد الذي يحدده القانون بحيث يتضمن التصريح عناصر ثروته أو دخله للوعاء (المادة الخاضعة للضريبة)بصورة عامة مع اقتراح حسن أمانة المكلف بالضريبة ولضمان صحة ودقة التصريح فإن الإدارة تحتفظ لنفسها بالحق في رقابة التصريح وتعليله إذا تبين أن هناك غش أو خطأ فقد يلجأ المكلف بالضريبة إلى تقليل حجم دخله لكي تفرض عليه ضريبة أقل من دخله الحقيقي لذا يكون للإدارة حق في أن تلجأ إلى طريقة المظاهر الخارجية أو التقدير الجزافي للوصول إلى حقيقة الدخل الخاضع للضريبة، فقد تفرض بعض العقوبات الجنائية أو المالية في حالة تعمد التهرب من الضريبة عن طريق تقديم تصريحات غير صحيحة , وتتميز هذه الطريقة بتحقيق العدالة الضريبية فهي من جهة تعمل على تقدير المادة الخاضعة للضريبة تقديرا منضبطا ومن ثم فإن ربط الضريبة يتناسب مع الدخل الحقيقي المكلف للضريبة .

[1] د.منصور البدوي ، محمد البابلي، **في محاسبة الضريبة**،مرجع سابق، ص272

2- تصريح الغير:

بموجب هذه الطريقة يلتزم شخص آخر غير مكلف بالضريبة و الشخص الذي قام بالتصريح وتطبيق هذه الطريقة ، شأن تحديد وعاء تحديد الكثير من الضرائب كالضريبة على المرتبات والأجور الضريبية على القيم المنقولة، الضرائب على فوائد الديون والعديد من التشريعات الضريبية المختلفة لضمان دقة تعديل المادة الخاضعة للضريبة.

II. التقدير بواسطة الإدارة الضريبية:

يخول القانون الإدارة الضرائب حق تقدير المادة الخاضعة للضريبة دون أن تتقيد بقرائن أو مظاهر معينة ومحددة ولذا تسمى هذه الطريقة بالتقدير أو التفتيش الإداري

ويكون للإدارة حرية واسعة في اللجوء إلى كافة الأدلة للوصول إلى تحديد سليم لوعاء الضريبة , ومن هذه الأدلة مناقشة المكلف بالضريبة أو فحص دفاتره وسجلاته المحاسبة وعادة ما تلجأ إدارة ضرائب إلى طريقة تقدير مباشر في حالة تخلف المكلف بالضريبة أو امتناعه عن تقديم التصريح الضريبي أو إذا كان التصريح غير مطابق للواقع أو ينطوي على خطأ أو غش .

وقد أعطى القانون للمكلف بالضريبة حق طعن في صحة التقدير وفقا لقواعد محددة , ومن حقه تبرير عدم تمكنه من تقديم التصريح [1].

ثالثا التحديد الكيفي لوعاء الضريبة :

إن الاتجاه الحديث في المالية العامة هو الأخذ بعين الاعتبار بالظروف الشخصية للمكلف بالضريبة عند فرض الضريبة وهذا استدعى التفرقة بين الضريبة الحقيقية والضريبة الشخصية فالضريبة الحقيقية تفرض على دخل بغض النظر عن شخصية المكلف بالضريبة أو ظروف عائلية واجتماعية ، فإذا فرضت ضريبة على الدخل الناتج عن ملكية الأرض الزراعية فإنها تعد ضريبة حقيقية إذا كانت واحدة بالنسبة لجميع الملاك بغض النظر عن ظروفهم الخاصة فلا فرق بين من يملك هكتار واحد أو أكثر .

ولا تتطلب الضريبة الحقيقية جهدا أكبر من جانب الإدارة الضريبية بشأن تحديدها كما تحتاج إلى إدارة على جانب كبير من الكفاءة، فهي تتميز ببساطتها وسهولة تطبيقها وتمتاز بأن حصيلتها غزيرة فهي لا تدخل في

[1] مُحَّد عباس محرزي، **إقتصاديات الجباية والضرائب**، مرجع سبق ذكره ، ص ص 145-147.

حسابها الظروف الشخصية والعائلية للمكلف بالضريبة كما أنها لا تقرر أي إعفاءات وبالرغم مما تقدم فإن الضريبة الحقيقية لا تتلاءم مع مبدأ العدالة الضريبية الذي يتوجب مراعاة المقدرة التكليفية للمكلف بالضريبة كما أنها غير مرنة فلا يمكن إحداث تغيير في حصيلتها بسهولة أما الضريبة الشخصية فهي التي تفرض على الدخل وتأخذ بعين الاعتبار المركز الشخصي والظروف الشخصية للمكلف بالضريبة ,فعند تحديد المقدرة التكليفية للشخص،لايقتصر الأمر على تحديد مقدار دخل الذي يحصل عليه ولكن لابد من الأخذ في الاعتبار عدة ظروف شخصية تتعلق بذات الشخص الخاضع للضريبة نفسه تتمثل في :

1) مركز الاجتماعي والعائلي للمكلف بالضريبة :يستلزم ذلك استبعاد جزء من الدخل من إطار فرض الضريبة ، وهو ذلك الجزء المخصص لإشباع الحاجات الضرورية للفرد وهو ما يطلق عليه بحد الكفاف يختلف هذا الحد من مجتمع إلى آخر ، وفي داخل المجتمع من وقت إلى آخر بالإضافة إلى خصم ما هو لازم للقيام بالأعياد العائلية , وتتخذ بعض دول من ذلك سلاحا إما لتشجيع النسل ,ولفرض عقوبة لغير المتزوجين، ويكون ذلك عادة بالنسبة للدول التي تعاني نقصا في الزيادة السكانية أو سلاحا لتحديد النسل في الدول النامية التي تعاني من الزيادة السكانية .
2) مصدر الدخل :إن شخصية الضريبة تأخذ في اعتبارها مصدر دخل المكلف بالضريبة ,فالدخل الناتج عن العمل يعامل معاملة مختلفة عن رأس مال .

ويرجع ذلك إلى أن الدخل الناتج عن العمل قد يتعرض لظروف متعلقة بشخص العامل نفسه كالمرض أو العجز أو الوفاة ، بالإضافة إلى اختلاف مدة استثمار كل منهما فالدخل المتولد عن رأس المال يبقى مدة أطول من الدخل المتولد عن العمل ,وهذا سيتوجب معاملة ضريبة مختلفة وفقا لظروف كل منهما [1].

3) المركز المالي : إن الشخصية الضريبية ،لكونها تعتد بالمركز المالي المكلف بالضريبة ,تتميز عن المعاملة بين الدخول المختلفة ، من حيث أحجامها وشرائحها بحيث تخضع كل منها لسعر خاص يرتفع كلما ازداد مقدار الدخل (الضريبة التصاعدية) ويقل بانخفاض الدخل وذلك كي تتحقق المساواة في التضحية بين كافة المكلفين بالضريبة[2] .

[1] محمد عباس محرزي، **إقتصاديات الجباية والضرائب**، مرجع سابق، ص143.

[2] كريمة راقب، رشيدة أمير، **الإصلاح الضريبي في الجزائر بين النظرية والتطبيق**، مذكرة لنيل شهادة الدراسات الجامعية التطبيقية، فرع تكتيك بنكية ونقدية، جامعة التكوين المتواصل البويرة، الجزائر، 2006، ص27.

المطلب الثالث: تحصيل الضريبة

نعني بتحصيل الضريبة مجموعة العمليات والإجراءات التي تؤدي الى نقل دين الضريبة من ذمة المكلف بالضريبة إلى الخزينة العمومية وفقا للقواعد القانونية والضريبية المطبقة في هذا الإطار.

وفي مرحلة فقط تصبح العلاقة مباشرة بين الإدارة الضريبية والشخص المكلف بالضريبة. وقد تدخل المشرع الضريبي بوضع القواعد التي تضمن تحصيل دين الضريبة دون حدوث اي عقبات تمنع الدولة من الحصول على حقها، سواء من جانب الإدارة الضريبية المختصة أو من جانب المكلف نفسه.

وإذا كان تحصيل دين الضريبة في الوقت الحالي يتم بمعرفة موظفي الدولة، إلا أن الأمر لم يكن كذلك في السابق. فكان تحصيل عدد كبير من الضرائب يتم عن طريق نظام الالتزام. وبمقتضى هذا النظام يتعهد مثلا فرد أو مؤسسة بدفع مقدار الضريبة مقدما للدولة، ثم يتولى عملية التحصيل فيما بعد لحسابه الخاص بمساعدة السلطات الإدارية له في هذا الشأن.

كما يجب ان نشير انه بصفة عامة يتم تحصيل الضريبة في صورة نقدية أو مايقوم مقامها من شيكات أو حوالات بريدية أو غيرها.

أما الصورة العينية فقد اختفت تماما، وان كان لم يتم إلغاؤها فمن الملاحظ أن يتم تحصيل دين الضريبة في صورة عينية كما هو الحال بالنسبة للمجتمعات الزراعية إلا أن هذا استثناء من القاعدة العامة يجب عدم التوسع فيه او القياس عليه.

وقد نصت التشريعات الضريبية على السماح بقبول السندات الحكومية او التي تتضمنها الحكومة، وفاء لبعض الضرائب، ويكون الغرض من ذلك تثبيت أسعار هذه السندات بالإضافة الى تركيب في الاكتشاف فيها على أن يتم تحديد حد أقصى لما يجوز الوفاء به من دين الضريبة في صورة سندات حكومية حماية للسيولة النقدية ورغبة في استهلاك الدين العام قبل موعده.

هذا ولا يعتبر ذلك استثناء من القاعدة العامة لان السندات تقترب من النقود وتتمتع بدرجة عالية من السيولة ويمكن تحويلها في أي وقت إلى نقود دون خسارة في قيمتها[1].

وسنتعرض فيما يلي إلى قواعد متعلقة بتحصيل الضريبة.

[1] مُحَّد دويدار، **مبادئ الإقتصاد السياسي** الجزء الرابع منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان،ص 254.

قواعد تحصيل الضريبة:

يقصد بقواعد تحصيل القواعد القانونية التي حددها المشروع الضريبي لجباية الضريبة والتي يمكن تلخيصها فيما يلي :الواقعة المنشأة للضريبة ،طرف تحصيل الضريبة وضمانات تحصيل الضريبة .

1. الواقعة المنشأة للضريبة :

يحدد كل قانون الواقعة المنشأة للضريبة المناسبة أو السلوك الموجب لحصول الدولة على الضريبة من المكلف بها , ويحدد القانون مجموعة القواعد التي تطبق في كل حالة على كل مكلف بالضريبة إذ ما توفرت بالنسبة له شروط خضوعه للضريبة .

. وفيما بتعلق بالضرائب المباشرة ، نجد أن الضريبة على الدخل الإجمالي بموجب دخول القيم المنقولة مثلا تتمثل الواقعة المنشأة لها في توزيع إيراد القيم الخاضعة للضريبة أي وضعه تحت تصرف مستحقيه، أما فيما يخص الأرباح الصناعية والتجارية والحرفية فهي تحقق الربح في نهاية السنة المالية للمؤسسة .

أما الأجور والمرتبات فإن الواقعة المنشأة لها هي حصول الفرد على المرتب أو الأجر، أما أرباح المهن الحرة فيعتبر انتهاء السنة الميلادية بتحقيق أرباح هو الواقعة المنشأة للضريبة , وفيما يخص الضريبة على الدخل الإجمالي تكون الواقعة المنشأة في انتهاء السنة الميلادية بتحقيق الدخول التي ينص عليها قانون هذه الضريبة [1].

. أما في الضرائب غير المباشرة، فيعتبر اجتياز السلعة للحدود الإقليمية للدولة في الواقعة المنشأة للضريبة على الاستيراد أو التصدير ،كما يعتبر إنتاج السلعة هو الواقعة المنشأة للضريبة على الإنتاج و انتقال السلعة من مرحلة إلى أخرى من مراحل إنتاجها وتداولها هو الواقعة المنشأة للرسوم على رقم أعمال ويعتبر توثيق العقد الناقل للتصرف القانوني بنقل ملكية هو الواقعة المنشأة للضريبة على انتقال الملكية (رسوم التوثيق أو التسجيل),وبالنسبة إلى ضريبة الطابع فإن كتابة الوثائق أو المحررات المفروضة عليها الضريبة هي الواقعة المنشأة لهذه الضريبة ،وتمثل تحديد الواقعة المنشأة للضريبة أهمية كبيرة لتحديد الشخص المكلف بالضريبة ، وما إذا كان قد طرأ عليه تغير سواء بالزيادة وبالنقصان بعد تحقق الواقعة المنشأة للضريبة ،إذ أن المكلف بالضريبة يلتزم بدفع الضريبة حسب معدلها وفقا لما هو قائم وقت تحقق الواقعة المنشأة لها ، بغض النظر عن صدور أي قانون جديد يقضي برفع المعدل أو بتخفيضه ويجب إتباع هذه القاعدة حتى في حالة إلغاء الضريبة كليا أو جزئيا

[1] عبد المنعم فوزي، **المالية العامة والسياسة المالية**، دار النهضة العربية، لبنان 1997، ص141.

فيجب الاستمرار في تحصيل الضريبة بالنسبة للحالات التي تمت فيها الواقعة المنشأة لها قبل الإلغاء . إلا إذا نص القانون الجديد صراحة بإلغاء الضريبة بأثر رجعي [1].

طرق تحصيل الضريبة :

1- التحصيل المباشر :

يمثل الأصل والمبدأ العام في تحصيل الضرائب ، بحيث يلتزم المكلف بالضريبة بدفعها للإدارة الضريبية من تلقاء نفسه وفي هذه طريقة يمكن دفع الضريبة بأحد الشكلين :

أ- **التصريح المباشر** : بموجب هذه الطريقة يقوم المكلف بسداد قيمة الضرائب و الرسوم المستحقة عليه مباشرة إلى مكتب التحصيل لدى إدارة الضرائب ، عن طريق اكتساب أحد التصريحات القانونية وهذا تصريح قد يكون شهريا أو فصليا ، ويخص مثلا ضريبة الدخل الإجمالي صنف أجور، الرسم على القيمة المضافة ، الرسم على النشاط المعني وغيرها .

ب- **الأقساط المسبقة** : بمقتضاه يدفع المكلف مستحقاته الضريبة على شكل أقساط دورية خلال سنة المالية وتحسب قيمة الضريبة المستحقة على أساس السنة السابقة ، على أن تتم التسوية النهائية للضريبة بعد تحديد قيمتها بحيث يسترد المكلف ما قد يزيد عن قيمة الضريبة المحددة أو يدفع ما قد يقل عنها ، وتمكن ميزة هذه الطريقة في تزويد الخزينة العمومية بالسيولة على مدار السنة ، وفي حالة ضريبة أرباح السرعات وضريبة الدخل الإجمالي .

2- التحصيل عن طريق شخص آخر :

وفق هذه الطريقة يتم تحصيل الضريبة بواسطة شخص آخر غير المكلف بالضريبة ، وهي تعد استثناء من القاعدة العامة وتسري هذه الطريقة بصورة عامة على الضرائب غير المباشرة ، بحيث في هذه الطريقة يقوم شخص آخر (المكلف القانوني) بالإنابة عن المكلف الفعلي في دفع مبلغ الضريبة إلى الخزينة العمومية على أن يقوم بتحصيلها فيما بعد من المكلف بالضريبة .

يلجأ المشرع إلى هذا النوع من التحصيل في الضرائب على الإنتاج و الاستهلاك، فالضريبة تحصل من الصناعي ثم من المنتج، ثم من تاجر الحملة، ثم من تاجر التجزئة ، الذي يقوم بتحصيلها بدوره من المستهلك عن طريق

[1] مُحَمَّد عباس محرزي، **اقتصاديات الجباية والضرائب**، مرجع سابق،ص 155

تحميل الضريبة في سعر السلعة . كذلك بالنسبة لضرائب الطابع الخاصة بالوثائق القانونية فإن المكلف بالضريبة يشتريها من البائع الذي يقوم بتوريد حصيلتها إلى مصلحة الضرائب .

3- الاقتطاع من المصدر:

قد تلجأ الإدارة الضريبية بغرض تحصيل بعض الضرائب إلى طريقة الاقتطاع من المصدر ، بأن تلزم شخصا ثالثا تربطه بالمكلف الحقيقي علاقة دين أو تبعية بحجز قيمة الضريبة المستحقة ودفعها إلى خزينة العمومية، وتسهل هذه طريقة العمل على الإدارة الضريبة بحيث تكون نفقات الجباية قليلة بالإضافة إلى حد من التهرب الضريبي، ومن عيوبها أنها تعتمد في جبايتها على شخص ثالث غير الإدارة الضريبية , قد يكون هذا الشخص غير ملم بالقوانين الضريبية وأحكامها مما يؤدي إلى احتمال حدوث الخطأ في تصدير قيمة الضريبة التي يتعين استقطاعها [1].

ضمانات تحليل الضريبة:

حتى تضمن الدولة الحصول على مستحقاتها من الضرائب، فقد حدد القانون للخزينة العمومية العديد من الضمانات, وأهم هذه الضمانات:

- ✓ النص على حق امتياز لدين الضريبة على معظم الديون الأخرى، حيث يستوفي دين الضريبة قبل غيرها من الديون الأخرى، ويكون للخزينة العمومية حق المتابعة للحصول على المبالغ المستحقة ضمانا للتحصيل.
- ✓ تقرير حق إصدار أمر بالحجز الإداري على الأموال ضد المكلفين الذين يتأخرون عن سداد دين الضريبة, ويعتبر الحجز هنا حجزا تحفظيا ولا يجوز التصرف في هذه الأموال إلا إذا رفع الحجز بحكم من المحكمة أو بقرار من المدير العام للضرائب.
- ✓ منح المشرع الموظفين المختصين على مستوى المصالح الضريبة حق الإطلاع على الوثائق والأوراق والدفاتر الموجودة لدى المكلف بالضريبة أو الغير، من أجل تمكينهم من تحديد دين الضريبة بل ويجوز للنيابة العامة أن تطلعهم على ملفات أي دعوى مدنية أو جنائية تساعدهم في تحديد مبلغ الدين ، وقد وضع المشرع سلسلة من العقوبات على من يعرقل استخدام هذا الحق سواء بالامتناع أو الإتلاف قبل انقضاء مدة التقادم إلى أن يسقط بعدها حق إدارة الضرائب.

[1] د.حامد عبد المجيد دراز، د.سعيد عبد العزيز عثمان، **مبادئ المالية العامة**، الدار الجامعية، **2002** ص 109.

- ✓ تفوض قاعدة "الدفع ثم الاستيراد" ، وهي قاعدة مقررة في حيث يلتزم المكلف بدفع دين الضريبة إلى الجهة المختصة ثم يستطيع أن يطعن في فرضها أساسا أو في مقدارها أو في استردادها,والغرض من ذلك استقرار المعاملات الضريبية ومراعاة مصلحة الخزينة العمومية، وحتى لا يستغل المكلفون حقهم في الطعن ويتأخرون في دفع دين الضريبة .
- ✓ تعد كافة وسائل محاربة التهرب الضريبي في نفس الوقت ضمانات لتحصيل الضريبة [1].

[1] د. أمحية فاتح، **محاضرات في مقياس جباية المؤسسة**، كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحى،جيجل ، 2016-2017،ص 12.

خاتمة الفصل :

تقوم نظرية الضريبة على مبادئ وقواعد أساسية ينبغي عدم الإخلال بها ليستوي المعنى الحقيقي للضريبة ،بالإضافة إلى ضرورة إتباع القواعد العامة التي تحكمها، لذا وجب على المكلف بها الدراية التامة بالتنظيم الفني لها وذلك ابتداءا من تقدير وعائها إلى غاية تحصيلها ،باعتبارها مورد مالي تحتاجه الدولة لتمويل مختلف مشاريعها بالإضافة الى إمكانية الإستفادة من الإمتيازات التي وضعها المشرع الجبائي والمتمثلة في الإعفاءات والتخفيضات التي من شأنها أن تعود بالفائدة على المؤسسة .

الفصل الثاني:
تحليل الهيكل المالي للمؤسسة

مقدمة:

إن المؤسسات تسعى للحصول على الأموال من أجل تسير عملياتها وتوسيع أنشطتها فبالتالي عليها أن تختار بين اثنين من بدائل التمويل الأساسية إما اللجوء إلى اقتراض الأموال أو عن طريق التمويل الذاتي ومن الجدير بالذكر أن الكيفية التي يمكن من خلالها للمؤسسة توفير رأس مال المطلوب يعتمد بشكل كبير على حجمها ويعتبر هذا أحد القرارات المالية المهمة وذات صلة الوثيقة بهدف المؤسسة المتمثل في تعظيم قيمة أسهمها في سوق الأوراق المالية وعليه سنتطرق في هذا الفصل إلى مختلف العناصر المتعلقة بالهيكل المالي من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول: ماهية الهيكل المالي للمؤسسة

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للهيكل المالي

المبحث الأول: ماهية الهيكل المالي للمؤسسة

إن مهمة الإدارة في كيفية الإختيار بين البدائل التمويلية المتعددة حسب ظروفها الخاصة وتكلفة كل بديل من عناصر الهيكل المالي، وذلك بعد دراسة الإحتياجات المالية للمؤسسة والتي تتمثل في إحتياجات مالية طويلة أو قصيرة الأجل، تمويل بالدين ومن هنا نقول بان المؤسسة تقوم برصد سياستها المالية اذا من الضروري التفرقة بين المفاهيم المختلفة للهيكل المالي والتعرف على السياسات المالية التي يمكن ان تنتهجها المؤسسة.

المطلب الأول: مفهوم الهيكل المالي ومناهجه

يعتبر الهيكل المالي من أهم الجوانب التي يهتم بها أصحاب المصالح داخل المؤسسة من مساهمين ومسيرين، لما لها من تأثير على استقرار المؤسسة من الجانب المالي، وضمان عدم تعرضها للإفلاس. وعليه في هذا المطلب سنتعرف على مفهوم ومناهج الهيكل المالي.

1- مفهوم الهيكل المالي:

يعرف الهيكل المالي على أنه:"تشكيلة المصادر التي تحصلت المؤسسة منها على الأموال المطلوبة لغرض تمويل استثماراتها وهو يتضمن جميع الفقرات المكونة لجانب الخصوم وحقوق الملكية"[1].

وحسب هذا التعريف الهيكل المالي هو مجموع قرارات التمويل التي تنعكس في الجانب الأيسر في الميزانية وهذا من ناحية المحاسبة.

*وكذلك يعرف الهيكل المالي للمؤسسة على أنه هيكل مصادر التمويل أو جانب الخصوم وحقوق الملكية في كشف الميزانية العمومية[2].

* ويعرف أيضا بأنه"يتكون من جميع أشكال وأنواع التمويل سواء ملكية أو إقتراض وأيضا سواء من مصادر قصيرة أجل وطويلة أجل[3]"

[1] محمد الصالح الحناوي وأخرون ، **الإدارة المالية** ، الدار الجامعية ،مصر 2004 ،ص360.

[2] عدنان تايه النعيمي ،الإدارة المالية المتقدمة ، الأردن 2009،ص349.

[3] عبد الغفار الحنفي، رسمية زكي قرياقص، **الإدارة المالية**، الدار الجامعية، مصر 2002،ص128.

وبالتالي عرف الهيكل المالي هنا على أساس مصادر التمويل التي تمول المؤسسة بها نشاطاتها من أموال قصيرة وطويلة الأجل والأموال المقترضة والممتلكة.

ويمكن تعريف الهيكل المالي(البنية المالية للمؤسسة) "بأنها الصورة التي تعكس المصادر التمويلية لمختف أصولها وتختلف تكلفة تمويل من مورد مالي إلى آخر حسب الطبيعة فإذا كان مصدر التمويل هو الاقتراض فإن مؤسسة في وضع مخاطرة لأنها ملزمة بدفع تكاليف الأموال التي حازت عليها على سبيل الاستدانة مهما كانت مردودية تلك الأموال، عندئذ نقول أن المؤسسة أمام مايسمى بتكلفة الاستدانة بينما إن كان مصدر التمويل الذاتي فإن مؤسسة أمام مايعرف باسم تكلفة الأمول الخاصة إذا أن هذا المصدر من التمويل يمثل ملكية في رأس مال المؤسسة وهي تبالي على علاقة بالأرباح المتوقعة من طرف مساهمين وعليه فإن مؤسسة معرضة لمخاطرة تحقيق مردودية مساوية على أقل لما هو متوقع من طرفهم ومن ثم تتحمل مؤسسة نوعين من التكلفة تكلفة الاستدانة وتكلفة الأموال الخاصة عندما تكون أمام مايسمى بتكلفة رأس مال أوتكلفة الأموال الخاصة.

2- مناهج إختيار الهيكل المالي

هناك ثلاثة مناهج تستخدم في تحديد هيكل تمويل المناسب وهي:

- منهج التوازن:

يفرض هذا المنهج وجود حالة توازن ومرونة للهيكل المالي وهذا يتطلب حساب تكلفة رأسمال في ضوء البدائل التمويلية المتاحة من مصادر التمويل المختلفة في إقتراضات محددة وهي أن هناك عائد متوقع، وحالة معينة للطلب وعرضه على الأموال والسوق المالي، تتحدد على أساس إتجاه أسعار الفائدة ثم القيام بإختيار المزيج التمويلي والذي يصاحبه أقل تكلفة تمويل[1].

[1] محمد صالح الحناوي وآخرون، **الإدارة المالية**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2009،ص 287.

– منهج التوازن المقارن:

يفترض وجود معدل عائد يجب تحقيقه بالإضافة لتكلفة الأموال ولذلك يتم وضع العديد من الخطط المالية التي تحتوي على مزيج تمويلي مختلف وتقوم بتحديد أثر كل خطة على تكلفة الأموال وبالتالي الوصول إلى العائد الإضافي المطلوب، وبمقارنة هذه الخطط يمكن اختيار المزيج التمويلي المناسب للمؤسسة.

– منهج التوازن الحركي الديناميكي:

يفترض وجود متغربين يؤثران في اختيار المزيج التمويلي وهما المخاطر المالية ومخاطر الأعمال حيث يتأثران بقيود البنية الداخلية والبنية الخارجية المحيطة بالمؤسسة ومجموعة من العوامل متمثلة في: مدة الائتمان، توفر المعلومات، وجود سياسة مالية واضحة محددة المعالم ، على أن يتم اتخاذ القرار المالي في ضوء قيود لا يمكن الاستغناء عنها مثل :التكلفة المركز الائتماني للمؤسسة ،مجال استخدام الأموال والقرارات المالية التي اتخذت في الماضي...إلخ. وفي ضوء العمليات الإنتاجية والتسوقية ودرجة استغلال للأصول والموارد الإنتاجية، لأن ذلك يؤدي إلى تغير المزيج التمويلي مع كل تغير في حجم أعمال المؤسسة، وعليه يجمع هذا منهج بين المناهج السابقة الذكر عند اختيار المزيج التمويلي المناسب ما يجعله منهج متكامل[1].

المطلب الثاني: محددات الهيكل المالي

يختلف الهيكل المالي من مؤسسة الى أخرى فبعض المؤسسات تعتمد كليا على أموال ملكية، في حيث البعض الآخر يتوسع بشكل كبير في استخدام الأموال المقترضة بأنواعها المختلفة. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو ما هي الأسباب التي تؤدي إلى وجود مثل هذه الاختلافات في هياكل التمويل بين المؤسسات ؟

والجواب هو أن هذه الاختلافات تكون نتيجة للعديد من العوامل المتنازعة التي لا يجب أخذها بعين الاعتبار عن تحديد أنواع الأموال التي تستخدمها المؤسسة.

[1] جلال الدين المرسي، أحمد عبد الله اللحلح، الإدارة المالية ،الإسكندرية ،2010، ص287.

✓ **المحددات الكمية**

تختار المؤسسة هيكلها المالي في ضوء العديد من المحددات الكمية التي تؤثر قرارها المالي هذه محددات تتمثل في العناصر التالية:

- الربحية: تشير إلى الربح منسوبا إلى بعض المكونات من الميزانية العمومية أو قائمة الدخل. والربحية تقيس الكفاءة التشغيلية للمؤسسة، وأنها تكمن في الأطراف التي لها مصلحة بارتفاع هذه الكفاءة من مراقبتها، والكفاءة التشغيلية تعني قدرة المؤسسة على تحقيق الفوائد الكافية للمالكين المقرضين العاملين وهي هدف أساسي لجميع المؤسسات وأمر ضروري لبقائها واستمرارها وغاية يتطلع إليها المستثمرون ومؤشر يهتم به الدائنون عند تعاملهم مع المؤسسة.
- السيولة : تعتبر السيولة عن قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل المتوقعة منها وغير المتوقعة عند استحقاقها من خلال التدفق النقدي العادي الناتج عن مبيعاتها وتحصيل ذممها بالدرجة الأولى ومن خلال الحصول على النقد من المصادر الأخرى بالدرجة الثانية.

حيث تسمح السيولة بتعزيز الثقة بالمؤسسة من قبل المتعاملين معها وتمكنها من الوفاء بتسديد التزاماتها، و وجود السيولة في المؤسسة يعطي لها المرونة في اختيار المصدر الملائم للحصول على الموارد اللازمة، وتمكنها من مجابهة متطلبات النمو التوسع ومواجهة الأزمات الطارئة عند وقوعها[1].

المردودية:

تعرف المردودية على أنها ذلك العائد المحقق وراء توظيف الأموال واستثماراتها وتقاس مردودية المؤسسة بمدى قدرتها هذه الأخيرة على تحقيق أرباح من خلال نشاطها للموارد المالية الموضوعة تحت تصرفها والمردودية بصفة عامة هي نسبة النتائج المحققة إلى الوسائل الموظفة.

[1] سليم مجلخ ،وليد بشيشي ،**مجلة دراسات اقتصادية** مجلد6، العدد 1 جوان، 2019 ص 121.

معدل النمو:

تكمن فيه المؤسسة وثروة مالكيها في القيمة الحالية للفوائد التي تنشئها الأصول الموظفة من جهة، ونموها من جهة أخرى، فالمؤسسات التي تمتلك إمكانيات النمو العالية يكون لديها احتياجات تمويل كبيرة، مما يدفعها للجوء إلى الاستدانة بالمقام الأول خاصة مصادر التمويل الأقل تأثر بظاهرة عدم التناظر في المعلومات، مثل القروض القصيرة الآجال وهذا ما يتفق مع نظرية الالتقاط التدريجي للتمويل كما أنه حسب نظرية الإشارة يعتبر معدل نمو المؤشر عن الصحة المالية للمؤسسة وبالتالي يفترض أن المقترضون بمليون إلى إقراض المؤسسة ذلك لأن معدل نمو مؤشر يعتبر على قدرة مؤسسة على تحقيق أرباح مستقبلية. وبالتالي قدرتها على مدار التزاماتها المستقبلية .

- **حجم المؤسسة:**

حجم المؤسسة يزيد في قدرتها على التوسع بالاقتراض، حيث أشارت العديد من الدراسات إلى أن لحجم المؤسسة تأثير على نسبة الاقتراض داخل الهيكل المالي، وقد قدمت هذه الدراسات عدة أسباب لوجود علاقة اجابية بين حجم المؤسسة والمديونية، اولهما أن احتمالات الإفلاس تنخفض في المؤسسات ذات الحجم الكبير. كما أن المؤسسات الكبيرة تملك إمكانية أكثر في اللجوء إلى الأسواق المالية وتستطيع الاقتراض بشروط أيسر على عكس المؤسسات صغيرة الحجم تعتمد على التمويل المقترض بشكل أساسي[1].

- **هيكل الأصول:**

يؤثر هيكل الأصول على مصادر التمويل بصورة عديدة فالمنشئات التي تتميز بأن أصولها الثابتة تعيش لفترة طويلة وخاصة في حالة أن الطلب على منتجاتها مؤكدة إلى حد كبير تستخدم القروض طويلة أجل المكفولة بضمانات معينة لدرجة كبيرة المثال على هذا النوع من المنشئات هو شركات المرافق العامة ومن ناحية أخرى الشركات التي تتكون أغلبية أصولها من ذمم ومخزون والتي تتوقف قيمتها على استمرار تحقيق الشركة

[1] محمد صالح الحناوي، **الإدارة المالية والتمويل**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية ، مصر،2000،ص ص 265،270.

للأرباح تعتمد بصفة أساسية على القروض قصيرة الأجل وإن كانت تستخدم أيضا القروض طويلة الأجل ولكن محدودة[1].

✓ **المحددات الكيفية:**

بالإضافة إلى محددات الكيفية للهيكل المالي هناك محددات كيفية يأخذ بعين عند اختيار الهيكل المالي الأمثل وتتمثل في:

- **الملائمة:** ويقصد بما ملائمة أنواع الأموال المستخدمة لطبيعة الأصول، أي يجب أن يكون اختيار مصدر التمويل متماشيا ومتناسب مع نوع الاستخدام. فمثلا يتم تمويل العمليات طويلة الأجل بمصادر تمويلية طويلة الأجل ويرجع ذلك إلى ضرورة الملائمة والتنسيق بين الطبيعة الزمنية لطبيعة للأصل وللأموال للازم الحصول عليها[2].
- **المرونة:** ويجب على المؤسسة تحديد الهيكل المالي الأمثل الذي يعمل على تعظيم قيمتها وبأقل المخاطر الممكنة، حيث لا يتحقق ذلك إلا من خلال التوازن بين كل تلك العوامل المؤثرة في الهيكل المالي وبطريقة مناسبة، وبالتالي فإن التخطيط السليم للهيكل المالي الأمثل هو الذي يأخذ في الاعتبار مصالح كلا من المساهمين في المؤسسة العمال الموظفين والدائنين[3].
- **محددات أخرى للهيكل المالي:** بالإضافة إلى المحددات الكمية والكيفية للهيكل المالي هناك محددات أخرى يجب أخذها بعين الاعتبار عند تحديد الهيكل المالي الأمثل للمؤسسة، وتتمثل هذه المحددات في العناصر التالية:

– التحكم والسيطرة: يمكن أن يؤثر التمويل بالاقتراض مقارنة بتأثير التمويل بالأسهم على مركز وقدرة الإدارة في الرقابة على الهيكلة المالية، فإذا كانت للإدارة سيطرة تصويتية في المؤسسة ولكنها ليست في مركز يسمح لها بشراء أي أسهم إضافية، فسوف تفضل استخدام القروض على الأسهم العادية في تمويل الإستثمارات الجديدة

[1] سليم مجلخ ،وليد بشيشي ،مرجع سابق ص 122.

[2] السعيد فرحات، جاد الرب عبد السميع، نظير رياض محمد الشرحات، **الإدارة المالية والبيئية المعاصرة**، المكتبة العصرية، مصر، 2001، ص 91.

[3] عبد القادر بوعزة ،**التأثير الجبائي على اختيار مصادر تمويل المؤسسة**، المدرسة العليا للتجارة، جامعة الجزائر،2003، ص91.

باعتبار أنه إذا تم هذا التمويل عن طريق إصدار أسهم عادية جديدة فإن ذلك يفقدها السيطرة على المؤسسة[1].

– التوقيت: يرتبط عامل التوقيت بشكل أساسي بعامل المرونة، فالتوقيت الملائم هو الذي يسمح للمؤسسة بالحصول على الأموال من مصادر تتصف بالمرونة، وهذا يعطي للمؤسسة حرية أكبر من تحديد مبلغ الأموال وفترة الحاجة إليه وشروط الحصول عليه، كما أن التعرف على الحاجة للأموال في توقيت سليم يسمح للمؤسسة بالحديث عن المصادر البديلة والمفاضلة بينها لاختيار أفضلها [2].

– المنافسة: إن خدمة الديون تتوقف علي ربحية المنشآة وعلى حجم المبيعات، وعلى هذا الأساس فإن إستقرار هوامش الربح له نفس أهمية إستقرار المبيعات، ولا شك أن سهولة دخول شركات أخرى في الصناعة التي تنتمي إليها المنشآت، وكذلك مقدرة هذه الشركات على التوسع في طاقاتها سيؤثران على هوامش الربح لمنشآتها، فالصناعة التي تتميز بمعدل نمو مرتفع يتوقع أن تكون هوامش ربحها كبيرة ولكن من ناحية أخرى ينتظر أن تضيف هوامش الربح هذه إذا كانت هذه الصناعة تدرج في مجموعة الصناعات التي يشمل على الشركات الجديدة أن تنظم إليها وبالتالي تشارك في سوقها.

– اتجاهات رجال الإدارة: إن اتجاهات رجال الإدارة التي لها تأثير مباشر على اختيار وسائل التمويل في تلك المرتبطة بأحد الأمرين: الأول التحكم والسيطرة على إدارة المنشآت، والثاني الخطر فالمنشآت الضخمة التي تتشتت الملكية للأسهم العادية وتتوزع على عدد كبير جدا من المساهمين ستقوم عادة في حالة الحاجة إلى أموال إضافية بإصدار أسهم عادية، حيث أن ذلك سيترتب عليه تأثير ضئيل على السيطرة الحالية على إدارة الشركة [3].

– المركز الضريبي: أحد الأسباب التي تدفع الشركة للتمويل من خلال القروض هو أن مدفوعات فوائد هذه القروض تعتبر التكاليف الواجبة الخصم وصولا للدخل الخاضع للضريبة، حيث أن التكلفة الحقيقية للدين تكون أقل عندما تكون معدلات الضريبة مرتفعة، وعليه كلما زادت إمكانية المؤسسة في الحصول على الوفر الضريبي زادت رغبتها في الاعتماد على المديونية في التمويل، وبالمقابل في بعض الحالات قد لاتحقق المؤسسة

[1] عاطف وليم إيدراوس، **التمويل والإدارة المالية للمؤسسات**، دار الفكر الجامعي، مصر،2008، ص405.

[2] السعيد فرحات جمعة، جاد الرب عبد السميع، مرجع سابق ،ص ص 254،255.

[3] سليم مجلخ ،وليد بشيشي ،مرجع سابق ص ص 123،124.

أي وفر ضريبي لكونها غير مطالبة بدفع ضريبة بسبب تمتعها بالإعفاء الضريبي، أو يسبب تكبدها خسائر رأسمالية أدت إلى انخفاض ربحتها.

– حجم البنوك وسوق رأس المال: يرتكز على مدى توافر لأنواع مختلفة من الأموال من عدمه في الأسواق المالية، وكذلك تكلفة هذه الأنواع التي لها تأثير عند تحديد نوع الوفرة المالية (أسهم ممتازة عادية أو سندات) التي يناسبها تمويل معين ويمتد تأثيرها إلى درجة إمكانية تعتبر الهيكل المالي.

– اتجاهات المقرض: إن اتجاهات المقرضين تلعب دورا في غاية الأهمية في تحديد الهيكل المالي مع المقرض المحتمل وتعطي وزنا كبيرا لرأيه، وكثيرا ما يرفض المقرض الزيادة الغير الطبيعية في نسب الإقراض لأن ذلك معناه تهديد مصالحه في الشركة.

– طبيعة المؤسسة القانونية: يتأثر الهيكل المالي باختلاف طبيعة المؤسسات القانونية، إذ تميل المؤسسات الفردية وشركات الأشخاص إلى عدم الاعتماد على القروض خوفا من مخاطر عدم السداد، التي قد تصل إلى الممتلكات الخاصة للملاك وفقا لمبدأ المسؤولية غير المحدودة أما شركات المساهمة فإنها تكون أكثر قدرة على الاعتماد على القروض طويلة الأجل من الأشكال القانونية الأخرى، وذلك بسبب استمرارها وعدم ارتباط بقائها ببقاء الملاك الذين يفضلون معيار الأمان على معيار الدخل[1].

– مخاطر الإفلاس: يحدث الإفلاس نتيجة لزيادة تدهور أداء العمليات بالشركة ويعكس ذلك في موقف سداد التزاماتها الثانية المستحقة وزيادة مبالغ القروض طويلة الأجل مقارنة بحقوق ملكية الشركة عند مستوى محدد في أداء التشغيل، مما يترتب عليه تدهور الشركة ووصولها إلى مرحلة الإفلاس[2].

[1] السعيد فرحات جمعة، جاد الرب عبد السميع، مرجع سابق،ص ص 252–253.

[2] سليم مجلخ ،وليد بشيشي ،مرجع سابق ص 124.

المطلب الثالث: مكونات الهيكل المالي

تختار المنشأة هيكلها المالي في ضوء العديد من الاعتبارات مع تغير هذي الاعتبارات يتغير الهيكل المالي للمؤسسة، غير أنه يجب أن يكون لدى إدارة المنشأة دائما تصور محدد لهيكلها المالي في ضوء التغيرات،كما هو معروف هنالك مصدران أساسيان للتمويل هما الدين والملكية، ويتم التمويل بالملكية عن طريق إصدار الأسهم العادية أو احتجاز الأرباح في الشركة ، ويتم التمويل بالدين عن طريق الاقتراض المصرفي قصير الأجل أو طويل الأجل وبإصدار سندات دين وهنالك مصدر آخر للتمويل بإصدار أسهم ممتازة التي تجمع بين خصائص الأسهم العادية والدين. ونتناول في هذا المطلب مكونات الهيكل المالي

يمكن للمؤسسة توفير أموال عن طريق مصادر مختلفة لتمويل استثماراتها نذكرها فيما يلي:

1. مصادر التمويل المقترض قصير الأجل

هي القروض القصيرة الأجل التي تحصل عليها المنشآة من المصارف، وعادة ما تضع المصاريف شروط لمنع هذا التمويل، وعرفت مصادر هيكل تمويل قصير الأجل "بأنها العمليات التي يترتب عليها نشأة قرض أو دين يترتب عليها التزامات مالية واجبة الدفع خلال فترة زمنية بحد أقصى سنة مالية، وهي القروض التي تقل مدتها عن سنة واحدة وتشمل القروض التي تمنح لتمويل رأس مال العامل عادة، وتستخدم في شراء الأصول الثابتة أو لتطوير الأصول الموجودة ويكون التمويل قصير الأجل في أشكال مختلفة أهمها الإئتمان التجاري والإئتمان المصرفي[1].

أولا – الإئتمان المصرفي:

تقوم البنوك التجارية بتزويد المؤسسات المختلفة بما تحتاج إليه من الأموال للتمويل عملياتها التجارية، ويعتبر اختيار البنك من الأمور الرئيسية التي تواجه المؤسسة التي تفكر في استخدام الإئتمان المصرفي.

ومن المعايير التي يستحسن على المؤسسة استخدامها في اختيار البنك مايلي:

[1] أشرف عادل محمود اسماعيل، **محددات الهيكل المالي وأثرها على هيكل رأس المال للشركات الصناعية المدرجة** ،مذكرة ماجيستير، كلية الإقتصاد والعلوم المالية، جامعة الأزهر، غزة، 2016،ص130

- ✓ لابد أن يتناسب حجم البنك مع حجم المؤسسة المقترضة، ويرجع ذلك إلى القيود الاقتصادية والقانونية الموجودة على المقدار الممنوح لعميل واحد.
- ✓ على المؤسسة اختيار البنك الذي يتبع سياسات تتماشى مع حاجاته وظروفه نظرا لاختلاف البنوك فيما بينها.
- ✓ يلاحظ أن البنك في حالة داريته وخبرته بعمليات المؤسسة يكون قادر على مدها بالمشورة المالية، ومن ناحية أخرى من غير المرغوب فيه أن يتم التعامل مع بنك له اتصال وثيق بالمؤسسات المنافسة.
- ✓ يجب على المؤسسات أن تتجنب التعامل مع البنوك التي لا تتمتع بعلاقات طيبة مع البنوك الأخرى أو مع البنك المركزي.
- ✓ ينبغي التعامل مع البنوك القوية ذات المركز المالي السليم والمستقر، أما أهم أنواع القروض التي تمنحها البنوك فهي:

– **القروض غير المكفولة بضمان معين:** في حالة القروض غير المكلفة بضمان يسمح للمؤسسة بالاقتراض بشرط أن لا يزيد المبلغ المقترض عن قيمة محددة في أي وقت، ويطلق هذا الحد الأقصى بالاعتماد، وعادة ما يضع البنك شرطين عند فتح أي اعتماد يعرف الشرط الأول بالرصيد المعوض حيث يطلب من المقترض الاحتفاظ بنسبة معينة في حسابه لدى البنك، ولاشك أن هذا الشرط يؤدي إلى زيادة تكلفة الأموال المقترضة إلا إذا كان المقترض يحتفظ بمثل هذا الرصيد. الشرط الثاني هو وجوب قيام العميل بسداد قروضه مرة واحدة على الأقل كل سنة، وهذا لإظهار القروض من النوع القصير الأجل، وأن لا يتخذها العميل على أنها مصدر تمويلي طويل الأجل، بالإضافة لإشراط البنك بإتباع سياسية مالية معينة طوال فترة القرض، وعادة مايكون هناك بعض القيود التي تحدد مقدار هذا القرض نذكر منها سياسة تنويع وتوزيع الأخطار التي يتبعها البنك، والتي تتطلب وضع حد أقصى للأموال التي تمنح للعميل الواحد، والنوع الثاني من القيود يتعلق بالمركز الائتمان للعميل.

– **القروض المكفولة بضمان:** وهي نوع من القروض المصرفية، حيث تكون مكفولة بضمان وهذا الضمان إما أن يكون شخص آخر أو أصل معين كالحسابات المدينة أو أوراق مالية أو بضائع، والقاعدة هنا أن البنوك لا تمنح عملائها القروض المطلوبة بالقيمة الكاملة للضمان المقدم، بل تحتفظ بنسبة من قيمة الضمان لتغطية أخطار انخفاض قيمته.

هناك العديد من الأسباب التي تشجع على استخدام الائتمان المصرفي، فالقروض المصرفية غالبا ما تكون متوفرة بسهولة أكبر وخاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة، وفي الغالب نجد أن الائتمان المصرفي أقل تكلفة من القروض طويلة الأجل والائتمان التجاري.

ثانيا:الائتمان التجاري

يعرف بأنه الائتمان قصير الأجل الذي يمنحه المورد إلى المشتري عندما يقوم هذا الأخير بشراء بضاعة لغرض إعادة بيعها ويحتاج المشتري إلى الائتمان التجاري في حالة عدم كفاية رأس ماله العامل لمقابلة الحاجيات الجارية، وعدم مقدرته الحصول على القروض المصرفية وغيرها من القروض القصيرة ذات التكلفة المنخفضة، ومن ناحية أخرى فإن رغبة الدائنين التجاريين في منح هذا النوع من الائتمان يتوقف على مجموعة من عوامل أهمها:

- العوامل الشخصية مثل مركز البائع المالي ومدى رغبته في التخلص من مخزونه السلعي وتقدير البائع لمخاطر الائتمان.
- تلك العوامل الناشئة عن حالة التجارة والمنافسة مثل الفترة الزمنية التي يحتاجها المشتري لتسويق السلعة، وطبيعة السلع المباعة وحالة المنافسة وموقع العملاء والحالة التجارية.

ويتخذ الائتمان التجاري شكل الحساب الجاري أو شكل الكمبالة أو السند الأذني، وجميع هذه الأشكال تمكن المشتري من أن يحصل من البائع على ما يحتاجه من البضائع بصفة عاجلة مقابل وعد من سداد قيمتها في وقت أجل وتتفاوت شروط هذا الائتمان. من أمثلتها: الدفع نقدا قبل الاستلام، والدفع عند إستلام السداد الشهري والسداد الموسمي...إلخ . وعادة ما تكون تكلفة الائتمان التجاري مرتفعة[1].

2- مصادر تمويل طويلة الأجل

أولا:القروض طويلة الأجل

يتم الحصول عليه عن طريق القروض طويلة الأجل، وهي تعهدات تستحق بعد أكثر من سنة تالية لتاريخ الميزانية، وتزيد أجالها عن سنة وقد تصل إلى عشرة أو عشرين سنة، حيث تمنح لتمويل الأنشطة والعمليات ذات الطبيعة الرأسمالية، لذلك تختلف القروض عن الأسهم في أن المقرض عادة ما يحصل على فائدة

[1] محمد صالح الحناوي، مرجع سابق، ص ص 436-437.

ثابتة حسب النظام الاقتصادي الرأسمالي، وهي محرمة في الإسلام وفي بعض الديانات الأخرى، ويختلف القرض أيضا عن مصادر التمويل الأخرى في أصحاب القروض الأولية في الحصول على فوائد قروضهم قبل حقوق أصحاب الأسهم في الأرباح، بل للأصحاب القروض الحق في الحصول على الفوائد التي إذا لم تحقق المنشآت أرباحا[1].

يتميز التمويل بالاقتراض طويل أجل ببعض المزايا التالية التي تشجع المنشآت على استخدامه وهي:

– أن تكلفة الاقتراض المتمثلة في معدل الفائدة لا تتغير بتغير مستوى الأرباح

– تعتبر تكلفة التعاقد على القروض وتكلفة إصدار السندات منخفضة بالمقارنة مع تكلفة إصدار الأسهم.

ثانيا:السندات

تعتبر السندات أحد صور الاقتراض طويل الأجل، ويمثل السند صك مالي تصدره المؤسسة المقترضة للأموال تتهد بموجته بدفع فائدة دورية للمقرض (للمستثمر). وأيضا تسديد قيمة السند في تاريخ محدد يدعى تاريخ استحقاق السند، ويعطي السند لحامله جملة من الحقوق أهمها: المطالبة بعائد سنوي يتمثل في الفائدة التي تلتزم المؤسسة بدفعها له سواء حققت أرباحا أم لم تحقق، وتحسب نسبة ثابتة من القيمة الاسمية للسند كما يحق للمستثمر استيراد كافة أمواله عند تاريخ استحقاق السند، أيضا تحمل السندات الأولوية في السداد في أموال التصفية في حالة إفلاس المؤسسة قبل حملة الأسهم الممتازة و الأسهم العادية.

هناك العديد من المبرارات وراء استخدام التمويل عن طريق القروض تلخصها في التالي:

– تكلفة القروض محددة مسبقا وأن التكلفة المتوقعة لهذا النوع من التمويل أقل من تكلفة الأسهم العادية أو الممتازة.

– أن للتمويل عن طريق الأسهم حق التصويت والرقابة.

[1] أشرف عادل محمود اسماعيل، **مرجع سبق ذكره** ،ص76.

– أن الفوائد تعطي إعفاء ضريبي للمؤسسة باعتبارها من الأعباء الواجبة الخصم من الدخل قبل حساب الضريبة.

– أن السندت القابلة للتحويل إلى أسهم أو ذات حق في شراء عدد من الأسهم تعطي للمؤسسة المرونة لتعديل الهيكل المالي.

أما من عيوب التمويل عن طريق القروض أنه:

– يترتب عن هذه القروض الالتزام بدف الفوائد.

– زيادة المخاطر الناتجة في التوسع بالتمويل بالمديونية، مما يؤدي إلى تخفيض قيمة الأسهم المتداولة.

– خاصية المخاطر الناشئة عن طول فترة تؤدي إلى تغير الظروف مما يزيد من التكلفة أو قد لا تستطيع المؤسسة مواجهة الأعباء المترتبة على هذا النوع من الالتزامات بسبب انخفاض دخل .

– نفترض المعايير المالية والأعراف السائدة حدودا قصوى للقروض بهيكل رأس مال[1] .

– أنواع السندات

يمكن لمنشآت الأعمال أن تصدر عدة أنواع من السندات كأدوات للحصول على الأموال المطلوبة لتمويل استثمارها ومن هذه الأنواع مايلي:

سندات الرهائن mortgage/bonds

تسمى كذلك بالسندات المضمونة، هذا النوع من السندات يكون مدعوما بموجودات ثابتة تقدمها الشركة كضمان لحملة السندات، تلتزم بموجبها بدفع القيمة الاسمية بالإضافة للفوائد المستحقة في مواعيد استحقاقها أو في حالة تعرض الشركة للإفلاس أو التصفية، وتنقسم سندات الرهن إلى سندات رهن من الدرجة الأولى وسندات رهن من الدرجة الثانية، إن المنشآت لا تستطيع في حالة إصدارها سندات من الدرجة الأولى إصدار سندات أخرى أو الاقتراض برهن نفس الموجودات. وفي حالة كون السندات من الدرجة الثانية فإنه يمكنها إصدار سندات أخرى أو الاقتراض برهن نفس الموجودات.

[1] عبد المجيد تيماوي، هواري معراج، **مداخلة بعنوان مداخيل تحديد هيكل رأس المال ودورها في تحديد قيمة المؤسسة**، الملتقى الوطني حول إشكالية تقييم المؤسسات الإقتصادية، جامعة سكيكدة، الجزائر2005، ص 3.

- **السندات غير المضمونة برهن موجودات معينة**

هي سندات طويلة أجل غير مكفولة برهن موجودات معينة، ويعتمد إصدار هذه سندات على طبيعة موجودات الشركة و قوتها الائتمانية، وبناءا عليه لا تصدر إلا عن شركات قوية جدا ويعتبر هذا النوع من أبسط أنواع السندات وأكثرها خطورة على حامله، إلا أن ذلك لا يفي أن حامل السند الغير المظمون يفقد حق الأولوية في استرجاع أمواله في حالة تعرض الشركة للإفلاس أو التصفية.من مزاياه من وجه نظر الشركة حرية إصدار سندات أخرى متى شاءت ومن وجهة نظر حامل السند أن يحصل على سعر أعلى مقابل المخاطرة الكبيرة التي بتحملها.

- **السندات القابلة للتحويل cohve rtibles bonds**

هي سندات يمكن تحويلها إلى أسهم عادية بنسبة أو بسعر يتم تحديده بشكل مسبق في حالة رغبة حاملها بالانتقال من فئة المقرضين إلى فئة المالكين، وتكون السندات القابلة للتحويل أكثر تسويقا وغالبا يكون منصوصا على عدد الأسهم العادية الممكن التحويل إليها بموجب السند[1].

- **السندات القابلة للإعادة: put bosds**

هي سندات تحيز لحاملها إعادتها إلى الجهة المصدرة بسعر محدد مسبقا في أي وقت من الأوقات

السندات الدائمة:permanent bohds

هي سندات ينال من خلالها صاحبها فائدة دائمة دون استرداد أصل السند وبالتالي يسقط حقه في المطالبة بقيمة الأصل أي أن هذا النوع من السندات قابلة للتداول وليس الاستيراد

السندات الصفرية الكوبون:bond zero coupon

[1] اشرف عادل،محمود اسماعيل، مرجع سابق، ص 79

هذا النوع من السندات له فترة محددة لذلك فإنها تباع بخصم على القيمة الاسمية على أن يشرد المستثمر القيمة الاسمية عند تاريخ الاستحقاق كما يمكنه بيعها في السوق بالسعر السائد وذلك إذا رغب بالتخلص منها قبل لاستحقاق السندات ذات معدل الفائدة المتحرك

Bondswitha floatimg cnterest rate

هذا النوع من السندات له فترة محددة عادة يحدد لها سعر فائدة مبدأ يتم به لمدة 6أشهر على أن يعاد النظر فيه دوريا عل نصف سنة بهدف تعديله لتتلاءم مع معدلات الفائدة الموجودة في السوق

محددات استخدام القروض ضمن الهيكل المالي :

هناك بعض المحددات التي تقف أمام استخدام القروض كمصدر من مصادر تمويل المؤسسة وهي كالتالي:

1. الإفلاس والتكلفة: تضيف القروض ضغوط على المؤسسات , إذ تلتزم المؤسسة بدفع الفوائد والأقساط في تواريخ محددة بغض النظر على مركزها المالي اللازم الذي يؤدي إلى خلق اضطرابات مالية لها تكلفة قد تفوق الفوائد المالية التي تعود من وراء الاقتراض ,وفي حالة عدم الوصول إلى إفلاس المؤسسة فإن الأمر لا يقتصر فقط على الإفلاس وما تحصله المؤسسة من تكلفة وإنما يمتد إلى التكلفة الناتجة عن الاضطرابات المالية وما يصاحبها من تكاليف مثل التكاليف القانونية والإدارية الخاصة بمثل هذه الحالات وعدا التكاليف الناتجة عن الاحتمالات الخاصة بفقد العديد من الفرص البيعية
كما أن تعارض في المصالح بين جملة الأسهم وجملة السندات ,قد يؤدي إلى تحمل المؤسسة تكلفة تسمى بالتكلفة الوكالية إذ قد يلجأ المساهمون في حالة زيادة احتمالات الإفلاس إلى اتخاذ قرارات على درجة عالية من المخاطرة مع إحجام المساهمون عن اتخاذ قرارات ذات درجة مقبولة من المخاطرة مع ما في القيمة الحالية الموجبة إذ أنها تؤدي إلى المزيد من الاستثمارات في المؤسسة والتي يتحمل المساهمون تكلفتها بالكامل بينما يقاسمون عائدها مع جملة السندات وبطبيعة الحال تقل حالات التناقض السابقة في حالة نجاح المؤسسة وعدم تعرضها للإفلاس
2. النمو وأثره على نسبة الديون إلى حقوق الملكية : نسبة الديون إلى حقوق الملكية توازن بين الوفر الضريبي من ناحية والتكلفة الخاصة بالضغوط المالية من ناحية أخرى. إلا أن البعض قد أشار إلى أن تكلفة الإفلاس في الحياة العملية قد تكون منخفضة مقارنة بالوفورات الضريبية الأمر الذي قد يدفع

المؤسسات إلى اقتراض مبالغ مالية كبيرة وبالتالي يتوقع أن ترتفع نسبة الديون إلى حقوق الملكية لتقرب من 100% وهو الأمر الذي يخالف الواقع العلمي ولقد ظهر في هذا الصدد فكرة جديدة مفادها أن نمو مؤسسة يعني بالضرورة الاعتماد على حقوق ملكية في تمويل استثمارات المؤسسة حتى ولو انخفضت تكلفة الإفلاس إلى حد كبير، الأمر الذي يحول دون زيادة نسبة الديون إلى حقوق الملكية.

3. كيف يمكن للمؤسسة تكوين هيكلها المالي :

تعد النظريات الخاصة بالهيكل المالي من أهم النظريات المالية إلا أن التطبيقات العملية لا تحقق الرضا الكامل الذي يتناسب وقيمتها العلمية إذ يلزم لتحديد هيكل مال أن تتم مزاولة بين الوفر الضريبي من ناحية وتكلفة القروض من ناحية أخرى دون أن يكون هناك نموذج يمكن الاعتماد عليه في تحديد الحجم الأمثل لنسبة الديون إلى حقوق الملكية , وذلك على العكس في تقييم الاستثمارات إذ يجب حساب ما في القيمة الحالية، المتدفقات الخاصة للاستثمار والتحقق من أنها موجبة حتى تتخذ إجراءات إنشاءه .

مصادر التمويل الممتلكة:

يمكن القول بأن الهيكل المالي للمؤسسات بشكل عام يتضمن حقوق بشكل أساسي من المبالغ النقدية التي يقدمها المالكين لشراء الأصول المطلوبة للبدأ بنشاط مؤسسة وأهم هذه المصادر:

الأسهم العادية، الأسهم الممتازة، والأرباح المحتجزة .

أولا: الأسهم العادية:

تعريف الأسهم:

يشير مصطلح السهم stockإلى حصة معينة في ملكية الشركة وعرفت الأسهم العادية بأنها أسهم يحق لحاملها الحصول على الأرباح المقرر توزيعها بعد استلام حملة الأسهم الممتازة للأرباح المحددة لهم ,ويتمتع حاملها بحق التصويت في الجمعية العامة للمساهمين , وتنقسم هذه الأسهم من حيث قيود التداول إلى أسهم رسمية وأسهم لحاملها , ومن حيث التأثير على الحقوق الملكية إلى أسهم لا تؤثر على مجموع حقوق الملكية في الميزانية العمومية , وتتمثل في أسهم التمتع أو الانتفاع وأسهم المنحة وحصص تأسيس , وعرفت بأنها صك يثبت لصاحبه الحق في حصة من أرباح الشركة يناسب ما يملكه من أسهم, وتكون مسؤولية المساهم محدودة

بمقدار ما يملكه من أسهم ,وعرفت كذلك بأنها حصص متساوية تصدر عن الشركات وعلى حصة تسمى سهم , وغالبا ما تكون قيمة عند إهدار دينار واحد وتعتمد الشركات المساهمة بشكل كبير على الأسهم العادية كمصدر طويل الأجل لتمويل رأس مال وخاصة في مرحلة تأسيس وتطرح الأسهم للإكتيتاب العام أي بيعها للجمهور بسعر الإصدار , كما يجوز أن تطرح جزءا من الأسهم لبيعها في السوق وتسمى في هذه الحالة بالأسهم المباعة أو الأسهم المصدرة وتصبح بعد بيعها أسهم مصدرة أما إجمالي عدد الأسهم المصدرة والمباعة فتشكل ما يسمى برأس مال مصرح به[1].

الأسهم الممتازة :

لما كانت الأسهم الممتازة متساوية القيمة الأصل أنها تخول للمساهمين حقوق متساوية إلا أن هذه القاعدة ليست من النظام العام فيم عن إصدار أسهم ممتازة تمنح مزايا لا تمنحها الأسهم العادية وقد تكون الأسهم الممتازة في شكل سهم ذهبي أو كما سماه المشرع الجزائري (السهم النوعي) والذي يمثل قيد على نقل الملكية متبعا في ذلك المشرع الفرنسي الذي يطلق عليه action spécifiqueأما مصطلح السهم الذهبي فهو ترجمة لتعبير المشرع البريطاني الذي سماه "share"coldeh مهما اختلفت التسميات يبقى السهم الذهبي طريقة تساعد الدولة على تحقيق أو الحفاظ على المصلحة العامة ويعرف المشرع الجزائري السهم النوعي في نص المادة 2 من المرسوم التنفيذي 352/01 المؤرخ في 10 نوفمبر 2001 المتعلق بتحديد شروط و كيفيات ممارسة حقوق السهم النوعي بقوله« يقصد بالسهم النوعي سهم في رأس مال الشركة ناتج عن خوصصة مؤسسة عمومية اقتصادية تحتفظ به الدولة مؤقتا يخولها حق التدخل بموجبه لأسباب ذات مصلحة وطنية »هذا وحدد المشرع مدة الاحتفاظ بهذا السهم 3 سنوات كحد أقصى وفقا لنص المادة 65 من المرسوم التنفيذي 352/01

وتنشأ الأسهم الممتازة عن طريق القانون أو النظام الأساسي للشركة بهدف منح الدولة حقوق امتياز غير عادية أكثر بكثير مما يضمن السهم العادي

[1] اشرف عادل،محمود اسماعيل، مرجع سابق، ص 80.

أما بالنسبة لحقوق اللصيقة بالسهم النوعي نصت عليها المادة 5 من المرسوم التنفيذي 352/01 وهي :

-تعيين ممثل واحد أو ممثلين اثنين عن الدولة في مجلس الإدارة أو مجلس المراقبة حسب الحالة أو الجمعيات العامة للمؤسسة من دون حق تصويت

-سلطة اعتراف على أي قرار يتعلق بما يلي:

- تغيير طبيعة نشاط المؤسسة
- التصفية الإدارية
- تقليص عدد المستخدمين[1]

مزايا وعيوب التمويل عن طريق الأسهم الممتازة:

من المزايا التي تحصل عليها المؤسسة بإصدارها للأسهم الممتازة :

-ليس لحامل السهم الممتاز الحق في التصويت في مجلس الإدارة, و له حق الاشتراك في التسيير الإداري إلا في الحالات المنصوف عليها في عقد إصدار السهم

-ليس للسهم الممتاز تاريخ تسديد, إلا إذا نص على ذلك في عقد الإصدار, هذا ما يمنح للمؤسسة ميزة استبدادها بسندات إذا انخفضت معدلات الفائدة في السوق المالية

-إن زيادة حجم الأسهم ضمن الأموال الدائمة للمؤسسة بخفض نسبة الأموال المقترضة إلى الأموال الخاصة مما يدعم مركز المؤسسة في قدرتها على الاقتراض

-تمتاز الأسهم الممتازة عن السندات والقروض في حالات العسر المالي إذ المؤسسة ليست ملزمة بدفع النسب المحددة من الربح , وأن توقفها عن الدفع لا يؤدي بها إلى الإفلاس

➢ من المساوئ التي تنجر عن اللجوء إلى التمويل بإصدار الأسهم الممتازة :

[1] منية شوايدية، **احكام الاسهم والسندات في شركة مساهمة** ،مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم الانسانية، جامعة قالمة،2019/2018،ص31.

-تكون في العادة تكلفة الأسهم الممتازة أعلى من تكلفة الاقتراض حيث أن حصص الأرباح لا تطرح من الوعاء الضريبي على عكس فوائد القروض

-يحق لحملة الأسهم الممتازة الاحتفاظ بحقهم في الحصول على مستحقاتهم من أرباح السنوات التي لم يجر توزيعها وذلك قبل حصول حملة الأسهم العادية على أي توزيعات[1]

ثانيا :سياسة توزيع الأرباح على حملة الأسهم :

ان الهدف الأول الذي تسعى المؤسسة إلى تحقيقه هو الربح ومادام الأمر كذلك فإن من حق حملة الأسهم على المؤسسة أن توزع هذا الربح كله عليهم بحسب عدد الأسهم (الحصص) التي يملكونها ولكن إذا تم توزيع كامل الربح على المساهمين فما الذي يبقى في صندوقها أحساباتها الجارية في البنوك لدفع تكاليف لشراء آلات جديدة بدل القديمة أو لمواجهة تكاليف التحسينات والتوسعات الأخرى أو لتمويل العمليات التشغيلية التي تنفذها ؟ من هنا تأتي أهمية احتفاظها بجزء من الأرباح وتوزيع الجزء الأخر على المساهمين أن الأرباح التي تحتفظ بها تسمى /الأرباح المحتجزة/ ويعتبر توزيع الأرباح أو باحتجاز من التساؤلات الرئيسية التي يواجهها المدبر المالي وأهم هذه التساؤلات هي :ما نسبة الأرباح التي يوزعها على المساهمين كل سنة ؟ و مالهدف من احتجاز الجزء الآخر ولحل هذين التساؤلين يدور النقاش حول مقدار الأرباح المحتجزة التي تغير مصدرا داخليا للتمويل طويل الأجل فيما من الناحية القانونية لا يجوز للمؤسسة توزيع الأرباح إذا كانت تواجه حالة من العسر المالي أو إذا كان توزيع جزء من الأرباح يؤدي إلى عسر مالي لها أو إلى تخفيض القيمة الاسمية لأسهمها وبالتالي لا يحق أيضا للمؤسسة إلا التوزيع من الأرباح المحققة دون المساس برأس المال .

وعموما يجب على المدير المالي أن يضع في اعتباره بعض النقاط قبل اتخاذ قرار توزيع الأرباح من عدمه, ومن أهم هذه النقاط ما يلي:

- تجنب توزيع الأرباح إذا لم تحقق المؤسسة أرباحا كافية

[1] سعاد زيان،**دور في مؤشرات أسواق الاوراق المالية في إدارة محفظة استثمارية**،مذكرة ماستر ،قسم العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة،2015،ص14.

- عليه الاحتفاظ بسيولة تصديه للمحافظة على المركز المالي لشركته (رأس مال العامل)
- يجب أن يكون على معرفة تامة باحتياجاته المالية على المدى الطويل والخاصة بالاتفاق على المشاريع الاستثمارية التي تنفذها المؤسسة
- أن يعمل على تخفيض من تأثير الضريبة على احتياجاته المالية أو السيولة النقدية[1]

ثالثا: الأرباح المحتجزة

يمكن تعريف الأرباح المحتجزة على أنها ذلك الجزء من أرباح الشركة الذي لم يتم توزيعه على المساهمين بحيث يتم تسجيله ضمن حقوق المساهمين في الميزانية العمومية للشركة وبالتالي فإن الأرباح المحتجزة تمثل ذلك الجزء غير الموزع من أرباح الشركة , حيث تملك الشركة عدة خيارات للتصرف بها في الربح المحقق في سنة من السنوات , فقد تقوم الشركة بتوزيعه بالكامل على المساهمين وقد تقوم باحتجازها والاحتفاظ به لديها بعد تسجيله في حقوق المساهمين أو قد تقوم الشركة بتوزيع جزء من ما في الربح واحتجاز الجزء الباقي

وبسبب تسجيل الأرباح المحتجزة في حقوق المساهمين يعود إلى أن أرباح الشركة من حق الملاك (المساهمين), وبالتالي في حالة عدم توزيعه نقدا عليهم يفترض أن يتم تقييدها لحسابهم وهو ما يؤدي لارتفاع القيمة الدفترية للسهم

وعادة ما تقوم الشركة باحتجاز الأرباح في حال رغبتها بالتوسع أو الاستثمار وبالتالي فإنها من الممكن أن تستخدم الأرباح المحتجزة لديها لتمويل احتياجاتها المالية ,وتتمتع الأرباح المحتجزة بخصوصية كبيرة مقارنة مع غيرها من مصادر التمويل , حيث أنها تعتبر مصدر داخلي للتمويل وليس مصدر خارجي كبقية المصادر

مزايا وعيوب الأرباح المحتجزة :

يمكن تلخيص أهم مزايا وعيوب الأرباح المحتجزة من وجهة نظر الشركة على النحو التالي :

✓ مزايا الأرباح المحتجزة :

1. تعتبر تكلفة استخدام هذه الأرباح القليلة نسبيا وتعادل تكلفة الفرصة البديلة لاستثمار هذه الأموال في مجالات أخرى ،

[1] محمد صالح الحناوي، مرجع سابق، ص327.

2. لا يتطلب الحصول على هذه الأرباح معاملات وتكاليف كثيرة بالمقارنة مع تكاليف إصدار الأسهم والسندات،
3. لا يترتب على استعمال هذه الأرباح إضافة أي حقوق على الشركة بما فيها حقوق ملكية أو حقوق دين , كما لا يترتب عليها أي ضمان أو رهن لأصول الشركة .

✓ عيوب الأرباح المحتجزة :

1. لا تعتبر الأرباح المحتجزة خيارا متوفرا أمام الشركة في العديد من الحالات , خاصة إذا كانت الشركة ناشئة وهي بداية حياتها ،
2. لا تستطيع الشركة استخدام الأرباح المحتجزة بشكل متكرر كما أن ارتفاع حجم تمويل المطلوب يجعل من كفاية تلك الأرباح موضوع تساؤل ،
3. لا تحقق الأرباح المحتجزة أي وفورات ضريبية.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للهيكل المالي

إن من بين أهداف السياسة المالية للمؤسسة ، هو الحرص على توفير و اختيار الموارد التمويلية المثلى أي تلك التي تتميز بانخفاض تكلفتها ، ومن ثم تشكيل الهيكل التمويلي الأمثل لها ، و الذي يتميز بانخفاض التكلفة الضريبية لمكوناته من الأموال الخاصة و الديون.

ولهذا ظهرت عدة نظريات حول الهيكل المالي و الذي سوف يتم التطرق إليه.

المطلب الأول : النظرية التقليدية للهيكل المالي

يرى الكلاسيكيون بأنه يوجد هيكل مالي أمثل لأن تكلفة الأموال الخاصة أعلى من تكلفة الاقتراض ،إذ أن المخاطرة المتأتية من التمويل الذاتي أعلى من المخاطرة الناجمة عن الاستدانة ، و من جهة أخرى تكلفة الاقتراض و التي تندرج ضمن المصاريف المالية، لها خاصية الاقتصاد في الضريبة ، ويبرز ذلك في تخفيض الوعاء الضريبي لحساب الضريبة على الأرباح ، بينما عوائد رأس المال الناجمة عن التمويل الذاتي لا تتميز بتلك الخاصية لكونها تأتي بعد حساب النتيجة و بالتالي فإن الديون تعمل على تخفيض تكلفة رأس المال. [1]

من خلال هذه النظرية ،بإمكان المؤسسة الوصول إلى مزيج أمثل للعناصر الهيكل التمويلي و ذلك من خلال استخدام الافتراض بشكل معقول لزيادة القيمة السوقية ، لم توضح هذه النظرية كمية الافتراض المعقولة وإنما دعت المؤسسات إلى المحافظة على التوازن بين درجة المخاطرة المرتبطة بزيادة حجم الديون و بين الانتفاع بمزاياها ، وذلك لان الخطر التمويلي سيزداد إلى درجة يهدد وجود المؤسسة ومستقبلها في حالة زيادة الديون عن الحد المعقول ، وقد مثلت هذه النظرية بدايات تكوين ما أصبح يعرف لاحقا بمفهوم الرفع المال .

وقد بينت النظرية التقليدية على أساس مجموعة من الفرضيات أهمها :

1 توزيع الأرباح داخل المؤسسة يكون قبل الضريبة،

2 خطر الإستغلال الذي تتحمله المؤسسة ثابت حتى في حالة القيام باستثمارات جديدة ،

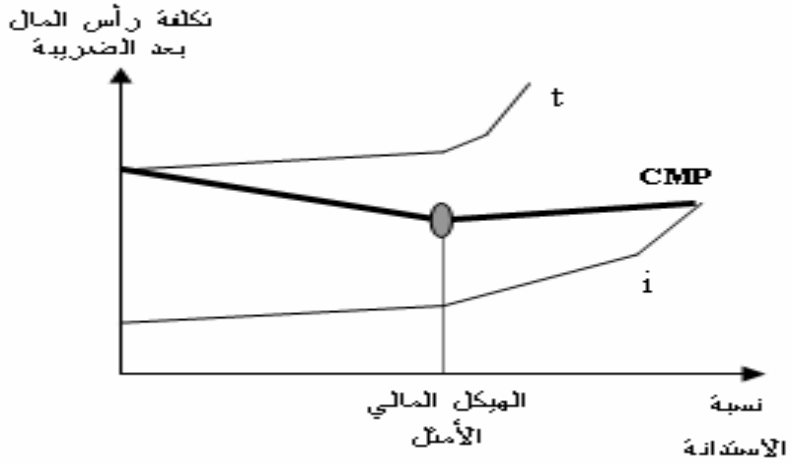
[1] عبد الوهاب دادن ،**تحليل المقاربات النظرية حول أمثلية الهيكل المالي والإسهامات النظرية الأساسية في مجلة الباحث** ،جامعة ورقلة،العدد 4 ،2006،ص108

3 تماثل التوقعات الخاصة بالمساهمين الحاليين أو المرتقبين بالنسبة الإيرادات المؤسسة أو المخاطر الخاصة بها،

4- في حالة تغيير نسبة الأموال المقترضة الأموال الخاصة ، فإن مورد التمويل الجديد يتم اللجوء إليه من أجل التقليل من المصدر الآخر.

و يمكن توضيح النظرية الكلاسيكية بيانيا كما يلي:

الشكل(1. 2) : الهيكل المالي الأمثل حسب المنظور الكلاسيكي



المصدر :دادن عبد الوهاب مرجع سبق ذكره ص 109

و ما يلاحظ من الشكل أن تكلفة رأس المال (CMP) تتناقص طالما أن تكلفة الاستدانة (i) في تزايد ،و هذا ما يفسر الوفرات الضريبة ،و تصل إلى حد معين تميل فيه إلى الثبات ،تم تتزايد بعد اختفاء أثر الوفر الضريبي أين يصبح المساهمون يطالبون بمعدل مردودية أعلى للأموال الخاصة ، الأمر الذي يؤدي إلى تزايد تكلفة رأس المال فتحدد النقطة المثلى ، حسب المدخل الكلاسيكي عند النقطة التي ستغير فيها تكلفة رأس المال اتجاهها عند زيادة تكلفة الاستدانة بدرجة [1]

1 دادن عبد الوهاب مرجع سبق ذكره ص 108.

المطلب الثاني: نظرية انعدام الهيكل التمويلي الأمثل

تعتبر نظرية Miller et Modigliani من أهم الانجازات في أدبيات التمويل إذ تنفي هذه النظرية أي علاقة بين الهيكل المالي و القيمة السوقية للمؤسسة ، كما أكدت هذه النظرية على فكرة أساسية جوهرها أن قيمة المؤسسة تتمثل في قيمة استثمارات ، وأن قيمة هذه الاستثمارات تتوقف على العائد المتوقع من ورائها ، كما تتوقف على المخاطر التي قد تتعرض له هذا العائد [1]

و بعبارة أخرى مهما كانت التركيبة المشكلة لرأس المال ، فإن القيمة السوقية للمؤسسة لا ينبغي أن تقل أو تزيد عن القيمة السوقية لاستثماراتها ، سواء أضيفت تلك الاستثمارات إلى المؤسسة (في حالة تمويل هذه الاستثمارات من الأموال الخاصة للمؤسسة) أو شاركهم فيها المقرضون من خلال ما يحصلون عليه من فوائد (في التمويل الجزئي للاستثمارات بأموال مقترضة) [2]

لذا رأي (M &M) ، أن نظريتهما في الهيكل المالي تتمثل في الحالات الآتية :

الحالة الأولى 1958: حالة غياب الضرائب

و يسند هذا التحليل إلى جملة من الفروض التالية : [3]

_ أسواق رأس المال كاملة بمعنى أن المعلومة مجانية و متوفرة للجميع ،ليس هناك تكاليف للصفقات و معدل الفائدة هو نفسه بالنسبة للمؤسسات و المستثمرين ،و يمكن للمستثمرين الإقتراض بنفس الشروط التي تقترض بها المؤسسة .

_ يمكن للأفراد و المؤسسات الاقراض و الاقتراض دون حدود بمعدلات دون مخاطرة ،

_ غياب الضرائب و تكلفة الافلاس ،

[1] منير ابراهيم هندي ،**الفكر الحديث في مجال الإستثمار** ، المكتب الجامعي الحديث ،الإسكندرية ، 1996،ص607.

[2] منير ابراهيم هندي ،مرجع سبق ذكره ،ص634.

[3]. عبد الوهاب دادن مرجع سبق ذكره ص 109 .

– تمثل توقعات المستثمرين ،

– توزع المؤسسات كل أرباحها، و ذلك بهدف تجنب التفاعل بين سياسة توزيع الأرباح و هيكل رأس المال وقد استخلص هذا المقترح من خلال استخدامه للبراهين الرياضية إلى أن المؤسسات التي تتماثل في كل أنشطتها و تتمايز في هياكل تمويلها تتساوى في القيمة السوقية ، وبالتالي لن يؤثر الرفع المالي على القيمة السوقية للمؤسسة كما ذهبت إليه النظرية التقليدية .

تكتب في هذه الحالة الصيغة العامة لأثر الرافعة المالية كما يلي:

$$R_F = R_e+(Re - i)*D/CP.....1$$

حيث

RF : معدل مردودية الأموال الخاصة المفروض من طرف المساهمين ،وبالتالي فهي عبارة عن تكلفة الأموال الخاصة،

فعلما أن:

$$CMP=R_F [CP/(CP+D)]+i [D/(CP+D)]..... 2$$

وبما أن CMPهي تكلفة رأس المال،فإنه يمكننا تعويض R_Fبقيمتها حسب العلاقة (1) في العلاقة (2).

فنحصل على المعادلة التالية : $CMP=R_e$

وعليه،فإن تكلفة رأس المال عبارة عن معدل المردودية الاقتصادية الأدنى المفروض،فهي إذن مستقلة عن الهيكل المالي.

توصل الباحثان إلى أن زيادة الديون في هكيل التمويل يؤدي إلى :

- انخفاض تكلفة الأموال المرجحة بسبب رخص تكلفة القروض،
- زيادة تكلفة الملكية (الأموال الخاصة) تكون بالقدر الذي تتلاشى معه ميزة رخص تكلفة القروض بحيث تظل تكلفة الأموال المرجحة في التحليل النهائي ثابتة،

ومن تم لا تتأثر قيمة المنشأة بتغير حجم الديون في ظل افتراضات السوق التام.

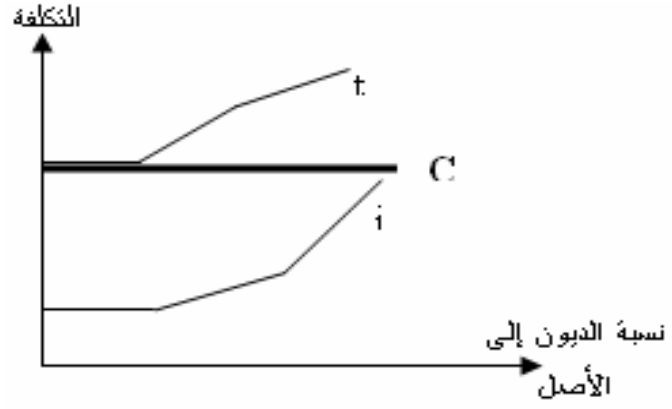
تجدر بنا الإشارة إلى أن الاقتصاديان السابق ذكرهما قاما بإجراء دراسة على مؤسستان متماثلتان ولهما نفس البيانات المالية إلا أنهما مختلفان من حيث الهيكل المالي، لكنهما متماثلين فيما يتعلق بمجموع الديون والأموال الخاصة أي لهما نفس الحجم من الأصول الإقتصادية.

فيبرهن هذان الاقتصاديان على أن قيمة المؤسسة مستقلة على هيكلها المالي، وبأنه إذا كان هناك اختلاف في قيمتي المؤسستين محل الدراسة،فإن المساهمين في رأس مال المؤسسة المعتمدة للاستدانة سيرون أنه من فائدتهم بيع أسهمهم واستبدالها بأسهم المؤسسة الأخرى التي لا تعتمد الاستدانة.

وهذا ما أدى بهما فعلا إلى استخلاص النتيجة :

لايؤثر الهيكل المالي للمؤسسة في قيمتها ،كما أن التكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال ثابتة مهما كانت طبيعة الهيكل المالي والمنحنى البياني الموالي يبين ذلك

الشكل (2.2):استقلالية تكلفة رأس المال عن الهيكل المالي



المصدر :دادن عبد الوهاب مرجع سبق ذكره ص 110

الحالة الثانية : حالة وجود الضرائب 1963

تم تعديل النموذج الأول (M &M 1958) و الذي اهتم بدراسة الهيكل المالي في ظل غياب الضرائب حيث يقوم هذا النموذج على تعديل فرضية واحدة من الفرضيات العامة و هي اقتراض خضوع أرباح المؤسسة للضريبة .[1]

يبني الاقتصاديين اجاباتهما دائما على تجربة المؤسسين كما ذكرنا سابقا ،و يصيفان هذه المرة فكرة حساب التدفقات السنوية التي يستفيد منها الأشخاص الممولون أو المقرضون لكلتا المؤسستين و الجدول التالي يبين ذلك

[1] دادن عبد الوهاب مرجع سبق ذكره ،ص 110

الجدول (2.1) :مقارنة بين مؤسستين متماثلتين في جميع البيانات المالية ماعدا الهيكل المالي تحليل (M &M)

العناصر	المؤسسة E1	المؤسسة E2
النتيجة الإقتصادية	**R**	**R**
المصاريف المالية	**0**	**D1**
النتيجة قبل الضرائب IS ذات المعدل θ	**R** (1−θ)	(**R−Di**) (1−θ)
الأرباح القابلة للتوزيع **−للمساهمين** **−للمقترضين**	**R**(1−θ) **0**	(**R−Di**) (1−θ) **D**θ /**R** (1−θ)+**Di** θ

المصدر : دادن عبد الوهاب مرجع سبق ذكره ص 110

من خلال الجدول تساوي قيمة المؤسسة VE القيمة المستحدثة للأرباح الموزعة، بمعدل استحداث يتمثل في المعدل المطلوب من طرف المساهمين أو المقترضين و ذلك لعدد النهائي من السنوات nكما يلي :

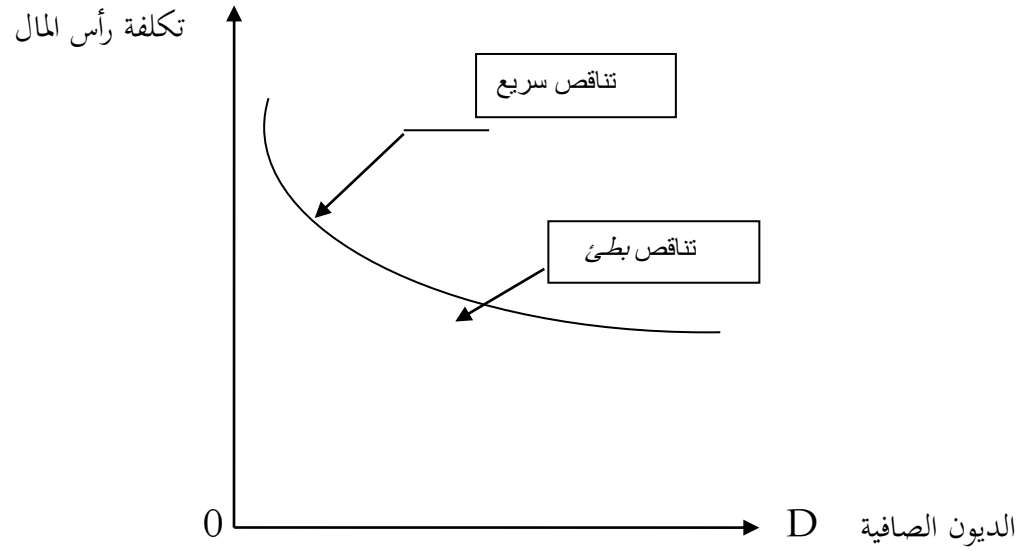
المؤسسة E1	المؤسسة E2
$V_{E1} = R(1-\theta)(1-(1+t_e)^{-n} / t_e$	$V_{E\,2} = R(1-\theta)(1-(1+t_e))^{-n}/ t_e$
	$+ Di \,.\, \theta.\, (1-(1+i)^{-n} / i$
و عندما $n \longrightarrow \infty$	**وعندما** $n \longrightarrow \infty$
فإن $(1+t_e)^{-n} \longrightarrow o$	فإن
	$V_{E\,2} = R(1-\theta)/ t_e + D\,i \,.\, \theta/ i$
$\Rightarrow V_{E1=} R(1-\theta)\ t_e$	$\Rightarrow V_{E\,2} = V_{E1+}\, D \,.\, \theta$

يسمى المقدار $D.\ \theta$ بالإقتصاد في الضريبة المحقق عن طريق الإقتراض خلال فترة لا نهائية ، و النتيجة أنه في حالة الخضوع للضريبة على الأرباح (وجود الضرائب) فإن قيمة المؤسسة المعتمدة للإقتراض تتساوي مع قيمة نفس المؤسسة في حالة عدم اعتمادها على الاقتراض ، مضافا إليها مقدار الإقتصاد في الضريبة الناجم على فوائد الديون .

وبالتالي فإن قيمة المؤسسة المعتمدة على الاقتراض تفوق قيمة المؤسسة التي لاتعتمد على الاقتراض ، اثر وجود عنصر الاقتصاد في الضريبة ، مما يؤدي إلى وجود تفاوت في كل من قيمتهما في سوق الأموال الخاصة، في مردوديتهما المالية ، وبالتالي الاختلاف في تكلفة رأس المال ،حيث أن تدنئة هذه الأخيرة تعني تعظيم قيمة المؤسسة و نموها ،غير أنه في الواقع لا يوجد حد أدنى لتكلفة رأس المال فعلى عكس هذه الأخيرة فإنه يمكن وضع حد أدنى معين لحجم القروض و الدالة الموالية تفسر ذلك .[1]

[1] دادن عبد الغاني و آخرون، **مداخله بعنوان دور تكلفة رأس المال في اتخاذ قرار تمويل المشروعات الصغير و المتوسطة و الرفع المالي كإستراتيجية للنمو الداخلي**، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطويرها في الاقتصاديات المغاربية ، الجزائر ،2003 ، ص 7

الشكل (2.3) : **دالة تكلفة رأس المال المتناقص**



المصدر : دادن عبد الغاني و آخرون،مرجع سبق ذكره ،ص7

وعليه إن تكلفة رأس المال هي دالة متناقصة ،حيث ترتفع كلما قل حجم القروض و العكس صحيح وبالتالي يمكننا تلخيص النظريتين السابقتين في الجدول التالي :

الجدول (2.2) : ملخص المنظوران الاساسيين لامكانية وجود هيكل مالي أمثل للمؤسسة

النظريـــة		النتيجـــــة
الكلاسيكية		يوجد هيكل مائي أمثل يجعل تكلف رأس المال أدنى ما يمكن بعمل على تعظيم قيمة المؤسسة
Modigliani & Miller	انعدام الضرائب	لايوجد هيكل مالي أمثل
	وجود الضرائب	_ قيمة المؤسسة المعتمدة على الاقتراض تفوق قيمة المؤسسة التي لا تعتمد على الاقتراض. _ لايوجد حد أدنى لتكلفة رأس المال لكن يمكن وضع حد أدنى للإقتراض .

المصدر:دادن عبد الوهاب مرجع سبق ذكره ،ص 111 .

المطلب الثالث: النظرية الحديثة المفسرة للهيكل المالي :

ظهرت العديد من النظريات الحديثة المفسرة للهيكل المالي للمؤسسة و تناولها كالآتي :

أولا : نظرية التوازن

تنطلق هذه النظرية من أعمال MYRES 1984 ،وقد عرفت هي الأخرى مرحلتين في إعدادها ،

المرحلة الأولى ما يعرف TRADE OFF STATIQUE ، حيث تم إدخال أثر تكلفة الإفلاس على نموذج M&M . و المرحلة الثانية عرفت تعديلات في هذا النموذج بالأخذ بعين الإعتبار تكلفة الوكالة، وكان الطرح كالتالي :

1- **تكلفة الإفلاس** :

تتعرض المؤسسة التي يتكون هيكلها المالي من أموال خاصة و قروض، لمخاطرة الإفلاس وهي مخاطرة لا تتعرض لها مؤسسة مماثلة غير أن هيكلها المالي يتكون من أموال خاصة فقط ،و سببها فشل المؤسسة في سداد قيمة القرض والفوائد في تاريخ الاستحقاق .

فالإفلاس هو قيام المؤسسة ببيع أصولها من أجل أداء التزاماتها المترتبة عليها من خلال الحصول على القروض وبالتالي فالقروض ترفع الخطر المالي للمؤسسة [1]

و تتمثل تكلفة الافلاس في مختلف التكاليف التي قد تتحملها المؤسسة عند الإفلاس سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة .

حسب نظرية تكلفة الإفلاس في وجود الضريبة فالإعتماد على الإستدانة من شأنه أن يخفض من تكلفة رأس المال لأنها مصدر تمويل منخفض التكلفة كذلك بفضل ميزة الوفرات الضريبية ، هذا هو الأثر الإيجابي للإستدانة على قيمة المؤسسة ،إلا أنه عندما تصل الإستدانة إلى نقطة معينة تبدأ تكلفة الإفلاس في الظهور بسبب مخاطر عدم السداد و تترجم بارتفاع التكلفة التي يطلبها كل من المساهمين و المقرضين .

[1] رفاق توفيق، **محددات اختيار الهيكل التمويلي للمؤسسة** ،مذكرة ماجستير في علوم التسيير، غير منشورة،جامعة الجزائر،2001، ص 119

2- تكلفة الوكالة :

عندما توكل مسؤولية تسيير المؤسسة إلى مسيرين خارجين ،يعملون على تعظيم ثروة المؤسسة ،فإن ذلك يؤدي إلى تصادم المصالح بين المسيرين الدائنين و المساهمين في المؤسسة .[1]

لكي يتأكد الدائنون من أن المسيرين لم يخلو بشروط التعاقد، فإنه يصبح من الضروري عليهم القيام بمتابعة ما يجري داخل المؤسسة سواء بأنفسهم أو بواسطة وكيل عنهم ،حيث يطلق على هذه التكاليف التي يتحملها المقرضون من أجل عملية المتابعة بتكاليف الوكالة، كما هو الحال بالنسبة لتكلفة الإفلاس فإن المقرضون عادة ما يضطر المساهمين في المؤسسة إلى رفع معدل العائد الذي يطلبونه على الاستثمار ، وتكون نتيجة ذلك هي ارتفاع تكلفة العمال و انخفاظ القيمة السوقية للمؤسسة بالتبعية .[2]

إن ظهور تكلفة الوكالة إلى جانب تكلفة الإفلاس سوف يؤثر على النسبة المثالية للإقتراض التي في ظلها تحطم القيمة السوقية للمؤسسة ، أي يسوف يؤثر على مكونات الهيكل التمويلي الأمثل للمؤسسة و بالتالي سيترتب على ظهور تكلفة الوكالة تخفيض نسبة الديون ، وحتى يتم تحقيق هيكل التمويل الأمثل يجب على مسيري المؤسسة العمل على جعل تكلفة الإفلاس و تكلفة الوكالة أدنى ما يمكن.

ثانيا : نظريات متعددة الأشكال

1- نظرية الإشارة :

تفترض نظرية موديجلياني و ميلر أن المستثمرين يمتلكون المعلومات نفسها التي يمتلكها المديرون بخصوص المؤسسة ، وهذا ما يعرف بالمعلومات المتماثلة و لكن في الحقيقة فإن المديرون يمتلكون معلومات أفضل من المستثمرين الخارجيين و هذا ما يعرف بالمعومات غير المتماثلة ، مما يكون لذلك من تأثير على هيكل رأس المال .[3]

[1] منير ابراهيم هندي ، **الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل** ،منشأة المعارف الإسكندرية ،1998 ،ص 275

[2] عبد القادر بوعزة ،**التأثير الجبائي على اختيار مصادر المؤسسة**، مرجع سبق ذكره ص 106

[3] صبيحة قاسم هاشم ،**نظرية هيكل التمويل الحديثة تطبيق عملي لنظرية الإلتقاط ودورة حياة الشركة** ،مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية ،العدد 83، جامعة بغداد،2015،ص 70

تنطلق هذه النظرية من أنه بإمكان المديرين في المؤسسات الأحسن أداء إصدار إشارات خاصة و فعالة تميزها عن مؤسسات أخرى ذات مستوى أقل من الأداء ، وخاصية هذه الإشارات أنه سيكون من الصعب تقليدها من طرف مؤسسات ضعيفة.[1]

إذ تستند نظرية الإشارة إلى فكرتين :

أ- تكون المعلومات موزعة بشكل غير متساو: إذ أن المديرين يمتلكون معلومات غير متوفرة لدى المستثمرين،

ب- حتى و إن كانت المعلومات نفسها متوفرة و متاحة للجميع إلا أنها لا تفهم و لاتدرك بالأسلوب و الطريقة نفسها .

ونقترح هذه النظرية نموذج لمحاولة التعبير عن جودة المؤسسة من خلال هيكلها المالي ، فيميز المستثمرون في كل المؤسسات المتواجدة في السوق و يصنفونها إلى نوعين : A و B.

المؤسسات من النوع A أحسن أداء من النوع B ، ومن أجل تصنيف المؤسسة ما في أحد الصنفين ،يحدد المستثمرون في السوق مستوى من الإستدانة D^* يسمى الإستدانة الحرجة فترى النظرية أن المؤسسات من النوع الجيد لها القدرة على الإستدانة يصل إلى D^* والعكس بالعكس.

2- نظرية الإلتقاط التدريجي :

عالج نموذج (1984Myers) الرهانات التي تستخدمها المؤسسة في المدى البعيد تحت فرضية أن الهدف الأساسي الذي يسعى المسيرون إلى تحقيقه هو تعظيم أرباح المؤسسة و ذلك كما يلي:[2]

- عند اختيار المؤسسة للتمويل الذاتي ،فإنها تحدد مستوى معين من توزيعات الأرباح و ذلك حسب الفرص الاستثمارية الممكنة .

- عند الإعتماد على التمويل الخارجي ،فإن الأولوية تكون مع القروض، ثم الأموال شبه الخاصة تقع بين الأموال الخاصة و القروض ثم أخيرا الأسهم .

[1] دادن عبد الوهاب ،مرجع سبق ذكره ، ص 112

[2] محمد بوشوشة ،**مصادر التمويل وأثرها على الوضع المالي للمؤسسة** ،مذكرة ماجستير إقتصاد وتسيير المؤسسة ،غير منشورة ،جامعة بسكرة ،2007، ص ص ،69- 70

– سبب ذلك أن اللجوء إلى التمويل الذاتي يجنب المؤسسة تكاليف إصدار الأسهم وتكاليف الوكالة ، وحرية التصرف في أي استثمار ،وعند عدم كفاية التمويل الذاتي فإن المؤسسة تلجأ إلى القروض لأن المسيرين على علم بقيمة السهم فهم على علم بالمعلومات المتوفرة في السوق المالي ، وإن تم إصدار أسهم جديدة فتكون قيمتها أعلى من القيمة الفعلية ، و بالتالي انتقال الثروة إلى المساهمين الجدد ، و عليه فإن إصدار الأسهم يعتبر مؤشرا سلبيا عن وضعية المؤسسة المالية .

وبالتالي يترتب على المؤسسة حجر الأرباح و تأجيل توزيعها قصد إعادة استمرارها من جديد ما يحقق للمؤسسة الوقت حول قرار رفع رأس المال الذي يترتب عليه التزامها بدفع الأرباح للمساهمين الجدد .

وعليه ونظرا للأسباب سابقة الذكر تكون قرارات الهيكل المالي حسب الأولوية كالتالي :

– التمويل الذاتي

– اللجوء إلى الإقتراض

– قرار رفع رأس المال

خلاصة الفصل

يعتبر الهيكل المالي من أهم الجوانب التي يهتم بها أصحاب المصالح داخل المؤسسة من مساهمين ومسيرين لما لها من تأثير على استقرار المؤسسة من الجانب المالي و ضمان عدم تعرضها للإفلاس و عليه من خلال هذا الفصل تطرقنا إلى أهم النقاط المتعلقة بماهية الهيكل المالي والذي يشمل كافة مصادر التمويل بأنواعها المختلفة (أموال ملكية و إقتراض)بآجلها المختلفة (طويلة الأجل،قصيرة الآجل) و هذا ما يجعله مختلفا عن هيكل رأس المال ، والذي يقتصر هذا الأخير على جميع أنواع و أشكال التمويل طويل الآجال (التمويل الدائم) .

أشرنا إلى مجموعة من المحددات و العوامل المؤثرة في اختار الهيكل المالي و المتمثلة في المحددات الداخلية و الخارجية ،وكذلك تطرقنا إلى مكونات الهيكل المالي .

و قد تباينت الآراء و المداخل حول أمثلية الهيكل المالي بين مؤيد ومعارض كما عرضناه في مجموعة من النظريات المفسرة للهيكل المالي من نظرية انعدام الهيكل المالي الأمثل إلى النظريات التقليدية إلى النظريات الحديثة .

الفصل الثالث:

أثر الضريبة في تحليل الهيكل المالي لمؤسسة مطاحن قصر البخاري

تمهيـد:

بعد التطرق إلى أثر الضريبة على الهيكل المالي للمؤسسة من الناحية النظرية سوف نستعرض دراسة تطبيقية من اجل معرفة الوضعية المالية لمؤسسة مطاحن قصر البخاري والأثر الضريبي على مصادر تمويلها .

وبغرض الإلمام بمختلف جوانب الفصل قمنا بالتركيز على الجوانب التالية :

المبحث الأول : تقديم عام لمؤسسة مطاحن قصر البخاري .

المبحث الثاني: تحليل الهيكل المالي وتأثير الضريبة على مؤسسة مطاحن قصر البخاري.

المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة مطاحن قصر البخاري

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن المؤسسة

أولا:تعريف الوحدة

مطاحن قصر البخاري هي إحدى الفروع التابعة لرياض تيارت ،وتتمثل نشاطاتها في تحولات الحبوب بنوعيه (الصلب واللين) ،مقرها الغجتماعي في المنطقة الصناعية لمدينة قصر البخاري ، ذات رأس مال يقدر ب 366مليون دينار جزائري،أما بالنسبة لمنوجاتها الرئيسية فتتمثل في السميد والدقيق ،مساحاتها تقدر ب 10هكتارات منها 7.23 مبنية .

أما بالنسبة للتجهيزات فهي :

- ✓ OCRIM
- ✓ GOLFETTO
- ✓ PROKOP

وحداتها الملحقة :

- ✓ مطحنة السميد 3600 قنطار من يوم بداية التشغيل.
- ✓ مطحنة الدقيق 2000 قنطار من يوم بداية التشغيل 1980،وتم تجديدها عام 2001.

ثانيا:نشأتها

وحدة الرياض بقصر البخاري أنشات عام 1977 من طرف شركتين ايطاليتين للبناء هما شركة INTER COOP وشركة CMCوهي تقع جنوب ولاية المدية بحوالي 65 كلم وهي تابعة لمؤسسة الرياض 'مؤسسة الصناعات الغذائية من الحبوب ومشتقاتها ' الواقعة بولاية تيارت.

إنطلقت هذه الوحدة في الإنتاج شهر ديسمبر 1980 بطاقة انتاجية تقدر ب2000 قنطار يوميا وهي تعمل 24/24 ساعة عن طريق 4 فرق متناوبة ،ويتمثل نشاط الوحدة فيما يلي :

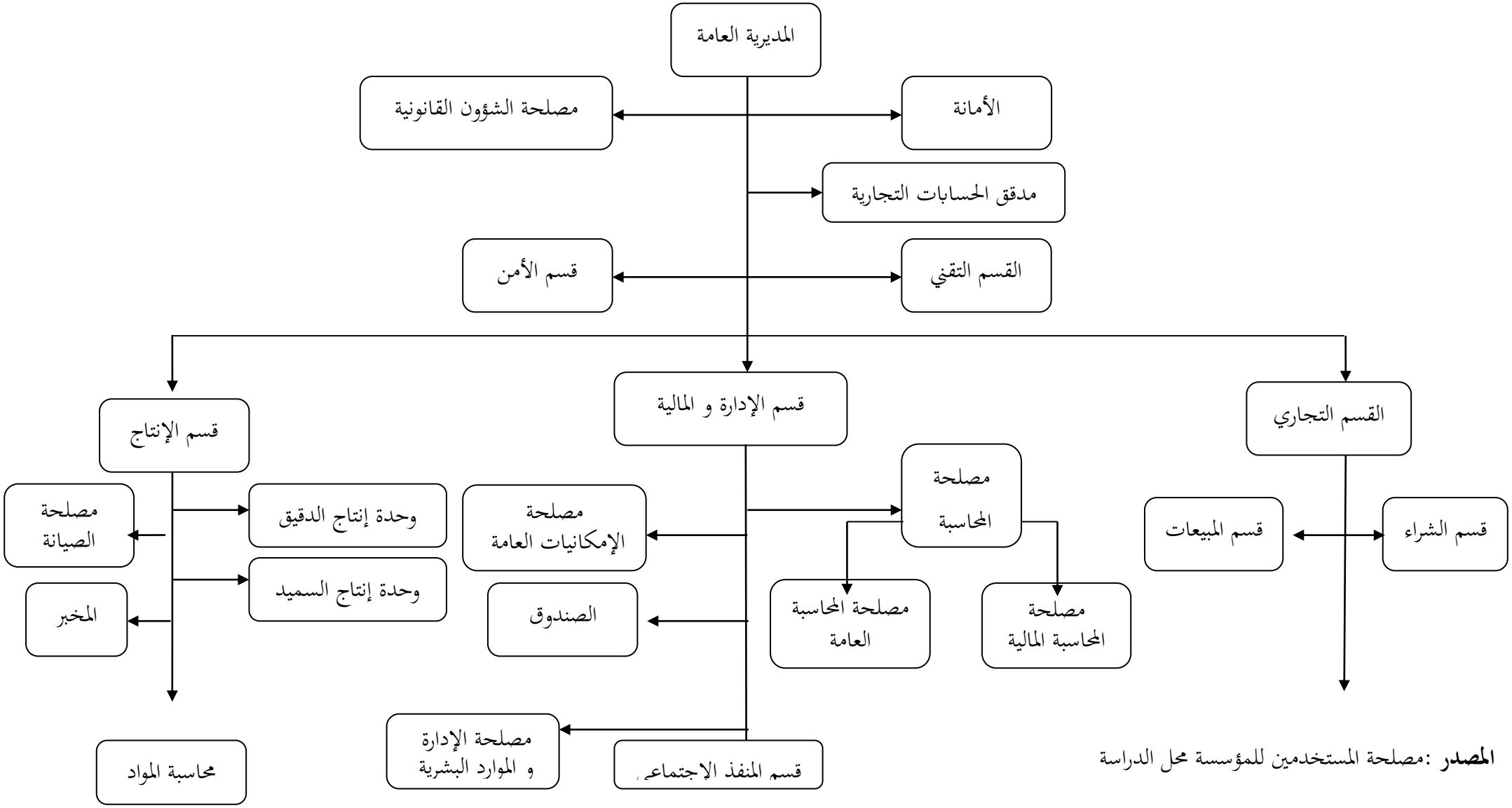
- ✓ تحويل القمح الصلب إلى دقيق (سميد).
- ✓ تحويل القمح اللين إلى دقيق .

وللمؤسسة مخازن استراتيجية تصل قدرتها إلى 250.000 قنطار حيث تملك وسائل نقل خاصة بالمنتوج وحافلة خاصة بالعمال.

تعتمد هذه الوحدة في تموينها على ديوان الأغذية الصناعية للوسط O.A.I.C

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة

الشكل رقم (3،1):الهيكل التنظيمي لمؤسسة مطاحن قصر البخاري



المصدر :مصلحة المستخدمين للمؤسسة محل الدراسة

أولا: دراسة تفصيلية لهيكل المؤسسة

- **المدير العام:**

يتولى مهمة الإشراف على جميع أقسام الشركة واتخاذ القرارات كما أنه ممثل الشركة أمام جميع الهيئات والإدارات الأجنبية وكذلك يشرف على المجلس الإداري للمؤسسة .

- **الأمانة:**

تعمل على حفظ وسرية المعلومات الخاصة بالشركة وعدم إفشاء الأسرار المهنية وكذا توزيع البريد على رؤساء الأقسام .

- **مصلحة الشؤون القانونية :**

متابعة القضايا التي تكون الشركة طرفا فيها أمام مختلف الجهات القضايا سواء كانت القضايا تتعلق بالعمال أو بديون الشركة أو قضايا تجارية تتعلق بالنشاط التجاري للشركة أو قضايا مختلفة.

- **مدير الإدارة والمالية :**

يتولى مهمة الإشراف على مصلحتين مصلحة المستخدمين والعلاقات البشرية ومصلحة المحاسبة والمالية

.مصلحة المحاسبة :

يهتم هذا القسم بالتسجيل الزمني للعمليات المنجزة من طرف المؤسسة (شراء،بيع ،دفع رواتب) وكذا استخلاص واستخراج المعلومات بعد كل أعمال نهاية السنة وأعمال الجرد ،إعداد الميزانيات جدول حسابات النتائج ومراقبة حركة المنتوج (الإنتاج ،الاستقبال ،المخرجات .،المبيعات)

- **مصلحة المالية :**

هذا القسم بالميزانية والخزينة (نفقات ونواتج) والعلاقة مع البنك بوجود مصلحة الصندوق التي بحوزتها صك خاص بالوحدة .

- **قسم الإنتاج :**

يهتم بتسيير آلات الإنتاج ومخزون الإنتاج من المواد الخام والمصنع ،كما يهتم بإنتاج أحسن منتوج سواء من حيث النوعية والكمية .

- **القسم التجاري** :

يعمل على بيع منتوجات الشركة إلى مختلف الزبائن سواء أشخاص طبيعية أو معنوية ،كما يقوم بترويجها على جميع انحاء الوطن ومراقبة مركز التوزيع والبيع .

- **القسم التقني:**

يعمل على مراقبة وصيانة الإنتاج وإصلاح أي عطل تقني فيها وتجديدها إن لزم الأمر وكذا المشتريات اللازمة للمؤسسة لتحسين الإنتاج.

- **قسم المراجعة والتدقيق للحسابات التجارية** :

يعمل هذا القسم على مراجعة ومراقبة مختلف الإجراءات المتبعة في مختلف الأقسام وتوجيهها حسب القوانين التي تضبط التسيير.

- **قسم النظافة والأمن** :

يعمل هذا القسم على تحقيق الأمن والاستقرار أثناء أداء العمل وكذا مراقبة دخول أو خروج أجانب إلى الشركة كما أنه يعمل على مراقبة وزن المنتوج،المحافظة على نظافة المحيط وكذا الآلات الصناعية .

- **قسم الشراء** :

يقوم هذا القسم بالتسجيل لكل عمليات الشراء والرواتب بعد المراقبة .

- **قسم المبيعات** :

يهتم هذا القسم بمراقبة الوثائق المتعلقة بالبيع المسماة اليومية "4"واليومية 5" قبل التسجيل.

- **قسم الموارد البشرية** :

يهتم بالشؤون والإجراءات المتعلقة بالاستغلال والاستثمار في وقت دوام العمل اليومي والشهري وإعلانات العمال (الإشهارات والاتصالات)وتسيير العمال والموارد المالية .

- **قسم المنفذ الاجتماعي** :

هو قطاع متخصص في العمليات أو المعاملات الشخصية في المؤسسة مثل طلب الإجازات المتعلقة بعطل المرض وكذا المتعلقة بالرحلات والمسابقات الرياضية داخل الوطن .

وكذلك الإجراءات المتعلقة بإقراض مبالغ للعمال لمساعدتهم مثل : الاقتراض لشراء سيارة فهي تمثل تعاونية المؤسسة التي تساعد عمالها .

ثانيا : دراسة تفصيلية لهيكل المحاسبة و المالية

- قسم الإدارة و المالية :

إن قسم الإدارة و المالية يحتوي على عدة مصالح ألا و هي : مصلحة المحاسبة العامة ،مصلحة المالية ، الخزينة و مصلحة الموارد البشرية و هذه المصالح لها رابطة و علاقة مباشرة مع قسم الإدارة و المالية .

- مصلحة المحاسبة المالية :

هذه المصلحة متعلقة بالعمولة و الخزينة و علاقتها بوجود البنوك و مصالح القبض المأخوذة من كل وحدة خاصة .

مصلحة المحاسبة العامة :

هذه المصلحة متعلقة بتسجيل العمليات بشكل مؤقت حين تنفيذها في المؤسسة (شراء، بيع و اقتراض النقود) و كذا استخراج المعلومات بعد كل عملية في نهاية السنة أي الجرد، تحضير العمولة، جداول الأرصدة، نتائجها و متابعة حركة المواد (عمليات الاستقبال و كيفية الإخراج أو البيع).

- **الصندوق:**

هي مصلحة تقع تحت قسم الإدارة و المالية و تخول صلاحياته لكونه وحيد و هو القابض و دوره هو إنشاء الصكوك للممونين بالمقارنة بالفواتير التي يراقبها الممون أو الوكيل الخاص بعمليات الشراء و الإقراض.

- **مكتب الإعلام الآلي :**

له علاقة و رابطة قوية مع مراكز المحاسبة العامة و المالية، و يكمن دوره الرئيسي في تحصيل كل العمليات المحاسبية للمركز المحاسبي العام و المالي، و كذا سحب و قبض الشيكات من الأعوان الذين يتفحصون الكتابات بشكل جيد و متمعن فيه.

ثالثا : المقومات البشرية داخل المؤسسة :

	الإطارات	عمال المصالح	أعوان التنفيذ	المجموع
المديرية العامة	02	00	00	**02**
الإدارة العامة	03	18	02	**23**
المالية و المحاسبة	04	01	00	**05**
الإنتاج	08	16	32	**56**
الصيانة	04	09	00	**13**
التموين	01	00	00	**01**
المبيعات	20	09	14	**41**
الأمن	00	10	13	**23**
المخبر	02	01	00	**03**
العمال المؤقتين	07	02	04	**13**
المجموع	**51**	**66**	**65**	**821**

رابعا: إمكانية المطحنة و قدراتها الإنتاجية

إسم المنتج و تاريخ الإنطلاق :

الفرينة : GOLFETTO.1980 – (إيطاليا)

السميد : TECHNOPOL.1995 – (إيطاليا)

القدرة الإنتاجية :

القمح الصلب : 3600 قنطار/اليوم.

القمح اللين : 2000 قنطار/اليوم.

النواتج : 1350 قنطار/اليوم.

طاقة التخزين :506000 قنطار

عدد العمال : 175.

المبحث الثاني: تحليل الهيكل المالي وتأثير الضريبة على مؤسسة مطاحن قصر البخاري

المطلب الأول :تحليل الهيكل المالي للمؤسسة

بعد التطرق في الجانب النظري إلى أن التمويل الذاتي يعتبر من أهم المصادر الداخلية للهيكل المالي

1: المصادر الداخلية

1-1 المصادر الداخلية في غياب الضرائب

أولا : التمويل الذاتي

الجدول رقم (1 ،3):قدرة التمويل الذاتي لسنوات الدراسة (2017، 2018، 2019)

الوحدة : الدينار الجزائري

البيان	2017	2018	2019
نتيجة الدورة الصافية	60.008.744,97	92.040.016,68	128.679.263,99
مخصصات الإهتلاك	92.450.169,79	80.961.556,77	87.248.068,71
قيمة التمويل الذاتي	152.458.914,76	173.001.573,45	215.927.332,70

المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية للمؤسسة محل الدراسة سنوات (2017، 2018 ،2019)

من خلال الجدول المبين أعلاه نلاحظ أن قيمة قدرة التمويل الذاتي في ارتفاع خلال السنوات الدراسة الثلاث وهذا يدل على قدرة المؤسسة على تمويل نشاطاتها ذاتيا .

ثانيا. الأموال الخاصة

الجدول رقم (2 ، 3):قيم الأموال الخاصة للمؤسسة للفترة (2017، 2018 ،2019)

الوحدة : الدينار الجزائري

البيان	2017	2018	2019
كشف الارتباط	805.789.946,72	793.680.873,21	128.679,263.99
النتيجة الصافية	60.008.744,97	92.040.016,68	764.534.705,11
الأموال الخاصة	865.798.691,69	855.720.889,89	893.213.969,10

المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية للمؤسسة محل الدراسة سنوات (2017، 2018 ،2019).

من خلال الجدول نلاحظ أن سنة 2018 عرفت انخفاض في قيم الأموال الخاصة ب 1 مليار سنتيم عن سنة 2017 لتعاود الإرتفاع سنة 2019 ب ما يقارب 4 ملايير سنتيم عن سنة 2018 وهذا راجع لإرتفاع النتيجة الصافية .

وفي الأخير يمكن القول أن للمؤسسة رأس مال خاص يساعدها في التمويل الجيد لأنشطتها.

2-1 المصادر الداخلية في وجود الضرائب

أولا : التمويل الذاتي

الجدول رقم (3 ، 3):التمويل الذاتي في وجود الضرائب للفترة (2017 ،2018 ،2019)

الوحدة : الدينار الجزائري

مصادر التمويل	2017	2018	2019
تمويل ذاتي قبل الضريبة	152.458.914,76	173.001.573,45	215.927.332,70
بعد الضريبة	151.790.587,41	170.548.753,92	212.814.710,50

المصدر :من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الميزانيات المالية للمؤسسة محل الدراسة سنوات (2017، 2018 ،2019).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الضرائب أدت إلى انخفاض قيمة التمويل الذاتي للسنوات الثلاث وهذا راجع لإرتفاع النتيجة التي تندرج ضمن مكونات التمويل الذاتي ،وبالتالي انخفاض مصدر من مصادر التمويل المهمة التي تدل على قدرة المؤسسة في الاعتماد على نفسها في التمويل الذاتي .

وبما أن الضريبة التزام لايمكن التخلص منها فإن وجود ضرائب مرتفعة يدل على تحقيق المؤسسة لأرباح .

ثانيا : الأموال الخاصة

الجدول رقم (4 ،3): الأموال الخاصة في وجود الضرائب للفترة (2017، 2018 ،2019).

الوحدة : الدينار الجزائري

مصادر التمويل	2017	2018	2019
الأموال الخاصة قبل الضريبة	865.798.691,72	855.720.889,21	893.213.969,10
بعد الضريبة	865.130.364,37	853.268.069,68	890.101.346,90

المصدر :من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الميزانيات المالية للمؤسسة محل الدراسة سنوات (2017، 2018 ،2019).

نلاحظ أن الضرائب أدت إلى انخفاض قيمة الأموال الخاصة ويعود السبب إلى نفس سبب انخفاض قيمة التمويل الذاتي وهي النتيجة التي تندرج أيضا ضمن مكونات الأموال الخاصة.

2: المصادر الخارجية

بغية التعرف على ما إذا كانت مؤسسة مطاحن قصر البخاري تعتمد على مصادر تمويل خارجية ارتأينا توضيح ذلك حسب العلاقة التالي :

التمويل الخارجي = ديون طويلة الأجل +ديون قصيرة الأجل

TRESORERIE DU PASSIF+ EMP DETT FIN =

0 =

نلاحظ من العلاقة السابقة ومن الميزانيات المالية للفترة (2017 ,2018, 2019)أن كلا من الديون طويلة الأجل وقصيرة الأجل معدومة وبالتالي يمكن القول أن هذه المؤسسة لا تعتمد على الديون كمصدر للتمويل الخارجي وبالتالي فهي تتجه نحو الاعتماد على التمويل الذاتي لتغطية احتياجاتها المالية ولا تلجأ للإقتراض وهذا ما يضمن لها تحقيق هدف البقاء والنمو .

بما أنه لايوجد ديون فلا يوجد أثر للضرائب على التمويل الخارجي للمؤسسة .

المطلب الثاني :تأثير الضرائب على الهيكل المالي لمطاحن قصر البخاري

أولا :تحديد الضرائب والرسوم التي تخضع لها المؤسسة

تخضع المؤسسة لمجموعة من الضرائب والرسوم تتمثل فيما يلي.

- ✓ ضريبة على الدخل الإجمالي IRG :وهي تخص الرواتب ،الأجور ،التعويضات ،والمنح .
- ✓ ضريبة على أرباح الشركات IBS :وتفرض بمعدل19% على مجمل الأرباح و المداخيل .
- ✓ الرسم على القيمة المضافة TVA : وتفرض بمعدل 9%بالنسبة للمشتريات والمبيعات الخاصة بالعجائن وبمعدل 19% بالنسبة لمنتج النخالة .
- ✓ الرسم على النشاط المهني TAP:ويفرض بمعدل 1% من رقم الأعمال .

كما هناك بعض الإعفاءات من الضرائب والرسوم على بعض المنتجات مثل: السميد وفرينة الخبز.

ثانيا :تحليل تأثير الضريبة على الهيكل المالي لمطاحن قصر البخاري

1-تحديد النتيجة الجبائية

يمكن إظهار مدى تأثير الضريبة على أرباح الشركات على مؤسسة مطاحن قصر البخاري حسب الجدول التالي :

الجدول رقم (5 ،3): النتيجة الجبائية للفترة (2017، 2018 ،2019).

الوحدة : الدينار الجزائري

السنوات	2017	2018	2019
رقم الأعمال	1.625.155.242,15	1.742.332.025,76	1.619.783.247,61
النتيجة الجبائية الخاضعة للضريبة	62.985.613	102.943.174	144.587.043

المصدر :من إعداد الطالبتين بالإعتماد على جدول حسابات النتائج للمؤسسة محل الدراسة سنوات (2017، 2018 ،2019) .

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن رقم الأعمال عرف تزايدا خلال الفترة 2017و 2018 بما يقارب 12 مليار سنتيم على العكس منه في سنة 2019 الذي شهد انخفاضا بما يقارب 13 مليار سنتيم عن سنة 2018 ،وبالرغم من ذلك فإن الوعاء الضريبي (النتيجة الجبائية الخاضعة للضريبة) في تزايد خلال فترة الثلاث سنوات.

الجدول رقم (6 ، 3): الضريبة على أرباح الشركات للفترة (2017،2018،2019).

الوحدة : الدينار الجزائري

السنوات	2017	2018	2019
النتيجة الجبائية الخاضعة للضريبة	62.985.613	102.943.174	144.587.043
الضريبة IBS 19%	11.967.266,47	19.559.203,06	27.471.538,17

المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات الجبائية للمؤسسة محل الدراسة سنوات (2017،2018،2019).

من خلال الجدول نلاحظ أن الضريبة على أرباح الشركات في تزايد طول فترة الدراسة ومعنى ذلك أنه كلما زادت النتيجة الخاضعة للضريبة أو الوعاء الضريبي كلما زادت قيمة الضريبة IBS، وزيادة قيمة الضرائب دلالة على ارتفاع أرباح المؤسسة.

ثالثا :كيفية دفع الضرائب الخاصة بمطاحن قصر البخاري

حسب تصريح رئيس مصلحة المحاسبة فإن الضرائب التي تخضع لها المؤسسة تحصل بصفة دورية أي شهريا لدى

قباضة الضرائب بقصر البخاري هذا بالنسبة لضريبة IRG,TVA,TAP

أما الضريبة على أرباح الشركات فتسدد إلى المديرية العامة للضرائب بالبليدة .

الجدول التالي يبين مجموع الضرائب التي تسددها المؤسسة شهريا إلى مصلحة الضرائب .

ملاحظة :تم موافاتنا فقط بعينة من شهر نوفمبر لسنة 2019

الجدول رقم (7، 3): مجموع الضرائب واجبة الدفع إلى مصلحة الضرائب لشهر نوفمبر سنة 2019

الوحدة : الدينار الجزائري

الضريبة/ السنة	نوفمبر 2019
IRG	1.801.567,00
TAP	289.137,00
TVA	1.647.750,00
المجموع	**3.738.454,00**

المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المحاسبية50 G للمؤسسة محل الدراسة سنوات (2017،2018،2019).

كما تم التصريح بمجموع الضرائب التي تسددها مطاحن قصر البخاري لمصالح الضرائب خلال سنة 2019 كالأتي :

IRG : تقدر ب مبلغ 22.656.500,96 دج

TVA : تقدر ب مبلغ 10.641.874,05 دج

TAP : تقدر ب مبلغ 3.194.324,00 دج

ومن خلال ما سبق يمكن القول ان حجم الضرائب المفروضة على المؤسسة لسنة 2019 تقدر ب 36.492.699 دج بالإضافة إلى ضريبة ال IBS والمقدرة ب27.471.538,17 دج ليصل مجموع الضرائب إلى 63.964.237,17 دج، وهذا راجع لارتفاع مستوى نشاط المؤسسة .

خاتمة الفصل

من خلال هذا الفصل التطبيقي تمت دراسة الأثر الضريبي على الهيكل المالي لمطاحن قصر البخاري ،وذلك من خلال المبحث الأول الذي تضمن تقديم عام للمؤسسة ،وفي المبحث الثاني تمت دراسة وعرض مصادر تمويل المؤسسة ودراسة هيكل تمويلها وعرض لمجموع الضرائب التي تخضع لها وكذا الإعفاءات التي تستفيد منها ، والذي يدخل ضمن دراسة الأثر الضريبي على المؤسسة.

وقد تبين من خلال هذا الفصل أن مطاحن قصر البخاري تتأثر بعنصر الضريبة وذلك نظرا لحجم الضرائب المرتفعة والتي حتما سوف تؤثر على النتيجة.

خاتمة

من خلال هذه الدراسة تم محاولة الإجابة عن الاشكالية محور الدراسة و المتمثلة في طرح السؤال التالي :

كيف يمكن للضريبة أن تؤثر على الهيكل المالي للمؤسسة ؟

بغية الإجابة عن الإشكالية محور الدراسة و المتمثلة في طرح السؤال التالي :

و بعد اختبار الفرضيات قسمت الدراسة إلى ثلاثة فصول :

الفصل الأول تطرقنا إلى الضرائب و خصائصها و مجال تطبيقها بالإضافة إلى الإعفاءات و التخفيضات المترتبة بها و كذا تحديد الوعاء الضريبي الخاص بها و كيفية تحصيلها بطريقة منهجية .

الفصل الثاني تم تخصيصه لتحليل الهيكل المالي للمؤسسة من خلال المفهوم و الأهداف ،بالإضافة إلى عرض مختلف النظريات و الأطروحات التي عالجت الهيكل المالي الأمثل ،والتي تمتد من خلالها معرفة مدى التأثير الضريبي على هيكل التمويل من خلال النظرية التقليدية و نظرية موديجلياني و ميلر .

أما الفصل التطبيقي تم التطرق في هذا الفصل إلى دراسة الأثر الضريبي على هيكل تمويل مؤسسة مطاحن قصر البخاري حيث تم تحليل الهيكل المالي للمؤسسة والتعرف على مصادر التمويل الخاصة بها ،بعدها تطرقنا إلى الوضعية الجبائية للمؤسسة من خلال معرفة أنواع الضرائب المفروضة على هذه المؤسسة و دراسة الأثر الذي تحدثة في النتيجة الجبائية من خلال عرض ميزانياتها الجبائية للفترة 2017-2019 ومن ثم دراسة طرق تحصيلها.

أولا:نتائج الدراسة

1 - يعتبر التمويل الذاتي للمؤسسة أفضل وسيلة للتمويل و أقلها تكلفة ،إلا أنه غير كاف لتغطية احتياجات المؤسسة ، فتعتمد على الإقتراض كمصدر تمويل لما له من وفرات ضريبية و ذلك حسب نموذج مود جلياني و ميلر أنه في حالة وجود الضرائب فإن المؤسسة التي تعتمد على الإقتراض تفوق مؤسسة مماثلة يتكون رأس مالها من حقوق ملكية فقط ،و يمكن الفرق في الوفرات الضريبية و هذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى .

2 - لا تتوافق النظريات المفسرة للهيكل المالي للمؤسسة فيما بينها ، فلكل نظرية نتائج تختلف عن نتائج النظريات الأخرى ،فنظرية مود يجلياني وميلر اتكزت في بادئ الأمر على فرضيات غير واقعية و التي من بينها غياب الضرائب ، غياب تكلفة الوكالة و تكاليف الإفلاس ،و أثبتت بأنه لا يوجد هيكل مالي أمثل وهذا ما ينفي صحة الفرضية الأولى .

و بعد سنوات جاءت نظريات أخرى أخذت بعين الإعتبار كل من الضرائب و تكاليف الإفلاس فبينت أنه يوجد هيكل مالي أمثل .

3 - مؤسسة مطاحن قصر البخاري تتاثر بعنصر الضريبة .

ثانيا :الإقتراحات

1 - على المؤسسة توظيف مختصين في المجال الضريبي و العارفين بمختلف القوانين و التشريعات الجبائية مهمتهم تقديم استشارات جبائية للمؤسسة و ذلك بهدف التقليل من الأخطار الجبائية ،

2 - يجب أن يشمل الهيكل المالي للمؤسسة على مزيج من مصادر التمويل بحقوق الملكية و التمويل بالديون ، و لايجب التركيز على مصدر مالي واحد ،

3 - على المؤسسة الإحتفاظ بجزء من الأرباح المحققة فيها ، وعدم توزيعها بغرض إعادة إستثماراتها مما يساهم في زيادة حقوق الملكية في المؤسسة و يدعم رأس مالها ،

4 - الإستفادة من المزايا الضريبية الممنوحة من طرف الدولة لزيادة حجم نشاط المؤسسة .

5 - على المسير المالي الأخذ بعين الإعتبار التكلفة الضريبية عند اختيار مصادر التمويل بهدف تكوين هيكل مالي أمثل .

ثالثا آفاق الدراسة :

إن موضوع الضريبة و الهيكل المالي لا يزال واسعا و جديرا بالإهتمام و البحث ،إذ تبقى مواضع الضريبة ربما تكون اشكالية لبحوث أخرى منها :

1 - نظام الحوافز الجبائية و أثره على اختيار مصادر التمويل .

2 - الجباية وإعادة هيكلة المؤسسات .

3 - تكلفة رأس المال و تأثيرها على الهيكل المالي .

وختاما نأمل أن نكون قد وفقنا لحد ما في اختيار و معالجة الموضوع و نسأل الله التوفيق و السداد.

المراجع

أولاً: باللغة العربية

أ. الكتب:

1. أحمد زهير شامية ،خالد الخطيب ،**المالية العامة** ،دار الزهرة للنشر والتوزيع، 1997.
2. السعيد فرحات، جاد الرب عبد السميع، نظير رياض محمد الشرحات، **الإدارة المالية والبيئية المعاصرة**، المكتبة العصرية، مصر، 2001.
3. باسم الجميلي ،**سياسة التصنيع في ضوء مقاصد الشريعة**،دار الكتب العلمية ،بيروت ،لبنان 1971.
4. جلال الدين المرسي، أحمد عبد الله اللحلح،**الإدارة المالية**، الدار الجامعية،الإسكندرية ، 2010.
5. حامد عبد المجيد دراز، د.سعيد عبد العزيز عثمان، **مبادئ المالية العامة**، الدار الجامعية، **2002**.
6. حسين الصغير ،**دروس في المالية العامة والمحاسبة العمومية**، دار المحمدية العامة،1999.
7. حميدة بوزيدة، **طريقة المظاهر الخاريجية**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات، 2007.
8. حمد الفاتح محمود المغربي، **مؤسسات مالية**، دار الجنان للنشر والتوزيع، مصر، 2009.
9. سعيد عبد العزيز عثمان، أ.شكري رجب العشماوي، **إقتصاديات الضرائب (سياسات–نظم اقتصادية معاصرة**،الدار الجامعية،الإسكندرية،2007.
10. عادل فليحي علي، **المالية العامة والتشريع المالي الضريبي**،دار حامد،عمان 2003.
11. عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، **وعاء ضريبة الدخل في التشريع الضريبي**، الطبعة8 ، 2008.
12. عبد المنعم فوزي، **المالية العامة والسياسة المالية**، دار النهضة العربية، لبنان 1997 .
13. عبد الغفار الحنفي، رسمية زكي قرياقص، **الإدارة المالية**، الدار الجامعية، مصر 2002.
14. عاطف وليم إيدراوس، **التمويل والإدارة المالية للمؤسسات**، دار الفكر الجامعي، مصر،2008
15. عدنان تايه النعيمي ،الإدارة المالية المتقدمة ، الأردن 2009.
16. غازي عناية ، **المالية العامة والتشريع الضريبي** ، دار البيارق ،عمان الاردن ،1998 .
17. منير ابراهيم هندي ،**الفكر الحديث في مجال الإستثمار** ، المكتب الجامعي الحديث ،الإسكندرية ،1996.

18. منير ابراهيم هندي ، **الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل** ،منشأة المعارف الإسكندرية ،1998.

19. محمد دويدار، **مبادئ الإقتصاد السياسي** الجزء الرابع منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان،2003.

20. محمد عباس محرزي ،**اقتصاديات الجباية والضرائب** ط 3 ،دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ،بوزريعة ـاالجزائر 2003.

21. محمد صالح الحناوي وآخرون، **الإدارة المالية**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2009.

22. محمد صالح الحناوي، **الإدارة المالية والتمويل**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية ، مصر،2000،

23. .منصور البدوي ، محمد البابلي، **في محاسبة الضريبة**،الإسكندرية،2006 .

ب. رسائل ماجستير:

24. أشرف عادل محمود اسماعيل، **محددات الهيكل المالي وأثرها على هيكل رأس المال للشركات الصناعية المدرجة** ،مذكرة ماجيستير، كلية الإقتصاد والعلوم المالية، جامعة الأزهر، غزة.

25. السعيد فرحات، جاد الرب عبد السميع، نظير رياض محمد الشرحات، **الإدارة المالية والبيئية المعاصرة**، المكتبة العصرية، مصر، 2001.

26. رفاق توفيق، **محددات اختيار الهيكل التمويلي للمؤسسة** ،مذكرة ماجستير في علوم التسسير، غير منشورة،جامعة الجزائر، 2001.

27. رمضاني لعلا، **أثر التحفيزات الجبائية على الاستثمار في ظل الإصلاحات الإقتصادية**، حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، سنة 2001-2002،

28. عبد القادر بوعزة ،**التأثير الجبائي على اختيار مصادر المؤسسة**، دراسة حالة مجمع صيدال،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، الجامعة المركزية بالجزائر،2003-،2004.

29. محمد بوشوشة ،**مصادر التمويل وأثرها على الوضع المالي للمؤسسة** ،مذكرة ماجستير إقتصاد وتسيير المؤسسة ،غير منشورة ،جامعة بسكرة ،2007،.

ج. رسائل ماستر:

30. حمي سيد أحمد ،**التحفيزات الجبائية في تشريعات الإستثمار** ،مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، 2015-2016.

31. سعاد زيان،**دور في مؤشرات أسواق الاوراق المالية في إدارة محفظة استثمارية**،مذكرة ماستر ،قسم العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة،2015.

32. منية شوايدية، **أحكام الأسهم والسندات في شركة مساهمة** ،مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم الانسانية، جامعة قالمة،2019/2018.

د. المحاضرات:

33. أمحية فاتح، **محاضرات في مقياس جباية المؤسسة**، مطبوعات جامعية، كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحى،جيجل ، 2016-2017.

34. رتيبة بوهالي، **محاضرات في جباية المؤسسة**، مطبوعات جامعية، كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحى،جيجل ، 2016-2017.

هـ. الملتقيات :

35. دادن عبد الغاني و آخرون، **مداخله بعنوان دور تكلفة رأس المال في اتخاذ قرار تمويل المشروعات الصغير و المتوسطة و الرفع المالي كإستراتيجية للنمو الداخلي**، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطويرها في الاقتصاديات المغاربية ، الجزائر ،2003 .

36. عبد المجيد تيماوي، هواري معراج، **مداخلة بعنوان مداخيل تحديد هيكل رأس المال ودورها في تحديد قيمة المؤسسة**، الملتقى الوطني حول إشكالية تقييم المؤسسات الإقتصادية، جامعة سكيكدة، الجزائر2005.

و.المجلات:

37. عبد الوهاب دادن ،تحليل المقاربات النظرية حول أمثلية الهيكل المالي **والإسهامات النظرية الأساسية في مجلة الباحث** ،جامعة ورقلة،العدد 4 ،2006.

38. سليم مجلخ ،وليد بشيشي ،**مجلة دراسات اقتصادية** مجلد6، العدد 1 جوان، 2019 .

39. صبيحة قاسم هاشم ،**نظرية هيكل التمويل الحديثة تطبيق عملي لنظرية الإلتقاط ودورة حياة الشركة** ،مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية ،جامعة بغداد ،العدد83، 2015.

40. المجلة العلمية لجامعة الجزائر، المجلد 6 العدد 11جانفي 2018.

41. مجلة الاقتصاد الجديد، الجلد ،1العدد 12.

الملاحق

الملحق رقم (1): ميزانية الأصول لسنة 2017

NSOLIDEE KEB 2017
4 KEB KSAR EL BOUKHARI
DENTIFICATION:001415004942439

EDITION DU: 22/04/2019 15:48
EXERCICE: 01/01/2017 AU 31/13/2017
PERIODE DU: 01/01/2017 AU 31/13/2017

BILAN (ACTIF)

LIBELLE	NOTE	BRUT	AMO/PROV	NET
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou r		167 406 652,65	300 392,79	167 106 259,86
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles		38 417 012,00		38 417 012,00
Terrains		1 977 648 890,51	1 826 982 968,10	150 665 922,41
Bâtiments		1 920 565 981,65	1 360 137 592,06	560 428 389,59
Autres immobilisations corporelles				
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours				
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattache				
Titres Filiales				
Autres Titres Participations				
Créances rattachées à des participation HG				
Autres titres immobilisés		119 000,00		119 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants		15 878 207,53		15 878 207,53
Impôts différés actif		**4 120 035 744,34**	**3 187 420 952,95**	**932 614 791,39**
TOTAL ACTIF NON COURANT				
ACTIF COURANT		10 827 868,66		10 827 868,66
Stocks et encours				0,00
Créances et emplois assimilés				0,00
Clients		40 094,60		40 094,60
Clients filiales		14 303,17		14 303,17
Clients externes				0,00
Autres débiteurs				0,00
Groupe et associés débiteurs		26 896,94		26 896,94
Autres tiérs débiteurs		24 750,31		24 750,31
Impôts et assimilés		341 319,36		341 319,36
Autres créances et emplois assimilés				0,00
Disponibilités et assimilés		509 353,43		509 353,43
Placements et autres actifs financiers courar		11 424 859,47		11 424 859,47
Trésorerie		**23 209 445,94**	**0,00**	**23 209 445,94**
TOTAL ACTIF COURANT		**4 143 245 190,28**	**3 187 420 952,95**	**955 824 237,33**
TOTAL GENERAL ACTIF				

المؤسسة العمومية الاقتصادية
مديرية المالية والمحاسبة
مطاحن قسنطينة الشرقي

الملحق رقم (2): ميزانية الخصوم لسنة2017

CONSOLIDEE KEB 2017
BP 504 KEB KSAR EL BOUKHARI
N° D'IDENTIFICATION:001415004942439

EDITION DU:
EXERCICE:
PERIODE DU:

BILAN (PASSIF)

LIBELLE	NOTE	2017
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis		
Apports de l'Etat opér.d'assainissement		
Capital non appelé		
Primes et réserves		
Ecart D'Eval.Titres HG		
Réserves consolidés (1)		
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net du groupe (1)		60 008 744,97
Autres capitaux propres - Report à nouveau		
Comptes de liaison		805 789 946,75
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I		**865 798 691,72**
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières		
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		80 055 822,47
TOTAL II		**80 055 822,47**
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés		
Fournisseurs filiales		3 822,48
Fournisseurs externes		82 043,58
Impôts		108 143,79
Autres dettes		
Groupe et associés créditeurs		9 012 480,71
Autres tiérs créditeurs		763 232,58
Trésorerie du passif		
TOTAL III		**9 969 723,14**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		**955 824 237,33**

مديرية المالية والمحاسبة

الملحق رقم (3): جدول حسابات النتائج لسنة2017

CONSOLIDEE KEB 2017
BP 504 KEB KSAR EL BOUKHARI
N° D'IDENTIFICATION:001415004942439

EDITION DU:
EXERCICE:
PERIODE DU:

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

LIBELLE	NOTE	2017
Ventes et produits annexes		1 625 155 242,15
Variation stocks produits finis et en cours		-22 202 644,92
Production immobilisée		
Subventions d'exploitation		
Cession inter unites produit		1 669 524 619,40
Cession inter unites charges		-1 631 291 325,00
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		**1 641 185 891,63**
Achats consommés		-1 353 705 995,80
Services extérieurs et autres consommations		-21 304 592,71
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**-1 375 010 588,51**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION		**266 175 303,12**
Charges de personnel		-143 382 378,34
Impôts, taxes et versements assimilés		-1 360 902,39
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**121 432 022,39**
Autres produits opérationnels		26 247 853,02
Autres charges opérationnelles		-69 546,15
Dotations aux amortissements, provisions et p		-92 450 169,79
Reprise sur pertes de valeur et provisions		8 914 431,26
V- RESULTAT OPERATIONNEL		**64 074 590,73**
Produits financiers		
Charges financières		-4 734 173,11
VI-RESULTAT FINANCIER		**-4 734 173,11**
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPO		**59 340 417,62**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		
Impôts différés (Variations) sur résultats ordi		668 327,35
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES		**3 329 842 145,83**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES		**-3 269 833 400,86**
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES OR		**60 008 744,97**
Eléments extraordinaires (produits) (à précise		
Eléments extraordinaires (charges) (à précise		
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE		
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**60 008 744,97**

مديرية المالية والمحاسبة

الملحق رقم (4): الميزانية الجبائية لسنة 2017

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F 0 0 1 4 1 5 0 0 4 9 4 2 4 3 9

Désignation de l'entreprise: CONSOLIDEE KEB 2017
0926000
Activité: VENTE SEMOULES ET FARINE
Adresse: BP 504 KEB KSAR EL BOUKHARI

Exercice du 01/01/2017 au 31/13/2017

9/ Tableau de détermination du résultat fiscal:

I. Résultat net de l'exercice (Compte de résultat)	Bénéfice	60 008 744
	Perte	
II. Réintégrations		
Charges des immeubles non affectées directement à l'exploitation		
Quote-part des cadeaux publicitaires non déductibles		
Quote- part du sponsoring et parrainage non déductibles		
Frais de réception non déductibles		
Cotisations et dons non déductibles		
Impôts et taxes non déductibles		
Provisions non déductibles		
Amortissements non déductibles		86 666
Quote - part des frais de recherche développement non déductibles		
Amortissements non déductibles liés aux opérations de crédit bail (Preneur) (cf.art 27 de LFC 2010)		
Loyers hors produits financiers (bailleur) (cf.art 27 de LFC2010)		
Impôts sur les bénéfices des sociétés	Impôts exigible sur résultat	
	Impôts différé (variation)	(-668 327)
Pertes de valeurs non déductibles		
Amendes et pénalités		41 022
Autres réintégrations *		4 666 628
	Total des réintégrations	4 125 988
III. Déductions		
Plus values sur cession d'éléments d'actif immobilisés (cf.art 173 du CIDTA)		
Les produits et les plus valus de cession des actions et titre assimilés ainsi que ceux des actions ou part d'OPCVM cotées en bourse.		
Les revenus provenant de la distribution des bénéfices ayant été soumis à l'impôt sur les bénéfices des sociétés ou expressément exonérés (cf.art 147 bis du CIDTA)		
Amortissement liés aux opérations de crédit bail (Bailleur) (cf.art 27 de LFC 2010)		
Loyers hors charges financières (Preneur) (cf.art 27 de LFC 2010)		
Complément d'amortissements		
Autres déductions *		1 149 120
	Total des déductions	1 149 120
IV. Déficits antérieurs (à déduire) (cf.art 147 du CIDITA)		
Déficit de l'année 2013		
Déficit de l'année 2014		
Déficit de l'année 2015		
Déficit de l'année 2016		
	Total des déficits à déduire	
Résultat fiscal (I+II-III-IV)	Bénéfice	62 985 613
	Déficit	

(*) A détailler sur état annexe à joindre

الملحق رقم (5): ميزانية الأصول لسنة2018

COMPLEXE DE KEB 2018.
Z I BP 504 KSAR EL BOUKHARI
N° D'IDENTIFICATION:001415004942439

EDITION DU: 22/04/2019 15:39
EXERCICE: 01/01/2018 AU 31/13/2018
PERIODE DU: 01/01/2018 AU 31/13/2018

BILAN (ACTIF)

LIBELLE	NOTE	BRUT	AMO/PROV	NET
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou n				
Immobilisations incorporelles		167 406 652,65	342 368,75	167 064 283,90
Immobilisations corporelles				
Terrains		56 415 012,00		56 415 012,00
Bâtiments		1 977 648 890,51	1 833 761 867,63	143 887 022,88
Autres immobilisations corporelles		1 795 131 744,93	1 434 225 219,18	360 906 525,75
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours				
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattache				
Titres Filiales				
Autres Titres Participations				
Créances rattachées à des participation HG				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants		119 000,00		119 000,00
Impôts différés actif		18 331 027,06		18 331 027,06
TOTAL ACTIF NON COURANT		**4 211 857 862,46**	**3 268 329 455,56**	**746 722 871,59**
ACTIF COURANT				
Stocks et encours		124 454 471,64		124 454 471,64
Créances et emplois assimilés				0,00
Clients				0,00
Clients filiales		14 499,18		14 499,18
Clients externes		435 151 085,34		435 151 085,34
Autres débiteurs				0,00
Groupe et associés débiteurs				0,00
Autres tiérs débiteurs		12 079 393,16		12 079 393,16
Impôts et assimilés		10 124 750,31		10 124 750,31
Autres créances et emplois assimilés		1 618 389,23		1 618 389,23
Disponibilités et assimilés				0,00
Placements et autres actifs financiers courar		509 353,43		509 353,43
Trésorerie		165 853 607,85		165 853 607,85
TOTAL ACTIF COURANT		**749 805 550,14**		**533 929 853,86**
TOTAL GENERAL ACTIF		**4 961 663 412,60**	**3 268 329 455,56**	**1 280 652 725,45**

مديرية المالية والمحاسبة

الملحق رقم(6):ميزانية الخصوم لسنة 2018

COMPLEXE DE KEB 2018.
Z I BP 504 KSAR EL BOUKHARI
N° D'IDENTIFICATION:001415004942439

EDITION DU:
EXERCICE:
PERIODE DU:

BILAN (PASSIF)

LIBELLE	NOTE	2018
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis		
Apports de l'Etat opér.d'assainissement		
Capital non appelé		
Primes et réserves		
Ecart D'Eval.Titres HG		
Réserves consolidés (1)		
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net du groupe (1)		92 040 016,68
Autres capitaux propres - Report à nouveau		
Comptes de liaison		793 680 873,21
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I		**885 720 889,89**
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières		
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		82 291 659,80
TOTAL II		**82 291 659,80**
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés		
Fournisseurs filiales		216 996,50
Fournisseurs externes		29 079 424,87
Impôts		44 988 602,79
Autres dettes		
Groupe et associés créditeurs		209 012 480,71
Autres tiérs créditeurs		29 342 670,89
Trésorerie du passif		
TOTAL III		**312 640 175,76**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		**1 280 652 725,45**

مديرية المالية والمحاسبة

الملحق رقم(7):جدول حسابات النتائج2018

COMPLEXE DE KEB 2018.

Z I BP 504 KSAR EL BOUKHARI
N° D'IDENTIFICATION:001415004942439

EDITION DU:
EXERCICE:
PERIODE DU:

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

LIBELLE	NOTE	2018
Ventes et produits annexes		1 742 332 025,76
Variation stocks produits finis et en cours		13 553 707,06
Production immobilisée		
Subventions d'exploitation		
Cession inter unites produit		2 171 696 621,00
Cession inter unites charges		-2 164 084 371,00
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		**1 763 497 982,82**
Achats consommés		-1 425 932 249,40
Services extérieurs et autres consommations		-20 209 778,18
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**-1 446 142 027,58**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION		**317 355 955,24**
Charges de personnel		-165 510 574,79
Impôts, taxes et versements assimilés		-916 639,26
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**150 928 741,19**
Autres produits opérationnels		21 608 779,71
Autres charges opérationnelles		-12 658,90
Dotations aux amortissements, provisions et p		-80 961 556,77
Reprise sur pertes de valeur et provisions		2 827 241,27
V- RESULTAT OPERATIONNEL		**94 390 546,50**
Produits financiers		
Charges financières		-4 803 349,35
VI-RESULTAT FINANCIER		**-4 803 349,35**
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPO		**89 587 197,15**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		
Impôts différés (Variations) sur résultats ordi		2 452 819,53
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES		**3 952 018 374,80**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES (		**-3 859 978 358,12**
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORI		**92 040 016,68**
Eléments extraordinaires (produits) (à précise		
Eléments extraordinaires (charges) (à précise		
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE		
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**92 040 016,68**

الملحق رقم (8):الميزانية الجبائية2018

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F 0 0 1 4 1 5 0 0 4 9 4 2 4 3 9

Désignation de l'entreprise:	**COMPLEXE DE KEB 2018.**
	0926000
Activité:	**VENTE SEMOULES ET FARINE**
Adresse:	**Z I BP 504 KSAR EL BOUKHARI**

Exercice du **01/01/2018** au **31/13/2018**

9/ Tableau de détermination du résultat fiscal:

I. Résultat net de l'exercice (Compte de résultat)	Bénéfice	192 040 016
	Perte	
II. Réintégrations		
Charges des immeubles non affectées directement à l'exploitation		
Quote-part des cadeaux publicitaires non déductibles		
Quote- part du sponsoring et parrainage non déductibles		
Frais de réception non déductibles		
Cotisations et dons non déductibles		100 500
Impôts et taxes non déductibles		
Provisions non déductibles		15 736 818
Amortissements non déductibles		
Quote - part des frais de recherche développement non déductibles		
Amortissements non déductibles liés aux opérations de crédit bail (Preneur) (cf.art 27 de LFC 2010)		
Loyers hors produits financiers (bailleur) (cf.art 27 de LFC2010)		
Impôts sur les bénéfices des sociétés	Impôts exigible sur résultat	
	Impôts différé (variation)	(-2 452 819)
Pertes de valeurs non déductibles		
Amendes et pénalités		
Autres réintégrations *		345 900
	Total des réintégrations	**13 730 398**
III. Déductions		
Plus values sur cession d'éléments d'actif immobilisés (cf.art 173 du CIDTA)		
Les produits et les plus valus de cession des actions et titre assimilés ainsi que ceux des actions ou part d'OPCVM cotées en bourse.		
Les revenus provenant de la distribution des bénéfices ayant été soumis à l'impôt sur les bénéfices des sociétés ou expressément exonérés (cf.art 147 bis du CIDTA)		
Amortissement liés aux opérations de crédit bail (Bailleur) (cf.art 27 de LFC 2010)		
Loyers hors charges financières (Preneur) (cf.art 27 de LFC 2010)		
Complément d'amortissements		
Autres déductions *		2 827 241
	Total des déductions	**2 827 241**
IV. Déficits antérieurs (à déduire) (cf.art 147 du CIDITA)		
Déficit de l'année 2014		
Déficit de l'année 2015		
Déficit de l'année 2016		
Déficit de l'année 2017		
	Total des déficits à déduire	
Résultat fiscal (I+II-III-IV)	Bénéfice	202 943 174
	Déficit	

(*) A détailler sur état annexe à joindre

الملحق رقم(9):ميزانية الأصول لسنة 2019

CONSOLIDEE KEB 2019
Z I BP 504 KSAR EL BOUKHARI
N° D'IDENTIFICATION:001415004942439

EDITION DU: **03/08/2020 15:54**
EXERCICE: **01/01/2019 AU 31/13/2019**
PERIODE DU: **01/01/2019 AU 31/13/2019**

BILAN (ACTIF)

LIBELLE	NOTE	BRUT	AMO/PROV	NET
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou n		167 406 652,65	342 368,75	167 064 283,90
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles		74 415 012,00		74 415 012,00
Terrains		1 981 800 890,51	1 852 117 147,74	129 683 742,77
Bâtiments		1 793 695 603,44	1 476 669 088,49	317 026 514,95
Autres immobilisations corporelles				
Immobilisations en concession		14 186 810,00		14 186 810,00
Immobilisations encours				
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattach				
Titres Filiales				
Autres Titres Participations				
Créances rattachées à des participation HG				
Autres titres immobilisés		119 000,00		119 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants		21 443 649,26		21 443 649,26
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT		**4 268 346 703,17**	**3 329 128 604,98**	**723 939 012,88**
ACTIF COURANT				
Stocks et encours		90 336 623,08	1 759 493,00	88 577 130,08
Créances et emplois assimilés				
Clients				
Clients filiales		450 907 935,62	202 359 940,17	248 547 995,45
Clients externes				
Autres débiteurs				
Groupe et associés débiteurs		15 059 575,38	5 553 265,88	9 506 309,50
Autres tiérs débiteurs		24 098 300,31		24 098 300,31
Impôts et assimilés		495 496,18		495 496,18
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courar		509 353,43		509 353,43
Trésorerie		210 510 065,98		210 510 065,98
TOTAL ACTIF COURANT		**791 917 349,98**	**209 672 699,05**	**582 244 650,93**
TOTAL GENERAL ACTIF		**5 060 264 053,15**	**3 538 801 304,03**	**1 306 183 663,81**



الملحق رقم (10):ميزانية الخصوم لسنة 2019

CONSOLIDEE KEB 2019
Z I BP 504 KSAR EL BOUKHARI
N° D'IDENTIFICATION:001415004942439

EDITION DU:
EXERCICE:
PERIODE DU:

BILAN (PASSIF)

LIBELLE	NOTE	2019
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis		
Apports de l'Etat opér.d'assainissement		
Capital non appelé		
Primes et réserves		
Ecart D'Eval.Titres HG		
Réserves consolidés (1)		
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net du groupe (1)		128 679 263,99
Autres capitaux propres - Report à nouveau		764 534 705,11
Comptes de liaison		
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I		**893 213 969,10**
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières		
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		110 928 181,13
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II		**110 928 181,13**
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés		
Fournisseurs filiales		108 566,00
Fournisseurs externes		25 223 293,87
Impôts		45 393 602,79
Autres dettes		
Groupe et associés créditeurs		209 012 480,71
Autres tiérs créditeurs		22 303 570,21
Trésorerie du passif		
TOTAL III		**302 041 513,58**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		**1 306 183 663,81**

مديرية المالية والمحاسبة

الملحق رقم (11):جدول حساب النتائج لسنة 2019

CONSOLIDEE KEB 2019
Z I BP 504 KSAR EL BOUKHARI
N° D'IDENTIFICATION:001415004942439

EDITION DU:
EXERCICE:
PERIODE DU:

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

LIBELLE	NO 2019
Ventes et produits annexes	1 619 783 274,61
Variation stocks produits finis et en cours	-13 183 150,85
Production immobilisée	14 186 810,00
Subventions d'exploitation	2 841 818,19
Cession inter unites produit	1 959 445 493,00
Cession inter unites charges	-1 913 241 493,00
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE	**1 669 832 751,95**
Achats consommés	-1 277 049 647,90
Services extérieurs et autres consommations	-19 765 373,24
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE	**-1 296 815 021,14**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION	**373 017 730,81**
Charges de personnel	-172 570 590,07
Impôts, taxes et versements assimilés	-3 694 546,50
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	**196 752 594,24**
Autres produits opérationnels	19 285 961,65
Autres charges opérationnelles	-12 176,60
Dotations aux amortissements, provisions et p	-87 248 068,71
Reprise sur pertes de valeur et provisions	1 725 830,80
V- RESULTAT OPERATIONNEL	**130 504 141,38**
Produits financiers	
Charges financières	-4 937 499,59
VI-RESULTAT FINANCIER	**-4 937 499,59**
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPO	**125 566 641,79**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	
Impôts différés (Variations) sur résultats ordi	3 112 622,20
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES	**3 604 086 037,40**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES	**-3 475 406 773,41**
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORI	**128 679 263,99**
Eléments extraordinaires (produits) (à précise	
Eléments extraordinaires (charges) (à précise	
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE	
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE	**128 679 263,99**

مديرية المالية والمحاسبة

الملحق رقم (12)الميزانية الجبائية لسنة 2019

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F 0 0 1 4 1 5 0 0 4 9 4 2 4 3 9

Désignation de l'entreprise:	**CONSOLIDEE KEB 2019**
	0926000
Activité:	**VENTE SEMOULES ET FARINE**
Adresse:	**Z I BP 504 KSAR EL BOUKHARI**

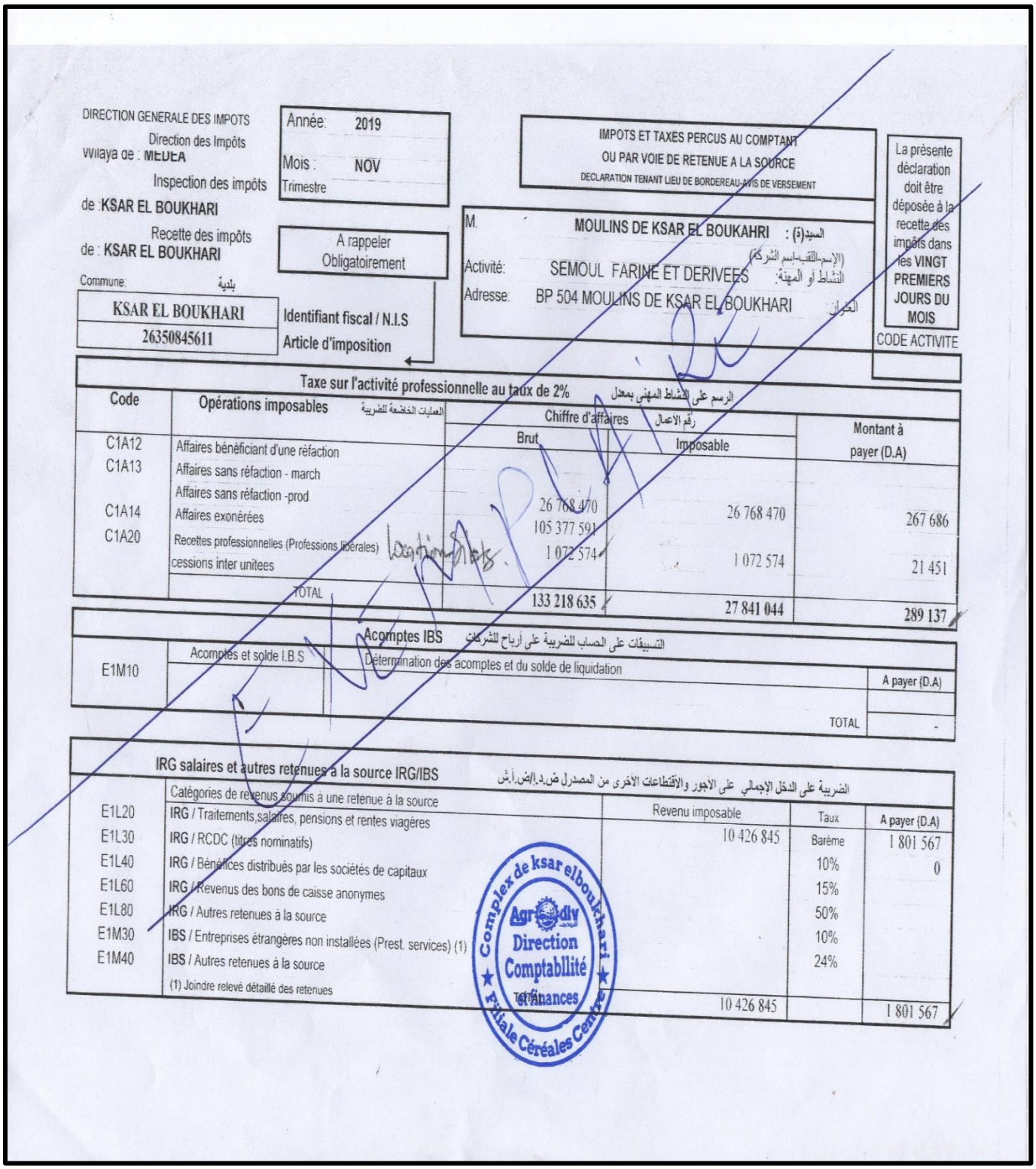
Exercice du **01/01/2019** au **31/13/2019**

9/ Tableau de détermination du résultat fiscal:

I. Résultat net de l'exercice	Bénéfice	**128 679 263**
(Compte de résultat)	Perte	
II. Réintégrations		
Charges des immeubles non affectées directement à l'exploitation		
Quote-part des cadeaux publicitaires non déductibles		
Quote- part du sponsoring et parrainage non déductibles		
Frais de réception non déductibles		
Cotisations et dons non déductibles		**2 733**
Impôts et taxes non déductibles		**2 743 398**
Provisions non déductibles		**17 703 052**
Amortissements non déductibles		
Quote - part des frais de recherche développement non déductibles		
Amortissements non déductibles liés aux opérations de crédit bail (Preneur) (cf.art 27 de LFC 2010)		
Loyers hors produits financiers (bailleur) (cf.art 27 de LFC2010)		
Impôts sur les bénéfices des sociétés	Impôts exigible sur résultat	
	Impôts différé (variation)	**(-3 112 622)**
Pertes de valeurs non déductibles		
Amendes et pénalités		**9 000**
Autres réintégrations *		**288 050**
	Total des réintégrations	**17 633 611**
III. Déductions		
Plus values sur cession d'éléments d'actif immobilisés (cf.art 173 du CIDTA)		
Les produits et les plus valus de cession des actions et titre assimilés ainsi que ceux des actions ou part d'OPCVM cotées en bourse.		
Les revenus provenant de la distribution des bénéfices ayant été soumis à l'impôt sur les bénéfices des sociétés ou expressément exonérés (cf.art 147 bis du CIDTA)		
Amortissement liés aux opérations de crédit bail (Bailleur) (cf.art 27 de LFC 2010)		
Loyers hors charges financières (Preneur) (cf.art 27 de LFC 2010)		
Complément d'amortissements		
Autres déductions *		**1 725 831**
	Total des déductions	**1 725 831**
IV. Déficits antérieurs (à déduire) (cf.art 147 du CIDITA)		
Déficit de l'année 2015		
Déficit de l'année 2016		
Déficit de l'année 2017		
Déficit de l'année 2018		
	Total des déficits à déduire	
Résultat fiscal (I+II-III-IV)	Bénéfice	**144 587 043**
	Déficit	

(*) A détailler sur état annexe à joindre

الملحق رقم(13):الرسم على النشاط المهني+ضريبة على الدخل الإجمالي لشهر نوفمبر 2019



DIRECTION GENERALE DES IMPOTS
Direction des Impôts
Wilaya de : MEDEA
Inspection des impôts
de :KSAR EL BOUKHARI
Recette des impôts
de : KSAR EL BOUKHARI
Commune: بلدية
KSAR EL BOUKHARI
26350845611
Identifiant fiscal / N.I.S
Article d'imposition

Année: 2019
Mois : NOV
Trimestre

A rappeler Obligatoirement

IMPOTS ET TAXES PERCUS AU COMPTANT
OU PAR VOIE DE RETENUE A LA SOURCE
DECLARATION TENANT LIEU DE BORDEREAU-AVIS DE VERSEMENT

M. MOULINS DE KSAR EL BOUKAHRI : السيد(ة)
(الإسم-اللقب-اسم الشركة)
Activité: SEMOUL FARINE ET DERIVEES النشاط أو المهنة:
Adresse: BP 504 MOULINS DE KSAR EL BOUKHARI العنوان:

La présente déclaration doit être déposée à la recette des impôts dans les VINGT PREMIERS JOURS DU MOIS
CODE ACTIVITE

Taxe sur l'activité professionnelle au taux de 2% الرسم على النشاط المهني بمعدل

Code	Opérations imposables العمليات الخاضعة للضريبة	Chiffre d'affaires رقم الاعمال Brut	Imposable	Montant à payer (D.A)
C1A12	Affaires bénéficiant d'une réfaction			
C1A13	Affaires sans réfaction - march			
	Affaires sans réfaction -prod	26 768 470		
C1A14	Affaires exonérées	105 377 591	26 768 470	267 686
C1A20	Recettes professionnelles (Professions libérales)	1 072 574	1 072 574	21 451
	cessions inter unitees			
	TOTAL	133 218 635	27 841 044	289 137

Acomptes IBS التسبيقات على الحساب للضريبة على أرباح للشركات

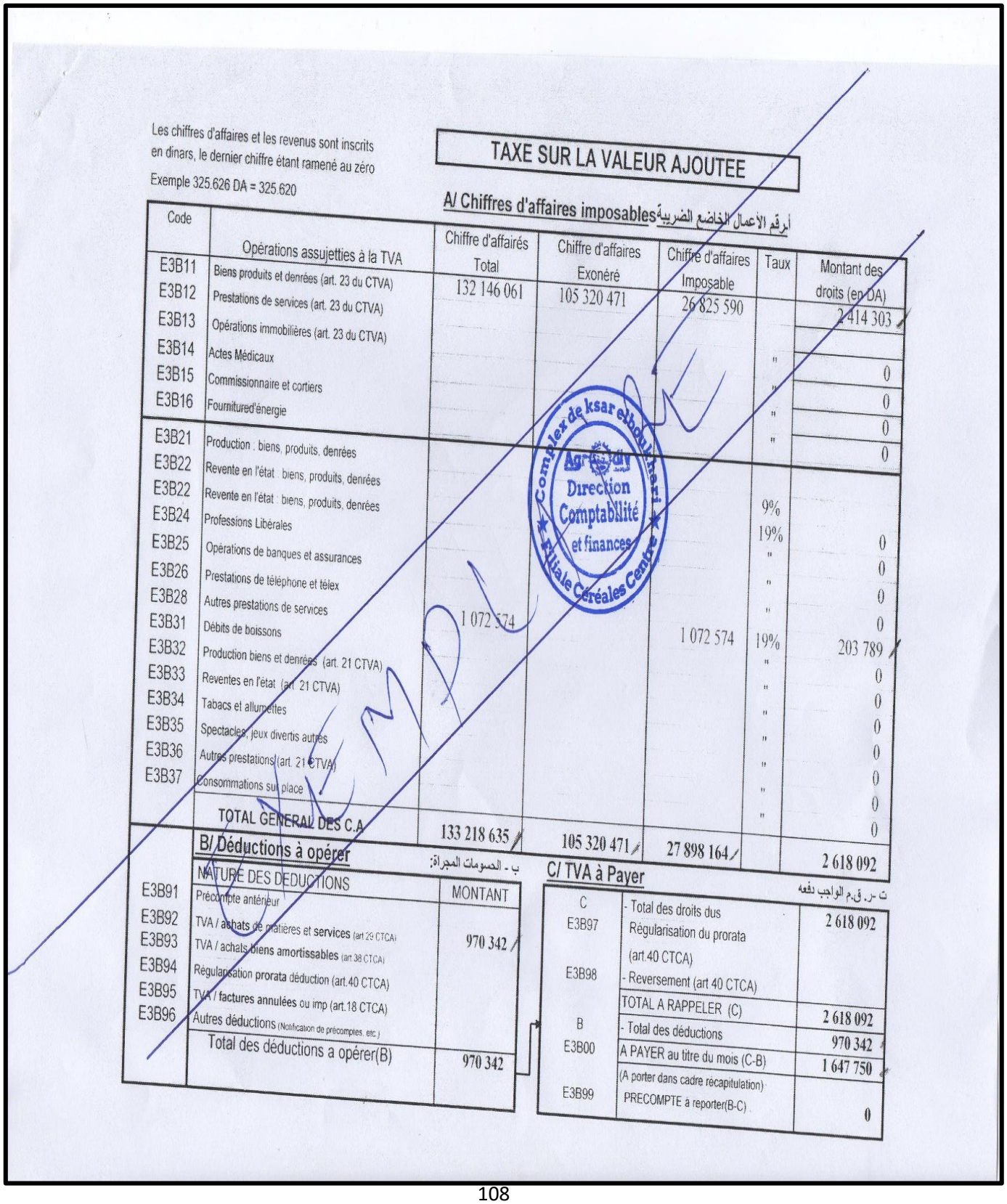
	Acomptes et solde I.B.S	Détermination des acomptes et du solde de liquidation	A payer (D.A)
E1M10			
		TOTAL	-

IRG salaires et autres retenues à la source IRG/IBS الضريبة على الدخل الإجمالي على الأجور والاقتطاعات الأخرى من المصدر ض.د.إ/ض.أ.ش

	Catégories de revenus soumis à une retenue à la source	Revenu imposable	Taux	A payer (D.A)
E1L20	IRG / Traitements,salaires, pensions et rentes viagères	10 426 845	Barème	1 801 567
E1L30	IRG / RCDC (titres nominatifs)		10%	0
E1L40	IRG / Bénéfices distribués par les sociétés de capitaux		15%	
E1L60	IRG / Revenus des bons de caisse anonymes		50%	
E1L80	IRG / Autres retenues à la source		10%	
E1M30	IBS / Entreprises étrangères non installées (Prest. services) (1)		24%	
E1M40	IBS / Autres retenues à la source			
	(1) Joindre relevé détaillé des retenues			
	TOTAL	10 426 845		1 801 567

Complex de ksar elboukhari
Agr Oldy
Direction Comptabilité Finances
Filiale Céréales Centre

ملحق رقم (14):الرسم على القيمة المضافة لشهر نوفمبر 2019



Les chiffres d'affaires et les revenus sont inscrits en dinars, le dernier chiffre étant ramené au zéro

Exemple 325.626 DA = 325.620

TAXE SUR LA VALEUR AJOUTEE

A/ Chiffres d'affaires imposables أرقم الأعمال الخاضع الضريبية

Code	Opérations assujetties à la TVA	Chiffre d'affairés Total	Chiffre d'affaires Exonéré	Chiffre d'affaires Imposable	Taux	Montant des droits (en DA)
E3B11	Biens produits et denrées (art. 23 du CTVA)	132 146 061	105 320 471	26 825 590		2 414 303
E3B12	Prestations de services (art. 23 du CTVA)					
E3B13	Opérations immobilières (art. 23 du CTVA)				"	0
E3B14	Actes Médicaux				"	0
E3B15	Commissionnaire et cortiers				"	0
E3B16	Fourniture d'énergie				"	0
E3B21	Production : biens, produits, denrées				9%	
E3B22	Revente en l'état : biens, produits, denrées				19%	0
E3B22	Revente en l'état : biens, produits, denrées				"	0
E3B24	Professions Libérales				"	0
E3B25	Opérations de banques et assurances				"	0
E3B26	Prestations de téléphone et télex					
E3B28	Autres prestations de services	1 072 574		1 072 574	19%	203 789
E3B31	Débits de boissons				"	0
E3B32	Production biens et denrées (art. 21 CTVA)				"	0
E3B33	Reventes en l'état (art. 21 CTVA)				"	0
E3B34	Tabacs et allumettes				"	0
E3B35	Spectacles, jeux divertis autres				"	0
E3B36	Autres prestations (art. 21 CTVA)				"	0
E3B37	Consommations sur place				"	0
	TOTAL GENERAL DES C.A	133 218 635	105 320 471	27 898 164		2 618 092

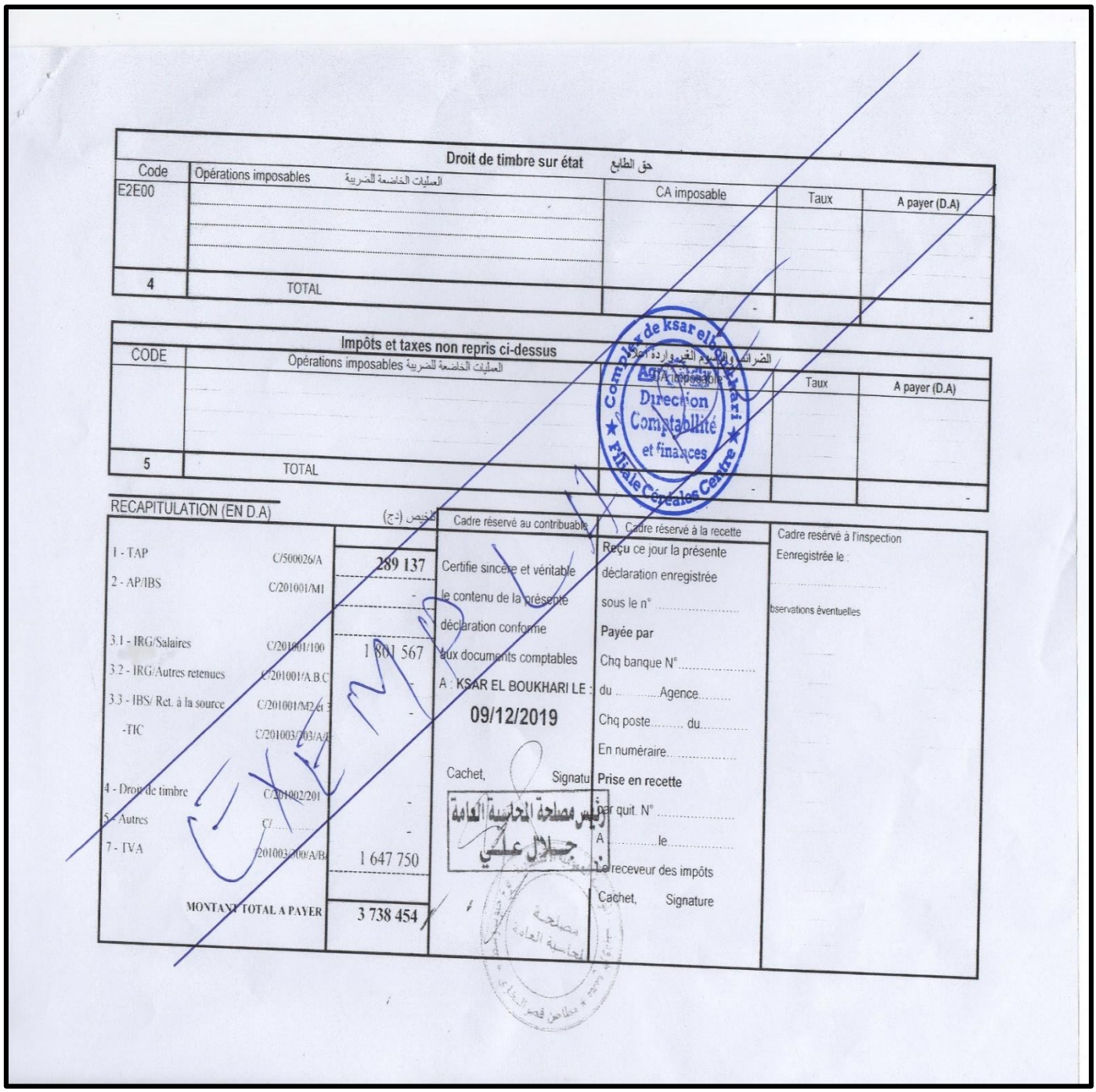
B/ Déductions à opérer ب - الحسومات المجراة:

	NATURE DES DEDUCTIONS	MONTANT
E3B91	Précompte antérieur	
E3B92	TVA / achats de matières et services (art.29 CTCA)	970 342
E3B93	TVA / achats biens amortissables (art.38 CTCA)	
E3B94	Régularisation prorata déduction (art.40 CTCA)	
E3B95	TVA / factures annulées ou imp (art.18 CTCA)	
E3B96	Autres déductions (Notification de précomptes, etc.)	
	Total des déductions a opérer(B)	970 342

C/ TVA à Payer ت -ر. ق.م الواجب دفعه

C E3B97	- Total des droits dus	2 618 092
E3B98	Régularisation du prorata (art.40 CTCA) - Reversement (art 40 CTCA)	
	TOTAL A RAPPELER (C)	2 618 092
B E3B00	- Total des déductions	970 342
	A PAYER au titre du mois (C-B)	1 647 750
E3B99	(A porter dans cadre récapitulation) PRECOMPTE à reporter(B-C)	0

الملحق رقم(15):مجموع الضرائب واجبة الدفع لشهر نوفمبر 2019



Droit de timbre sur état حق الطابع

Code	Opérations imposables العمليات الخاضعة للضريبة	CA imposable	Taux	A payer (D.A)
E2E00				
4	TOTAL	-		-

Impôts et taxes non repris ci-dessus الضرائب والرسوم الغير واردة أعلاه

CODE	Opérations imposables العمليات الخاضعة للضريبة	CA imposable	Taux	A payer (D.A)
5	TOTAL	-		-

RECAPITULATION (EN D.A) (التلخيص (د.ج

1 - TAP	C/500026/A	289 137
2 - AP/IBS	C/201001/MI	-
3.1 - IRG/Salaires	C/201001/100	1 801 567
3.2 - IRG/Autres retenues	C/201001/A.B.C	-
3.3 - IBS/ Ret. à la source	C/201001/M2 et 3	-
-TIC	C/201003/203/A/B	
4 - Droit de timbre	C/201002/201	-
5 - Autres	C/	-
7 - TVA	201003/200/A/B	1 647 750
MONTANT TOTAL A PAYER		3 738 454

Cadre réservé au contribuable

Certifie sincère et véritable le contenu de la présente déclaration conforme aux documents comptables

A : KSAR EL BOUKHARI LE : 09/12/2019

Cachet, Signatu

رئيس مصلحة المحاسبة العامة
جلال علي

Cadre réservé à la recette

Reçu ce jour la présente déclaration enregistrée sous le n° .....

Payée par

Chq banque N° .....

du ..... Agence.....

Chq poste..... du.....

En numéraire.....

Prise en recette

par quit. N° .....

A ..... le.....

Le receveur des impôts

Cachet, Signature

Cadre reservé à l'inspection

Eenregistrée le :

Observations éventuelles

Compter de ksar el Boukhari
Agence
Direction Comptabilité et finances
Filiale Céréales Centre